OIC/COMCEC/23-07/REP

COMCEC

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي
(الكومسيك)

تقـــــريـــــر

الدورة الثالثة والعشرين
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي
(اسطنبول، ١٤-١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧)

مكتب تنسيق الكومسيك
هيئة التخطيط الحكومية
أنقرة، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧

تقـــريـــر وقـــرارات

الدورة الثالثة والعشرين

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة المؤتمر الإسلامي

(اسطنبول، ١٤-١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧)

مكتب تنسيق الكومسيك

هيئة التخطيط الحكومية

أنقرة، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧

العـنـــوان

مكتب تنسيق الكومسيك

هيئة التخطيط الحكومية

Necatibey Cad. 108
Ankara-TURKEY

Phone : 90-312-294 55 10
90-312-294 55 03
Fax : 90-312-294 55 77
Website : http://www.comcec.org
e-mail : ftigli@dpt.gov.tr
aisler@dpt.gov.tr
kakdogan@dpt.gov.tr

المـــحـــتـــويـــات

الجزء الأول

قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي التي أُنشئت بموجبها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول أعضاء المنظمة والتي تسترشد بها اللجنة في أعمالها

رقم الصفحة

١ القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث بتأسيس لجان دائمة للمنظمة برئاسة رؤساء دول..... ٩

٢ البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع بشأن إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى رئيس الجمهورية التركية..... ١١

٣ القرار ١٠/٣٠ إ ق الصادر بشأن أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك) ١٣

الجزء الثاني

قائمة الوثائق الأساسية وتقرير الدورة الثالثة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)

١ قائمة الوثائق الأساسية المقدمة و/أو التي نظرت فيها الدورة الثالثة والعشرون للكومسيك.. ٢٥

٢ تقرير الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك..... ٣١

الـــمـــرفـــقـــات

رقم الصفحة

١- قائمة المشاركين في الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك..... ٤٣

٢- الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس عبد الله جول، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، في الحفل الافتتاحي..... ٧١

٣- كلمة معالي البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الحفل الافتتاحي..... ٨٥

٤- كلمة معالي الدكتور أحمد محمد علي، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، في الحفل الافتتاحي..... ٩٣

٥- كلمة معالي الشيخ صالح بن عبد الله كامل، رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، في الحفل الافتتاحي..... ١٠٥

٦- جدول أعمال الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك..... ١١٣

٧- نص العرض المقدم من سعادة الدكتور أحمد تكتك، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية، ورئيس اجتماع كبار الموظفين..... ١١٧

٨- تقـــرير و توصـــيات ورشـــة العمـــل ١٢١

٩- تقرير منتدى تحسين وتشجيع التجارة والاستثمار في قطاع القطن بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .....

١٠- القرار (١) الصادر عن الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك..... ١٣٣

١١- القرار (٢) حول المسائل المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية لبعض الشعوب والبلدان . ١٧١

١٢- تقرير اجتماع لجنة الدورة..... ٢١٧

١٣- الخطاب الختامي لمعالي البروفيسور الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي..... ٢٢٧

١٤- البيان الختامي لمعالي الأستاذ كرشاد توزمن وزير الدولة في الجمهورية التركية والمسئول عن وزارة التجارة الخارجية..... ٢٣١

الجـــزء الأول

قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي التي أنشئت بموجبها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول أعضاء المنظمة والتي تسترشد بها اللجنة في أعمالها

(١)

القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث
بتأسيس لجان دائمة للمنظمة
برئاسة رؤساء دول
قرار رقم ٣/١٣ س (ق أ)

إن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (دورة فلسطين والقدس) المنعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ ربيع الأول ١٤٠١هـ الموافق من ٢٥ إلى ٢٨ يناير ١٩٨١م.

بعد أن استمع إلى الاقتراح الذي تقدم به جلالة الملك الحسن الثاني ، رئيس لجنة القدس بإنشاء لجان يرأسها ملوك ورؤساء الدول الإسلامية.

وانطلاقا من الإيمان العميق بضرورة تدعيم العمل الإسلامي المشترك في الميدان العلمي والتكنولوجي وفي الميدان الاقتصادي والتجاري.

ورغبة في إعطاء الإعلام والثقافة انطلاقة جديدة لتعريف الرأي العام الدولي بقضايا الأمة الإسلامية الأساسية وخاصة قضية القدس وفلسطين، ومواجهة الحملة المغرضة الموجهة ضد الإسلام والمسلمين،

يـــــقـــــــرر :

١- إنشاء ثلاث لجان دائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي، وللتعاون الاقتصادي والتجاري وللإعلام والشؤون الثقافية.

٢ - مهمة هذه اللجان متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها ويتخذها المؤتمر الإسلامي في المجالات المذكورة، وبحث سبل تعزيز العلاقات بين الدول الإسلامية في هذه الميادين ووضع البرامج وتقديم الاقتراحات الهادفة إلى تحقيق دعم قدرة الدول الإسلامية في تلك المجالات.

٣ - ستكون كل لجنة من ممثلي عشر دول على مستوى وزاري وبرئاسة رئيس إحدى الدول الإسلامية.

٤ - ينتخب أعضاء هذه اللجان من طرف وزراء خارجية الدول الإسلامية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

٥ - تعقد هذه اللجان اجتماعاتها بناء على دعوة رئيسها أو من غالبية الدول الأعضاء فيها، ويكون اجتماعها نظاميا إذا حضرته الأغلبية.

==========
==========

(٢)

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع

بشأن إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

إلى فخامة الرئيس كنعان افرين رئيس الجمهورية التركية

البيان الختامي رقم IS/4-84/E/DEC

"... قرر المؤتمر إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري إلى فخامة رئيس الجمهورية التركية السيد/ كنعان افرين..."

(٣)

قرار رقم ١٠/٣٠ – أق (ق إ)

بشأن

الأنشطة المنفذة تحت إشراف

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)

إن مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في دورته العاشرة (دورة المعرفة والأخلاق من أجل تقدم الأمة الإسلامية) في بوتراجايا بماليزيا من ٢٠ إلى ٢١ شعبان ١٤٢٤هـ (الموافق من ١٦ – ١٧ أكتوبر ٢٠٠٣).

إذ يستذكر القرار رقم ٩/٣١ – أق (ق. إ) الصادر عن الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي ،

وإذ يذكر أيضا بالقرار رقم ٦/٢ – أق (ق إ) الصادر عن الدورة السادسة لمؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في دكار ، جمهورية السنغال من ٩ – ١١ ديسمبر ١٩٩١م ، بشأن أنشطة الكومسيك والذي ينيط بها صياغة استراتيجيات جديدة لخطة العمل الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، واتخاذ ما يلزم من إجراءات ملائمة لتنفيذها ،

وإذ يستذكر القرار رقم ٧/٨ – أق (ق إ) الصادر عن الدورة السابعة لمؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في الفترة من ١١ – ١٣ رجب ١٤١٥هـ (الموافق ١٣ – ١٥ ديسمبر ١٩٩٤م) ، والذي صادق على الاستراتيجية وخطة العمل ،

وإذ يستذكر أيضا القرار رقم ٣١/ ٣٠ – أق، الصادر عن الدورة الثلاثين للمؤتمر لإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يذكر بالقرارات الصادرة على مستوى الاجتماعات الوزارية المنعقدة تحت رعاية الكومسيك بشأن مختلف مجالات التعاون،

وإذ يذكر أيضا بالقرارات الصادرة عن دورات الكومسيك الثمانية عشر السابقة مستهلة العمل الفعال في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، ولاسيما في مجال التجارة ،

وإذ يلاحظ بالتقدير أيضاً الجهود التي تبذلها الأمانة العامة وأجهزتها المتفرعة ومؤسساتها المتخصصة والمنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في مجال الاقتصاد والتجارة، من أجل تنفيذ قرارات الكومسيك،

وإذ يسجل بارتياح أن استراتيجية التعاون الاقتصادي والتجاري التي أقرتها الكومسيك تفسح المجال للتعاون فيما بين المجموعات الفرعية للدول الأعضاء ، وتقوم على أسس إعطاء الأولوية للقطاع الخاص وتحرير الاقتصاد والاندماج في الاقتصاد العالمي ، وحرمة البنيات الاقتصادية والسياسية والقانونية والمؤسساتية للدول الأعضاء والتزاماتها الدولية.

وإذ يسجل مع التقدير أيضاً أن خطة العمل المنقحة وثيقة سياسية عامة ومرنة وقابلة للتنقيح خلال التنفيذ تمشياً مع الأحكام المنصوص عليها في الفصل الخاص بالمتابعة والتنفيذ.

وإذ يدرك أهمية ظهور تجمعات اقتصادية عالمية وخاصة نتيجة لقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتوقيع اتفاقات جولة أورجواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية ، وما ترتب على ذلك من اتفاقيات،

وإذ يقدر أن الكومسيك أصبحت ابتداء من الدورة الحادية عشرة ، تقوم بدور المنبر الذي يتبادل عليه وزراء اقتصاد الدول الأعضاء الأفكار حول المسائل الاقتصادية العالمية الجارية ، وأن موضوع "انعكاسات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لجولة أورجواي على التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" وكذلك "تجارب الدول الأعضاء في الخصخصة" وانعكاسات التجمعات الاقتصادية والإقليمية وخاصة الاتحاد الأوروبي على اقتصادات الدول الأعضاء والتجارة والاستثمارات البينية والاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء وأيضا "تنمية الموارد البشرية من أجل تواصل النمو وإزالة الفقر في الدول الأعضاء" و"تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة العولمة والتحرير التجاري" ، وآثار القيود غير الجمركية على التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء، واستثمارات القطاع الخاص في الدول الأعضاء ، ودورالبنك الإسلامي للتنمية ،كانت هي موضوعات دورات الكومسيك الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة على التوالي،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن :

(١) يؤكد على ضرورة استمرار الكومسيك في إيلاء عناية فائقة لموضوع التنسيق والتعاون فيما بين الدول الأعضاء بخصوص انضمام الدول الجديدة الراغبة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبلورة المواقف بخصوص القضايا والاتفاقيات الجديدة المطروحة ضمن نطاق منظمة التجارة العالمية ، وذلك بهدف تقوية المركز التفاوضي لهذه الدول في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف القادمة ولا سيما في نطاق برامج العمل المقررة والجديدة منه .

(٢) تعرب عن ارتياحها إزاء نجاح البنك الإسلامي للتنمية في تنفيذ المهمة المخولة له من قبل لجنة الكومسيك لتنظيم اجتماعات تنسيقية للدول الأعضاء من أجل التشاور فيما بينها والاستعداد – بشكل أفضل – للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية التي عقدت في سنغافورة في الفترة من ٩ إلى ١٣ ديسمبر ١٩٩٦ وفي جنيف من ١٨ – ٢٠ مايو ١٩٩٨ وفي سياتل من ٣٠ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ١٩٩٩ وفي الدوحة من ٩ – ١٤ نوفمبر ٢٠٠١ ، و في كانكون في المكسيك من١٠ إلى ٢٠٠٣/٩/١٤ على التوالي بغية المساعدة في اتخاذ موقف جماعي موحد من القضايا المدرجة على جدول أعمال هذه الاجتماعات .

(٣) يشكر المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية على عقد اجتماع لفريق الخبراء قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية لصالح الدول الأعضاء .

(٤) يشكر البنك الإسلامي للتنمية لقيامه بتنظيم اجتماع للشحذ الذهني للبعثات الكائنة في جنيف والذي انعقد في ١ – ٢ مايو ٢٠٠٣ ، وكذلك لتنظيمه لاجتماع استشاري يومي ٢٧ و٢٨ يوليو ٢٠٠٣ لمن يعملون في العاصمة من أجل الإعداد للاتصالات المتبادلة في الاجتماع الخامس لمنظمة التجارة العالمية.

(٥) يشيد أيضا ببرامج المساعدة التقنية التي يعدها البنك الإسلامي للتنمية لمساعدة البلدان الأعضاء التي تتمتع بعضوية منظمة التجارة العالمية أو لا تزال في مرحلة الانضمام للمنظمة ، وبدور البنك في الدعوة إلى عقد اجتماعات تشاوريه بين الدول الأعضاء وتنظيم الندوات وحلقات العمل لهذا الغرض.

(٦) يقدر الجهود التي تبذلها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في عقد اجتماعات للقطاع الخاص وفقاً لتوجيهات لجنة الكومسيك بهدف التنفيذ الفعال لخطة العمل .

(٧) يؤكد على الأهمية البالغة للمساهمة النشطة للقطاع الخاص في التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، ويقدر التعاون والدعم الإيجابي المقدم من البنك الإسلامي للتنمية لنشاطات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ، ويدعو الغرفة الإسلامية لمواصلة جهودها لإشراك القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء .

(٨) ينظر بعين التقدير إلى قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية باستضافة اجتماع القطاع الخاص التاسع في الفترة من ٤إلى ٢٠٠٣/١٠/٦ في طهران بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة الغرفة الإيرانية للتجارة والصناعة والتعدين.

(٩) يسجل مع التقدير أن اللجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي والتجاري (كومسيك) قد إعتمدت النظام الداخلي للمعرض التجاري للدول الإسلامية ، والذي أعده المركز الإسلامي لتنمية التجارة .

(١٠) يشكر دولة الإمارات العربية المتحدة على استضافة المعرض التجاري للدول الإسلامية التاسع في الشارقة من ٢١ إلى ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٢ حول موضوع التجارة الحرة والتنمية المستدامة ، ويعرب عن تقديره للمجهودات المتميزة التي قام بها المركز الإسلامي لتنمية التجارة وغرفة التجارة والصناعة بالشارقة لإنجاح هذا المعرض .

(١١) يرحب أيضاً بالعرض المقدم من الغرفة البحرينية لتجارة و الصناعة لإستضافة الاجتماع الحادي عشر للقطاع الخاص في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠٤ في طهران .و عرض السنغال لإستضافة الإجتماع الثالث عشر للقطاع الخاص سنة ٢٠٠٦ . وما زال عرض لاستضافة الاجتماع الثاني عشر للقطاع الخاص لسنة ٢٠٠٥ قيد الانتظار .

(١٢) يرحب أيضا بالعرض المقدم من جمهورية غينيا لاستضافة الاجتماع العاشر للقطاع الخاص والمعرض التجاري الإسلامي العاشر سنة ٢٠٠٤ ، ويدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في هذه التظاهرات.

(١٣) يؤكد الحاجة الماسة إلى تنفيذ خطة العمل المنقحة الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، طبقاً لمبادئ الاستراتيجية وطرائق تنفيذها وفقاً للإجراءات المقررة في الفصل الخاص بالمتابعـــة والتنفيذ .

(١٤) يؤكد أهمية التوصيات الصادرة عن إجتماع فريق الخبراء بغية التعجيل بتنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي، ويطلب إلى الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بتنفيذ هذه

التوصيات من خلال ما يمكن أن يقترحه مكتب تنسيق الكومسيك من آليات ملائمة، وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمرالإسلامي والمؤسسات التابعه له .

(١٥) يأخذ علما بموافقة مكتب تنسيق الكومسيك على مسودة بطاقة بيانات المشروع، تنفيذا للتوصية ذات الصلة الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء بشأن التعجيل بتنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي، ويدعو إلى استخدامها كلما ارتأوا عرض مشاريع مقترحات في إطار خطة عمل المنظمة.

(١٦) يحيط علماً مع التقدير أيضاً بالدراسة التي أجراها مكتب تنسيق لجنة الكوميسيك ، بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومركز البحوث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والإتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، بصفتها مراكز للتنسيق والإتصال، بشأن إعداد محتوى المهمة المناطة بها وأحكام وشروط هذه الولاية، تنفيذاً للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن إجتماع فريق الخبراء والتي تفوض المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بدراسة وتقييم وتقديم الدعم المالي والتقني اللازم لمشاريع التعاون المقترحة والمزمع في صورتها النهائية توطئة لعرضها على الدورة التاسعة عشرة للجنة الكوميسك،

(١٧) يطلب إلى الدول الأعضاء إلى المبادرة في أقرب الآجال إلى إبداء آرائها بشأن الآلية الإضافية اللازمة لتنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي والتي إقترحها مكتب تنسيق الكومسيك ، حتى يتسنى تقديمها إلى الدورة التاسعة عشرة للكومسيك.

(١٨) يطلب إلى الدول الأعضاء اتخاذ التدابير المناسبة بما فيها تلك المتعلقة بالتعاون والتنسيق والتشاور فيما بينها من أجل السعي للحصول على ما يمكن تقديمه من دعم اقتصادي وفني من جانب المجتمع الدولي وخاصة البلدان الصناعية والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية المعنية بما يتيح رفع قدراتها على إنتاج الأغذية لكي يتسنى بذلك تحقيق الأمن الغذائي الداخلي فيها وتعزيز القوة الشرائية لشعوبها.

(١٩) يدعو الدول الأعضاء إلى استضافة اجتماعات قطاعية لفريق الخبراء في مجالات التعاون ذات الأولوية الواردة فـــي خطة العمل.

(٢٠) يرحب بالعرض المقدم من جمهورية مصر العربية لاستضافة اجتماعين لفرق خبراء القطاعات في مجالات النقل والمواصلات والأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية التي احتوتها "خطة العمل".

(٢١) يتوجه بالشكرإلى المملكة العربية السعودية، على استضافتها المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء السياحة خلال الفترة من ٦ إلى ٩ أكتوبر ٢٠٠٢م.

(٢٢) يدعو البنك الإسلامي للتنمية إلى مواصلة دعمه الفعال والعاجل وذلك لضمان تنفيذ خطة العمل المنقحة بسرعة وفعالية .

(٢٣) يرحب كذلك باستضافة جمهورية السنغال لورشة عمل بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية لتعريف الدول الإفريقية الأعضاء بخطة العمل، ويوصي بعقد ندوات مشابهة في المناطق الإقليمية وشبه الإقليمية الأخرى لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

(٢٤) يدرك أن تبادل الآراء خلال الدورات السنوية للكومسيك سيكون مفيداً لتنسيق مواقف الدول الأعضاء تجاه القضايا الاقتصادية العالمية الرئيسية.

(٢٥) يرحب بالعرض المقـدم من جمهورية السودان لاستضافة اجتماعين لفريق خبراء القطاعات في مجالات "الطاقة والتعدين" و"تنمية الموارد البشرية".

(٢٦) يشكر جمهورية الغابون لعقد ندوة شبه إقليمية للدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إفريقيا الوسطى والشرقية حول "دور البنك الإسلامي للتنمية في النهوض بالقطاع الخاص"، وذلك بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المعنية الأخرى في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(٢٧) يشكر بوركينا فاسو لاستضافة ورشة العمل الإقليمية حول الصناعة للدول الإسلامية الأعضاء في إفريقيا الغربية والشرقية والوسطى، وذلك بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المعنية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(٢٨) يرحب بعرض الجمهورية الإسلامية الإيرانية استضافة اجتماع لفريق الخبراء حول الصحة والقضايا الصحية، والذي سيعقبه اجتماع وزاري حول نفس الموضوع.

(٢٩) يشكر الجمهورية التركية على استضافتها لاجتماع فريق الخبراء حول الإسراع في تنفيذ خطة العمل، والذي عقد يومي ٦ و٧ مايو ٢٠٠١ في اسطنبول .

(٣٠) ويرحب بعرض الجمهورية التونسية لاستضافة اجتماع لفريق الخبراء حول "تشجيع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" في مجال الإنتاج والتصدير .

(٣١) يسجل بارتياح دخول الاتفاقية الإطارية حول نظام الأفضلية التجارية حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف أكثر من عشرة من الدول الأعضاء طبقا لما تنص عليه الاتفاقية. ويرحب بعرض الجمهورية التركية لاستضافة الجولة الأولى من المفاوضات التجارية التي ستنعقد ضمن نطاق الاتفاقية الإطارية.

(٣٢) يشكر حكومة المملكة المغربية على استضافة اجتماع فريق الخبراء الحكوميين للاعداد لبدء الجولة الأولىمن المفاوضات التجارية في سياق الاتفاقية الاطارية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة، في الدار البيضاء في الفترة من ٢٤ إلى ٢٠٠٣/٦/٢٦، و المركز الإسلامي لتنمية التجارة و مكتب تنسيق الكومسيك على تنظيم الاجتماع و اعداد الوثائق اللازمة في هذا الشأن.

(٣٣) يدعو الدول الأعضاء المعنية إلى المشاركة الفعالة في الجولة الأولى من المفاوضات التجارية في إطار الاتفاقية التجارية حول نظام الأفضلية التجارية،

(٣٤) يرحب بالاقتراح الذي تقدمت به منظمة التجارة العالمية خلال الاجتماع الخاص بالحوار حول السياسات الذي ضم منظمة التجارة العالمية وممثلين عن ستة من كبريات البنوك الإقليمية الإنمائية بما فيها البنك الإسلامي للتنمية والذي عقد في مقر منظمة التجارة العالمية في جنيف يوم ٣ مايو ٢٠٠٢ ، والذي يقضي بأن تعقد البنوك الإقليمية الإنمائية اجتماعا حول حوارات

السياسات يضم وزراء التجارة والمالية على الصعيد الإقليمي والذي يمكن أن تدعى إليه كذلك منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي .

(٣٥) يرحب أيضا بالقرارات الصادرة عن الدورة الثامنة عشرة للكومسيك والتي يرى إمكانية عقد اجتماع حوارات السياسات المذكور لوزراء التجارة والمالية في البلدان الإسلامية بالارتباط مع دورات الكومسيك.

(٣٦) يرحب بعرض جمهورية إندونيسيا لاستضافة ورشة عمل دولية حول استخدام وتبادل الأيدي العاملة.

(٣٧) يرحب بعرض جمهورية مصر العربية لاستضافة اجتماع وزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي للنهوض بالتجارة البينية لبلدان المنظمة .

(٣٨) يشكر البنك الإسلامي للتنمية على تنظيمة حلقة عمل حول "استثمارات القطاع الخاص في الدول الأعضاء ودور البنك الإسلامي للتنمية" في الفترة من ١٤ إلى ١٦ سبتمبر ٢٠٠٢م في اسطنبول، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما يشكر الجمهورية التركية على إستضافة حلقة العمل هذه.

(٣٩) يرحب بالقرار الذي اتخذته الدورة الثامنة عشرة للكومسيك، والذي يقضي باتخاذ "أثر التجارة الألكترونية واستخدام تكنولوجيا المعلومات في تعزيز وتنمية المبادلات التجارية في منظمة المؤتمر الإسلامي" ليكون منطلقا لتبادل وجهات النظر، خلال الدورة التاسعة عشرة للكومسيك.

(٤٠) يشكر الجمهورية التونسية لاستضافة أشغال حلقة عمل حول "أثر التجارة الألكترونية واستخدام تكنولوجيا المعلومات في تعزيز وتنمية المبادلات التجارية في منظمة المؤتمر الإسلامي" من ١٠ إلى ١٢ يونيو ٢٠٠٣ في تونس، وذلك بالتعاون مع مركزي أنقرة ، والدار البيضاء، والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة، توطئة لعقد جلسة لتبادل وجهات النظر في إطار الدورة التاسعة عشرة للجنة الكومسيك .

(٤١) يسجل مع التقدير أن الدورة التاسعة عشرة للكومسيك ستعقد خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٣م في اسطنبول برئاس فخامة رئيس الجمهورية التركية ، ويدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بكيفية فعالة ونشطة في هذا الاجتماع.

(٤٢) يأخذ علما بمبادرة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، بشأن تشكيل فريق عامل يضم مكتب تنسيق الكومسيك، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامي، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، وأخيرا الغرفة الإسلامي للتجارة والصناعة، كمركز تنسيق واتصال، بغية الاضطلاع بدور آلية رصد تنفيذ اليوصيات الصادرة عن الاجتماعات المعنية بالقطاع الخاص.

(٤٣) يطلب من الأمين العام متابعة هذا القرار، ورفع تقرير بذلك إلى الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي.

= = = = = = = = = = =

الـــجـــزء الثـــاني

قائمة الوثائق الأساسية وتقرير الدورة الثالثة والعشرين
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء
في منظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)

I

قائمـــة الوثائـــق الأساســـية المقدمـــة
و/أو التي نظرت فيها الدورة الثـــالثـــة والعشرين للكومسيك
(اسطنبول ١٤-١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧)

الأصل:بالإنجليزية

قائمة بالوثائق الأساسية التى تم النظر فيها و/أو تقديمها
أمام الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك
(اسطنبول، ١٤-١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧)

	رمز الوثيقة
١- جدول أعمال الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك	OIC/COMCEC/23-07/A
٢- التقرير المقدم من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى حول *استعراض تنفيذ خطة العمل الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادي* والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	OIC/COMCEC/23-07/D(1)
٣- التقرير المقدم من قبل الغرفة الإسلامية لتنمية التجارة بشأن مشروع إقامة منطة حرة فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامى	OIC/COMCEC/23-07/D(2)
٤- مشروع خطة العمل المقدمة من الغرفة الإسلامية لتنمية التجارة بشأن متابعة المشروعات التي فرجت بها القمة الثالثة غير العادية لمنظمة المؤتمر الإسلامي	OIC/COMCEC/23-07/D(3)
٥- التقرير الاقتصادي السنوي المقدم من مركز أنقرة بشأن الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي	OIC/COMCEC/23-07/D(5)
٦- تقرير مرجعي مقدم من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري	OIC/COMCEC/23-07/D(6)
٧- التقرير الثالث والعشرين للجنة المتابعة	OIC/COMCEC-FC/23-07/REP
٨- الخطة الاستراتيجية لتطوير السياحة في البلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	OIC/COMCEC/23-07/D(8)
٩- تقرير لجنة الدورة	OIC/COMCEC/23-07/Sc.Rep.
١٠- تقرير البنك الإسلامي للتنمية حول التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي	OIC/COMCEC/23-07/ D(9)
١١- التقرير السنوي المقدم من قبل الغرفة الإسلامية لتنمية التجارة حول التجارة بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي	OIC/COMCEC/23-07/ D(10)
١٢- التقرير المقدم من قبل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بشأن توسيع التجارة البنية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي	OIC/COMCEC/23-07/ D(11)
١٣- التقارير المقدمة من الغرفة الإسلامية لتنمية التجارة بشأن المعارض التجاررية في الدول الإسلامية	OIC/COMCEC/23-07/ D(12)
١٤- تقرير حو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمساعدة الفنية ذات الصلة المقدمة للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي	OIC/COMCEC/23-07/ D(13)

OIC/COMCEC/23-07/LD

	رمز الوثيقة
١٥- تقرير من المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية	OIC/COMCEC/23-07/ D(14)
١٦- تقرير حول المنتدى الأول لاستثمار القطن	OIC/COMCEC/23-07/ D(15)
١٧- تقرير ورشة العمل بشأن "التمويل متناهي الصغر وتخفيف الفقر في البلدان الأعضاء	OIC/COMCEC/23-07/ D(16)
١٨- نتائج الاستبيان بشأن الموضوعات المقترحة لجلسات تبادل الآراء بالكومسيك	OIC/COMCEC/23-07/ D(17)
١٩- اختصاصات الآلية الجديدة لمركز أنقرة	OIC/COMCEC/23-07/ D(18)
٢٠- تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن المسائل المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية لبعض البلدان الإسلامية	OIC/COMCEC/23-07/ D(19)
٢١- عرض مقدم من مركز أنقرة بشأن تدشين برنامج التعليم والتدريب المهني	OIC/COMCEC/23-07/ D(20)
٢٢- تقرير بشأن أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة	OIC/COMCEC/23-07/ D(21)
٢٣- تقرير من قبل وزارة التجارة الخارجية بشأن أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة آراء تركية حول وضع معايير الأغذية الحلال	OIC/COMCEC/23-07/ D(25)
٢٤- تقارير قطرية و / أو العروض المكتوبة "التمويل متناهي الصغر والتخفيف من حذة الفقر في الدول الأعضاء	OIC/COMCEC/21-05/ CR
الجمهورية العربية السورية	
جمهورية الجزائر الديمقراطية والشعبية	
دولة الكويت	
الجمهورية التركية	
جمهورية غينيا	
المملكة المغربية	
المملكة العربية السعودية	
جمهورية أوغندا	
سلطنة عمان	
جمهورية شمال قبرص التركية	
روسيا الاتحادية	

II

تقـــريـــــر

الـــدورة الثالثة والعشرين

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

فيما بين الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)

(اسطنبول ١٤-١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧)

الأصل : بالإنجليزية

تـقـريـــر

الـــدورة الثـــالثـــة والعشـــريـــن

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي (الكومسيك)

(اسطنبول ، ١٤ – ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧)

١- انعقدت الدورة الثالثة والعشرون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي (الكومسيك) في الفترة ١٤-١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٢- وقد انعقد اجتماع كبار الموظفين التابع للكومسيك في موعد سابق على انعقاد الدورة من ١٤ الى ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧، وترأسه معالي الدكتور أحمد تكتك، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية، وذلك لدراسة بنود مشروع جدول الأعمال وإعداد مشاريع القرارات لعرضها على الجلسة الوزارية.

٣- وحضر الدورة ممثلون للدول التالية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي:

١- دولة أفغانستان الإسلامية
٢- جمهورية ألبـــانيـــا
٣- جمهورية الجزائر الديمقراطية والشعبية
٤- جمهورية أذربيجان
٥- مملكة البحرين
٦- بروناي دار السلام
٧- بوركينا فاسو
٨- جمهورية الكاميرون
٩- جمهورية كوت ديفوار
١٠- جمهورية مصر العربية
١١- جمهورية غامبيـــا
١٢- جمهورية غينيـــا

١٣- جمهورية إندونيسيا

١٤- جمهورية إيران الإسلامية

١٥- جمهورية العراق

١٦- المملكة الأردنية الهاشمية

١٧- جمهورية كازاخستان

١٨- دولة الكويت

١٩- جمهورية قيرغيزيا

٢٠- الجمهورية اللبنانية

٢١- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

٢٢- ماليـــزيـــا

٢٣- جمهورية المـــالـــديـــف

٢٤- جمهورية مالـــي

٢٥- المملكة المغربية

٢٦- جمهورية نيجيريا الاتحادية

٢٧- سلطنة عمـــــــان

٢٨- جمهورية باكستان الإسلامية

٢٩- دولـــة فلسطين

٣٠- دولـــة قطـــر

٣١- المملكة العربية السعودية

٣٢- جمهورية السنغـــال

٣٣- جمهورية سيراليون

٣٤- جمهورية السودان

٣٥- الجمهورية العربية السورية

٣٦- جمهورية طاجيكستان

٣٧- جمهورية تـــوجـــو

٣٨- الجمهورية التونسية

٣٩- الجمهورية التركية

٤٠- جمهورية تركمنستان

٤١- جمهورية أوغنـــدا

٤٢- دولة الإمارات العربية المتحدة

٤٣- جمهورية أوزبـــاكستـــان

٤٤- الجمهورية اليمنيـــة

٤ - وشارك في الدورة، بصفة مراقب، ممثلون للبوسنه والهرسك ، وجمهورية شمال قبرص التركية، ومملكة تايلاند، وروسيا الاتحادية.

٥ - كما حضر الدورة ممثلو الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي وممثلو الهيئات المتخصصة التالية التابعة للمنظمة والمنبثقة عنها:

١- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية (مركز أنقرة)

٢- المركز الإسلامي لتنمية التجارة

٣- مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (مركز اسطنبول)

٤- الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا

٥- البنك الاسلامي للتنمية

٦- الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة

٧- الاتحاد الاسلامي لمالكي البواخر

٨- إتحاد مستشاري البلدان الإسلامية

٩- منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون

٦ - كما حضر الاجتماع ممثلون للمنظمات الدولية التالية :

١- مجموعة الدول الثماني النامية

٢- اتحاد مقاولى البلدان الإسلامية

٣- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

(ترد قائمة المشاركين في الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك في المرفق ١).

الجلسة الافتتاحية

٧- عقد حفل الافتتاح للدورة الثالثة والعشرين للكومسيك يوم ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧ برئاسة فخامة الرئيس عبد الله جول ، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك.

٨- رحب فخامة الرئيس عبد الله جول، في كلمته الافتتاحية، بمندوبي الدول وأعرب عن شعوره بالسرور لوجوده بين ممثلي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للمرة الأولى رئيساً للكومسيك، وأشاد بالنتائج الإيجابية للأنشطة والمشاريع التي يجري تنفيذها داخل إطار الكومسيك. وقد أشار فخامته إلى خصوصيات مبادرات التعاون الإقليمي التي تكللت بالنجاح، مؤكداً على أن التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في اتجاه صاعد إذ تزايدت من ١٠% إلى ١٥% على مدار السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، لفت فخامة الرئيس عبد الله جول نظر المجلس إلى نجاح نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في تحرير التجارة باعتباره أول المشاريع البارزة التي تخرج من عباءة منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أشار فخامة الرئيس إلى ضرورة مواصلة كافة الأعضاء لمساعيهم من أجل إدخال نظام الأفضليات التجارية حيز التنفيذ في الأول من يناير ٢٠٠٩، كما هو مقرر.

٩- وبالإشارة إلى تخفيف حدة الفقر، أعرب فخامته عن سعادته بإنشاء صندوق تخفيف الفقر حديثاً تحت مظلة البنك الإسلامي للتنمية. كما أعرب فخامة الرئيس عبد الله جول عن شكره وتقديره لمنتدى استثمار وتجارة القطن التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمنعقد في الفترة من ١٢-١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، وأكد على أهمية تجارة القطن بالنسبة لاقتصادات دول منظمة المؤتمر الإسلامي. ولفت فخامة الرئيس عبد الله جول انتباه الحضور إلى المشكلات التي تواجهها الشعوب الأفريقية في قطاعات الاقتصاد والصحة والمجتمع، والتي تنتظر حلولاً فورية، ودعا كافة الدول الأعضاء إلى تعزيز تضامنهم مع القارة الأفريقية.

١٠- دعا فخامة الرئيس عبد الله جول الدول الأعضاء لتقديم مزيد من المساعدة للشعب الفلسطيني، معرباً عن أمله في التوصل لحل سلمي في فلسطين، كما شاطر الشعب اللبناني أمنياته بالتغلب على أزمته السياسية الراهنة. وعلى الصعيد العراقي، أبرز فخامة الرئيس جول أهمية حماية سلامة الأراضي العراقية. كما أعرب فخامة الرئيس عن توقعاته بأن تأخذ الدول الأعضاء خطوات حقيقية بهدف إنهاء العزلة المفروضة على جمهورية شمال قبرص التركية. واختتم فخامته كلمته معرباً عن شكره لكافة الدول

الأعضاء، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة لما قدمته من إسهامات في أعمال لجنة الكومسيك، متمنياً التوفيق للدورة الثالثة والعشرين للكومسيك.

(يرد نص الكلمة الافتتاحية لفخامة الرئيس عبد الله جول، رئيس الجمهورية التركية، ورئيس لجنة الكومسيك في المرفق رقم ٢)

١١- ألقى معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كلمة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وقدم فيها أخلص التهاني لفخامة الرئيس عبد الله جول على انتخابه رئيسا للجمهورية التركية. كما وجه فيها الشكر إلى حكومة الجمهورية التركية على استضافتها الدورية لدورات الكومسيك.

١٢- أشار معالي البروفيسور أكمل الدين أحسان أوغلو إلى أن تنمية التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء تتطلب أخذ خطوات ضرورية مؤسسية ومالية. وفي هذا الصدد، ناشد معاليه الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (بريتاس) أن تسارع بهذا. كما عبر معالي الأمين العام عن سعادته بأن الجولة الثانية للجنة المفاوضات التجارية قد خلصت إلى اعتماد اتفاقية قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وقام معاليه بلفت انتباه السادة الحضور إلى الجهود المبذولة للتخفيف من حدة الفقر والتي تعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية التجارية. وفي هذا الصدد، أشاد معالي بانشاء صندوق التخفيف من حدة الفقر، وناشد السادة الأعضاء أن يساهموا في هذا الصندوق. كما أشار سيادة الأمين العام إلى أهمية التعاون فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بغرض التنمية وتنويع منتاجاتهم الزراعية والصناعية. وفي هذا الصدد، عبّر معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو عن إمتنانه للجهود المبذولة لتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في مجال إنتاج القطن وتسويقه، وتقدم معاليه بخالص الشكر للجمهورية التركية على استضافتها لمنتدى استثمار وتجارة القطن.

(يرد نص خطاب معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في المرفق رقم ٣)

١٣- ألقى رؤساء وفود دولة قطر، وجمهورية غينيا، وجمهورية إيران الإسلامية كلمة بالنيابة عن مجموعات الدول الأعضاء العربية، والأفريقية، والآسيوية على الترتيب. وأعرب كل منهم عن شكره إلى الجمهورية التركية لكرم الضيافة التي قدمتها للوفود، وإلى فخامة الرئيس عبد الله جول لقيادته الحكيمة، وذلك بمناسبة الدورة الثالثة والعشرين

للكومسيك. وبتذكيرهم الوفود بموارد التربة، والموارد البشرية، وموارد الطاقة لدى مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي، شارك رؤساء الوفود وجهة نظرهم مع الوفود، وهي أن العلاقات الاقتصادية، والتجارية فيما بين الدول الأعضاء ليست على المستوى الذي يجدر بها أن تكون عليه. وفي هذا الصدد، فقد أكدوا على أهمية التوقيع على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بل والمصادقة عليه بغية تعزيز العمليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وفضلاً عن ذلك، أكد رؤساء الوفود على الدور الذي تقوم به الكومسيك في تنمية الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ودعوا الدول الأعضاء إلى تكوين صندوق لكفالة التنمية المستدامة لتلك الدول في أفريقيا. وشكر رؤساء الوفود أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومؤسسات المنظمة ذات الصلة للجهود الكثيفة التي بذلوها من أجل زيادة تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأعضاء.

١٤- كما ألقى معالي الدكتور أحمد محمد علي، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، خطاباً في الجلسة الافتتاحية أعطى فيها موجزاً عن آخر المستجدات التي شهدتها أنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وأطلع من خلالها الحضور على البيانات الخاصة بأنشطة التمويل التي يقوم بها البنك.

(يرد نص خطاب رئيس البنك الإسلامي للتنمية في المرفق رقم ٤).

١٥- كما أدلى سعادة الشيخ صالح بن عبد الله كامل، رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، بكلمة استعرض فيها نشاطات الغرفة. وفيما يخص مكافحة الفقر، قدم سعادة الشيخ صالح بن عبد الله كامل معلومات عن إنشاء منظمة الزكاة الدولية.

(يرد نص خطاب رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في المرفق رقم ٥).

١٦- وبعد انتهاء الجلسة الافتتاحية، استقبل فخامة الرئيس عبد الله جول رؤساء الوفود.

<u>جلسة العمل الوزارية</u>

١٧- انعقدت جلسة العمل الوزارية الخاصة بالدورة الثالثة والعشرين للكومسيك في ١٧ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٧ برئاسة معالي الأستاذ الدكتور ناظم إكرين، وزير الدولة ونائب رئيس الوزراء بالجمهورية التركية.

١٨- اعتمدت الدورة مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك.

(يرد جدول أعمال الدورة في المرفق رقم ٦).

١٩- عقدت جلسة تبادل الآراء حول "تمويل الائتمانات متناهية الصغر والتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء" تحت البند ١٠ من جدول الأعمال. قدم سعادة الدكتور أحمد تكتك، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية ورئيس اجتماع كبار الموظفين، عرضاً موجزاً حول النتائج التي خلصت إليها مداولات كبار الموظفين حول"تمويل الائتمانات متناهية الصغر والتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء".

(يرد نص كلمة سعادة الدكتور أحمد تكتك في المرفق ٧).

٢٠- قدم الدكتور صواش الباي، المدير العام لمركز أنقرة، عرضاً لنتائج وتوصيات ورشة العمل المعنية بتمويل الائتمانات متناهية الصغر والتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء، والتي انعقدت في الفترة من ٩-١١ يوليو / تموز في اسطنبول بالجمهورية التركية.

(ترد توصيات ورشة العمل حول الائتمانات متناهية الصغر والتخفيف من حدة الفقر في البلدان الأعضاء في المرفق ٨)

٢١- حضر الجلسة معالي الدكتور محمد يونس، الحائز على جائزة نوبل للسلام لمساهماته ودوره الرائد في مجال التمويل متناهي الصغر، باعتباره المتحدث الرئيسي. بدأ معالي الدكتور محمد يونس كلمته بتقديم شرح لعملية تأسيس بنك جرامين وأعرب عن بالغ تأثره بالفقر المدقع، لاسيما في قرى بنجلاديش، كما تأثر بما لاحظه من أن الفقراء يستطيعون كسب عيشهم والتغلب على الفقر بمبالغ زهيدة. وقد أشار معاليه إلى الاختلافات القائمة بين العمليات المصرفية التقليدية وتمويل الائتمانات متناهية الصغر، وذلك في معرض حديثه عن العوامل الرئيسية وراء نجاح تمويل الائتمانات متناهية الصغر في بنجلاديش، لاسيما التفاني في العمل. وشدد معالي الدكتور محمد يونس على أهمية هذه الوثيقة للتخفيف من حدة الفقر، والتنمية الاجتماعية، وتضمين الأكثر فقراً في كافة مراحل التعليم.

٢٢- خلال جلسة تبادل الآراء، قام رؤساء وفود الجمهورية التركية، وجمهورية غينيا، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية أوغندا، ودولة الكويت، وسلطنة عمان، والجمهورية التركية لشمال قبرص، وروسيا الاتحادية بتقديم عروض حول "تمويل الائتمانات متناهية الصغر والتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء" في بلادهم.

(التقارير القطرية المقدمة كتابيا حول هذا الموضوع متوافرة بشكل منفصل).

٢٣- قدم معالي الأستاذ المساعد الدكتور يوسف بالجي، وكيل وزارة الصناعة والتجارة بالجمهورية التركية، عرضاً حول النتائج التي خلص إليها منتدى استثمار القطن، المنعقد في الفترة من ١٢-١٣ نوفمبر / تشرين الثاني في اسطنبول، تركيا، وذلك تحت بند جدول الأعمال "برنامج بناء القدرات للتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(يرد نص العرض المقدم من معالي الأستاذ المساعد يوسف بالجي في المرفق ٩).

٢٤- قدم معالي الدكتور وليد الوهيب رئيس مجلس إدارة المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة عرضا موجزا حول عملية انشاء هذه المؤسسة وأنشطتها المستقبلية.

٢٥- ثم قامت الجلسة باعتماد القرار رقم OIC/COMCEC/23-07/RES(1)، والقرار رقم OIC/COMCEC/23-07/RES(2).

(يرد نص القرار رقم OIC/COMCEC/23-07/RES(1)، والقرار رقم OIC/COMCEC/23-07/RES(2) في المرفق رقم ١٠ والمرفق رقم ١١)

٢٦- كما اعتمدت الجلسة التقرير رقم OIC/COMCEC/23-07/Sc.Rep. الصادرعن لجنة الدورة الحادية عشرة، والتي انعقدت في الثالث عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني، ٢٠٠٧.

(يرد نص القرار رقم OIC/COMCEC/23-07/Sc.Rep. في المرفق رقم ١٢)

٢٧- وفي أثناء اجتماع كبار الموظفين، أعربت كل من جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية عن تحفظاتها كما أبدت ملاحظاتها بشأن بعض المواد الواردة في النص الذي تمت الموافقة عليه لقواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي،وكذلك بشأن الأسلوب المتبع في التصويت. وفيما يتعلق بهذا الموضوع، سيتم التماس الرأي القانوني للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن المادتين ١٧،و١٩ حول أسلوب التصويت على النظام الداخلي للجنة المفاوضات التجارية . وسيتم رفع النتائج في هذا الشأن إلي الاجتماع المقبل للجنة المفاوضات التجارية.

٢٨- أكدت وفود جمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية تونس، والمملكة المغربية على قاعدة الاجماع بوصفها تقليدا محمودا يجب أن تتبعه منظمة المؤتمر الإسلامي. كما أكدت جمهورية إيران الإسلامية على ضرورة المضي قدما في الاتفاقيات المعنية بقضايا التجارة، وأعربوا عن احترامهم للقرارات التي تم اتخاذها في هذا الصدد.

الجلسة الختامية

٢٩- عقدت الجلسة الختامية للدورة الثالثة والعشرين للجنة الكومسيك يوم ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، برئاسة معالي الوزير كورشاد توزمن، وزير الدولة للتجارة الخارجية بالجمهورية التركية.

٣٠- في مستهل الجلسة، قدم سعادة السفير سيد إفتخار حسين شاه، سفير جمهورية باكستان الإسلامية، ومقرر لجنة الكومسيك، القرارات التي اعتمدتها الجلسة الوزارية. حيث قدم معاليه ملخصاً عن فعاليات الجلسة وألقى الضوء على نقاط الاتفاق الأساسية الواردة في القرارات.

٣١- ألقى معالي السفير/ توري ليمانجانا، مساعد الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية كلمة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث أشار معالي البروفسور إلى الاختتام الناجح للجولة الثانية من مفاوضات التجارة التي جرت بين الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية داخل إطار اتفاقية الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد اختتم معالي السكرتير العام كلمته بحث الدول الاعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على قواعد نظام الأفضليات التجارية بالإسراع بالتوقيع والمصادقة عليها حتى يمكن أن تدخل حيز التنفيذ كما هو مقرر.

(يرد نص كلمة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو في المرفق ١٣)

٣٢- ألقى معالي السيد سلمان سليمان الصافي، وزير التجارة السوداني، كلمة بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء المشاركين في المؤتمر، أزجى فيها الشكر إلى فخامة الرئيس عبد الله جول، رئيس الجمهورية التركية، ومعالي الوزير كورشاد توزمن، وزير الدولة بالجمهورية التركية، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وجميع الأطراف المعنية لما قدموه من إسهامات في أعمال الدورة.

٣٣- كما ألقى معالي السيد كورشاد توزمان، وزير الدولة بالجمهورية التركية، كلمة ختامية في هذه الدورة، شدد فيها على أهمية تنفيذ نظام الأفضليات التجارية بحلول ٢٠٠٩ بغية تحقيق نسبة التجارة البينية المستهدفة فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي وهي ٢٠%. وقد أعرب معالي السيد توزمن عن ضرورة انشاء معيار موحد للأغذية الحلال تحت مظلة منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك تأكيدا للطلب المتزايد على السلع الحلال.

٣٤- وقد أوضح معالي السيد كورشاد توزمن أن مهمتنا الأساسية تتمثل في تعزيز الاستثمار في علاقاتنا الاقتصادية المتعددة الأطراف، وكفالة استقرار استمارات القطاع الخاص،

وإيلاء الأولوية إلى الجودة وتميز العلامة التجارية، وذلك بغية الحصول على نصيب أكبر من المنفعة العالمية المتزايدة. وفيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر، أكد معاليه ضرورة إيلاء أهمية بالغة لتنفيذ خطط العمل الخاصة بمجالات السياحة والقطن وماشابهها من مجالات، كما تقدم بالتهنئة إلى البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء بالمنظمة على إنشاء صندوق التخفيف من حدة الفقر الخاص بالبنك الإسلامي للتنمية. واختتم معالي السيد كورشاد توزمن كلمته بتوجيه الشكر لكافة الوفود، والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والمنظمين، والمترجمين، لما قدموه من إسهامات قيمة للدورة الثالثة والعشرين للكومسيك.

(يرد نص البيان الختامي لمعالي السيد كورشاد توزمان في المرفق ١٤)

٣٥- أقيم حفل توقيع في الجلسة الختامية. وفي أثناء الحفل، قام رؤساء وفود كل من الكاميرون، وماليزيا بالتوقيع على قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما قام رئيس وفد غينيا بالتوقيع على بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (بريتاس). وقام رئيس وفد السنغال بالتوقيع على النظام الداخلي لمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية. كما قام رئيس وفد سيراليون بالتوقيع على كل من الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري، واتفاقية تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات، واتفاقية الإطار الخاصة بنظام الأفضليات التجارية، والنظام الداخلي للمجلس الإسلامي للطيران المدني، والنظام الداخلي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الاسلامية، و النظام الداخلي لمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية.

المـــــرفـــقـــــــات

المرفق
(١)

الأصل : بالإنجليزية

قائمة المشاركين
في الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك
(اسطنبول، ١٤-١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧)

A. MEMBER STATES OF THE OIC

ISLAMIC REPUBLIC OF AFGHANISTAN

- Mr. AZIM NASSER-ZIA
  Consul General of Afghanistan in İstanbul

REPUBLIC OF ALBANIA

- Mr. BASHKIM SYKJA
  Director of Business Promotion Department,
  Ministry of Economy, Trade and Energy

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

- Mr. BELAHDA ABDELHAMID
  Deputy Director

REPUBLIC OF AZERBAIJAN

- H.E. HAYDAR BABAYEV
  Minister of Economic Development

- Mr. FUAD FARZALIBEYOV
  Economic Officer, Azerbaijan Embassy in Ankara

KINGDOM OF BAHRAIN

- Mr. SHAIKH FERAS BIN ABDULRAHMAN AL KHALIFA
  Senior Economist, Foreign Economic Relations Directorate,
  Ministry of Finance

- Mr. SALAH MATAR AL BUFLASAH
  First Secretary, Directorate of International Organizations,
  Ministry of Foreign Affairs

BRUNEI DARUSSALAM

- H.E. Amb. DATO PADUKA HAJI ABDUL MOKTI HAJI MOHAMMED DAUD
  Ambassador of Brunei Darussalam to Jordan

- Mr. MOHAMMED HAKASHAH BIN HAJI ABDUL SAMAD
  Assistant Director, Department of Economic Cooperation,
  Ministry of Foreign Affairs and Trade

- Mr. ANUAR BIN SUHAMI
  Third Secretary, Embassy of Brunei Darussalam in Jordan

BURKINA FASO

- H.E. Amb. OMAR DIAWARA
  Ambassador of Burkina Faso to Saudi Arabia

- Mr. WILFRIED YAMEOGO
  Permanent Secretary for the Follow-up of the Liberalized Cotton

REPUBLIC OF CAMEROON

- H.E. Dr. MOHAMADOU LABARANG
  Ambassador of Cameroon to Saudi Arabia,
  Permanent Representative to the OIC

- Mr. BOUBA AOUSSINE
  Deputy Director for the Commercial Exchanges,
  Ministry of Commerce

- Mr. ABANCHIME LIMANGANA
  Chief of the Service, Ministry of Foreign Affairs

REPUBLIC OF COTE D'IVOIRE

- H.E. HAMZA SALLAH
  Ambassador of Ivory Coast to Saudi Arabia

- Mr. MALAN KOFFI
  Deputy Manager of the International Economic Relations,
  Ministry of Foreign Affairs

- Mr. OUATTARA FOUSSENY
  Official at the Asia and the Middle East Department,
  Ministry of Foreign Affairs

ARAB REPUBLIC OF EGYPT

- H.E. RACHID MOHAMMED RACHID
  Minister of Trade and Industry

- H.E. Dr. ALAA ELHADIDY
  Ambassador of Egypt to Turkey

- Mr. ABDELRAHMAN FAWZI
  First Under Secretary, Ministry of Trade and Industry

- Mr. MAMDOUH MOSTAFA
  Head Of Egyptian Commercial Service,
  Ministry of Trade and Industry

- Mrs. IMAN MOSTAFA
  Consul General in İstanbul

- Mr. YASER ATEF
  Deputy Assistant,
  Ministry of Foreign Affairs for International Economic Relations

- Mr. EHAB FATHY
  Trade Agrement Department,
  Ministry of Trade and Industry

- Mr. MOHAMED HELMY
  Second Secretary,
  Ministry of Trade and Industry

- Mr. MONGLY ALY BADR
  Commercial Consul in İstanbul

- Mrs. ABEER KAMAL
  Vice Commercial Consul in İstanbul

REPUBLIC OF THE GAMBIA

- H.E. LAMIN KITI JABANG
  Ambassador of Gambia to Saudi Arabia

REPUBLIC OF GUINEA

- H.E. MAMADY TRAORE
  Minister of Commerce, Industry, Tourism and Handicrafts

- Mr. ANSOUMENE BERETE
  Head of Division
  Ministry of Commerce, Industry and Tourism

- Mr. SENY CAMARA
  Head of Division
  Ministry of Commerce, Industry and Tourism

- Mr. AISATOU BARRY
  Head of Section, Ministry of Foreign Affairs,
  Integration and Cooperation

- Mr. ORHAN ARGUN
  Honorary Consul General

REPUBLIC OF INDONESIA

- Ms. ANDANTE WIDI ARUNDHATI
  First Secretary, Embassy of Republic of Indonesia

- Mr. CHOIRUL DJAMHARI
  Deputy Ministry Economy, Indonesia

- Mr. MOHAMMAD SENANG SEMBIRING
  Director of the Jakarta Stock Exchange

- Mrs. DARMAWATI DAUD
  Deputy Director for Multiretarel Cooperation
  Investment Coordinating Board

- Mr. GAVRIYUNU R. AMEIR
  Economic Analyst, International Study and
  Relationship Bureau Bank of Indoneisa (the Central Bank)

- Mr. AMRI ZUHDI
  Head of Section for UN and Non UN Cooperation Investment Coordinating Board

- Mr. DJAMHARI SIRAT
  Vice Chairman,
  Middle East Indonesia Chamber of and OIC Committee,
- Mrs. JUNE KUNCORO
  Head of Department, OIC

ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

- H.E. Dr. MOHAMMAD HADI ZAHEDI VAFA
  Vice Minister for Economic Affairs,
  Ministry of Economic Affairs and Finance

- Mr. SAEID KHANI OUSHANI
  Deputy Director General, Loans, (L.I.O.I.),
  Ministry of Economic Affairs and Finance

- Mr. AKBAR GHAHREMANI
  Division Chief, (L.I.O.I.),
  Ministry of Economic Affairs and Finance

- Ms. SAMIRA RAHIMI NEJAT
  Expert, (L.I.O.I.),
  Ministry of Economic Affairs and Finance

- Mr. ALI SALEH ABADI
  Chairman and President of Securities and Exchange Organization

- Ms. FATEMEH SAEB
  Senior Expert, Ministry of Commerce

- Mr. MOHSEN CHITSAZ
  Deputy Division Chief, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. SEYED KEMAL YASINI
  Consul of İran in İstanbul

REPUBLIC OF IRAQ

- Dr. ABDULFELAH ALSUDANİ
  Minister of Trade

- Mr. MOHANNAD AHMED SALIH
  Director General, Ministry of Trade

- Mr. KAIS MOHAMED NASIB
  Director General, Ministry of Trade

- Dr. WATHIK TAHA MOHAMMAD RASHEED
  Department Manager, Ministry of Trade
- Mr. MACID MOHAMMAD ALI
  Director, Ministry of Trade

- Mr. AHMET HASAN BAKIR
  Commercial Counsellor, Embassy of Iraq, Ankara

- Mr. EDIB F. HALİL
  Commercial Attache, Embassy of Iraq, Ankara

- Ms. NAZDAR SHERZAD
  Second Secretary, Consulate General in İstanbul

- Mr. HUSSIEN MOHAMMED AL-FEKEKY
  Attache, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. RAAD K.H. SITTEM
  Ass. Com. Attache, Embassy of Iraq, Ankara

- Mr. MALIK SALMAN HASAN
  Protocol Department, Ministry of Trade

- Mr. IMADALDIIN ALI HUNAISH
  Minister's Office, Ministry of Trade

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

- H.E. FARIS MUFTI
  Ambassador of Jordan to Turkey

- Mr. NIDAL AL ABBADI
  Economist, Ministry of Industry and Trade

REPUBLIC OF KAZAKHSTAN

- H.E. BEIBIT ISSABAYEV
  Ambassador of Kazakhstan to Turkey

- Mr. ABUTALIP AKHMETOV
  Consul General in İstanbul

- Mr. ZHALEL SHAIMERGENOV
  Consul of Consulate General in İstanbul

- Mr. GANI BEKENOV
  Consul of Consulate General in İstanbul

STATE OF KUWAIT

- H.E. KHALIFA M. HAMADA
  Deputy Minister of Finance

- H.E. Abdullah ALDUWAIKH
  Ambassador of Kuwait to Turkey

- Mr. ISHAQ ABDELGANI ABDULKARIM
  Director, International Economic Cooperation Department,
  Ministry of Finance

- Mr. MISHAL MENWAR AL-ARDHI
  Controller, International Organizations,
  Ministry of Finance

- Mr. RAED AL-THERBAN
  Charge d'Affairs
  The General Consulate in İstanbul

- Mr. ABDULLAH ALADWANI
  Controller of Trade Organization,
  Ministry of Commerce and Industry

- Mr. SAAD MOHAMMED AL-RASHIDI
  Head of the OIC Affairs Division,
  Ministry of Finance

- Mr. YOUSEF M. AL-FAYYADH
  Head of Division of the Undersecretary's Office,
  Ministry of Foreign Affairs

- Mr. FAWZYA BAROUN
  Head of Arab Affairs Division

- Mr. SALAH ALBANNAI
  Second Secretary, Embassy of the State of Kuwait in Turkey

KYRGYZ REPUBLIC

- Mr. BOLOT OTUNBAEV
  Minister Counsellor, Embassy of the Kyrgyz Republic in Turkey

- Mr. AYBEK MAMATBEKOV
  Vice Consul of Consulate General of the Kyrgyz Republic in İstanbul

REPUBLIC OF LEBANON

- H.E. Amb. MUSTAPHA HAMDAN
  Director General of Economy,
  Ministry of Foreign Affairs and Emigrants

- H.E. Ambassador Dr. Tannous AOUN
  Consul General of Lebanon in İstanbul

GREAT SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

- Mr. MOHAMED A.M. ZENATI
  Under Secretary, Embassy of Libyan Arab Jamahiriya in Ankara

- Mr. ASSADIK FITOURI
  Counsellor at Islamic Department,
  Ministry of Foreign Affairs

MALAYSIA

- Ms. TAY LEE LOOI
  Director, Economic and Trade Relations Division,
  Ministry of International Trade and Industry

- H.E. (DATO') SAIPUL ANUAR ABDUL MUIN
  Ambassador, Embassy of Malaysia, Ankara

REPUBLIC OF MALDIVES

- Mr. ABDULLA SALIH
  Deputy Minister,
  Ministry of Economic Development and Trade

- Mr. ABDULLA THAWFEEQ
  Director, Ministry of Economic Development and Trade

REPUBLIC OF MALI

- Mr. AHIMIDI DAOUDA SAMAKE
  Charge d'Affairs, Ambassador of Mali to Riyadh

KINGDOM OF MOROCCO

- H.E. ABDELLATIF MAAZOUZ
  Minister of Foreign Trade

- Mr. KHALID SAYEH
  Director of International Commercials Relations,
  Ministry of Foreign Trade

- Mr. MOULAY MOHAMED MOUKIL
  Head of Section of International Organizations,
  Minstry of Foreign Trade

- H.E. ABDALLAH ZAGOUR
  Ambassador of Morocco to Turkey

- Mr. MOHAMMED CHAKIB BENELMALIH
  Economic Counsellor in the Embassy

SULTANATE OF OMAN

- H.E. Dr. ABDULMALIK AL-HINAI
  Undersecretary for Economic Affairs,
  Ministry of National Economy

- Mr. SULTAN BIN RASHID AL-QATBI
  Councellor, Embassy of Oman

- Mr. ALMOATASIM BIN HILAL AL-HOSNI
  Economic Researcher,
  Ministry of National Economy

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN

- H.E. HUSSAIN SHAH SYED IFTIKHAR
  Lt. General (Retd.) Ambassador of Pakistan to Turkey

- Mr. KHAN JAMSHID
  Joint Secretary, Ministry of Commerce, İslamabad

- Mr. IQBAL AHMAD
  Deputy Undersecretary,
  Ministry of Finance, İslamabad

- Mr. RIZWAN SAEED SHEIKH
  Consul, OIC

STATE OF PALESTINIA

- H.E. NABIL MAAROUF
  Ambassador of Palestine to Turkey
- Mr. NOFAL ABDELHAFIZ
  Deputy Minister of Economy

- Mr. NABEEL ALSARAAJ
  Counsellor

STATE OF QATAR

- H.E. YOUSEF HUSSAIN KAMAL
  Minister of Finance and Acting Minister of Economy and Commerce

- H.E. ABDUL RAZZAK AL ABDUL GHANI
  Ambassador of Qatar to Turkey

- Mr. SAOUD JASSEM AL-JUFAIR
  Director of Economic Affairs Department

- Mr. ABDULLAH BIN ALI AL KHUWAITR
  Office Manager of Minister

- Mr. AHMAD SALEH AL-MOHANADI
  Head of Arab and Islamic Economic Affairs,

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

- H.E. Dr. HASHIM BIN ABDULLAH BIN HASHIM YAMANI
  Minister of Trade and Industry

- Mr. ABDULLAH BIN ABDURRAHMAN AL-HAMUDI
  Undersecretary, Ministry of Foreign Trade and Industry

- Mr. ABDURRAHMAN BIN MUHAMMED AL-SUHEYBANI
  Director General, Saudian Credit and Waset Bank

- Mr. ABDULLAH ABDIL WAHAD AL NAFISAH
  Director General of Foreign Trade

- Mr. NASSER BIN MOHAMMED ALMUTLAQ
  Senior Specialist, Ministry of Finance

- Mr. ABDULLAH BIN RAŞID EL-SUFYAN
  Privite Secretary, Ministry of Trade and Industry

- Mr. ABDULAZIZ BIN SAD AL-JABIRI
  Officer in Minister of Foreign Trade

- Mr. HASIN BIN ABDURRESID
  Economic Researcher

- Mr. NASSER ALJOAID
  Minister Counsellor, Embassy of Saudi Arabia to Turkey

- Mr. KHALID AKBAR
  Attache Commerce, Embassy of Saudi Arabia to Turkey

- Mr. HAMZA MOHAMMED JALAL
  Ministry of Foreign Affairs

REPUBLIC OF SENEGAL

- H.E. MOUHAMADOU DOUDOU LO
  Ambassador of Senegal to Saudi Arabia

- Mr. ABDOULAYE DIAGNE
  Head of Trade Policy Division, Ministry of Trade

REPUBLIC OF SIERRA LEONE

- H.E. ALHAJI AMADU DEEN TEJAN-SIE
  Ambassador of Sierra Leone to Riyadh and Permanent Representative to the OIC

- H.E. HAJA ALARI COLE
  Ambassador of Sierra Leone to Iran Accredited to the Republic of Turkey

REPUBLIC OF SUDAN

- H.E. SULMAN SULIMAN AL-SAFI
  Minister of Trade

- Mr. GAAFAR ELRAYAH ALI
  Undersecretary, Ministry of Foreign Trade

- Mr. SALWA MAKEY ABU HARAZ
  Assistant Undersecretary, Ministry of Finance and National Economy

SYRIAN ARAB REPUBLIC

- H.E. AMER LUTFI
  Minister of Economy and Trade

- H.E. Valid HEZBOR
  General Consul of Syria to İstanbul

- Mrs. RIMA KADRI
  Director of International Relations

- Mr. MUHAMMED IBRAHIM
  Consulate General of Syria to İstanbul, Consul

- Mr. BAŞAR MERDEM BEK
  Consulate General of Syria to İstanbul, General Secretary

REPUBLIC OF TAJIKISTAN

- H.E. SHUKHRAT SULTANOV
  Extraordinary and Plenipotentiary Ambassador

REPUBLIC OF TOGO

- Mr. SANNI ISHOLA
  Counsellor Technical,
  Ministry of Commerce, Industry and Handcarft

REPUBLIC OF TUNISIA

- Ms. KHEDIJA CHAHLOUL
  Chief of Cabinet,
  Ministry of Commerce and Handicrafts

- H.E. GHAZI JOMAA
  Ambassador of Tunisia to Turkey

- Mr. KHALED SALHI
  Economic Counsellor, Embassy of Tunusia in Ankara

- Mr. KHALIFA SBOUI
  Director, Bank of Solidarity

REPUBLIC OF TURKEY

- H.E. NAZIM EKREN
  Minister of State and Deputy Prime Minister

- H.E. KÜRŞAD TÜZMEN
  Minister of State

- Doç. Dr. YUSUF BALCI
  Undersecretary of Ministry of Industry and Trade

- Dr. AHMET TIKTIK
  Undersecretary of State Planning Organization

- Doç. Dr. YÜKSEL BİRİNCİ
  Acting President of Turkish Patent Institute

- H.E. CELALETTİN KART
  Ambassador, General Director Ministry of Foreign Affairs

- H.E. ÖNDER ÖZAR
  Rtd. Ambassador

- Mr. ERHAN USTA
  Director General, SPO

- Mr. AHMET ÇELENKOĞLU
  Director General, SPO

- Mr. ZEYNETTİN KASIMOĞLU
  Deputy General Secretary of State Planning Organization

- Mr. MEHMET VEHBİ GÜNAN
  General Director of Organize Department, Ministry of Industry and Trade

- Mr. YAVUZ MOLLASALİHOĞLU
  Director General for the Standardization, Undersecretariat of Foreign Trade

- Mr. HÜSEYİN ERKAN
  Chairman of İstanbul Stock Exchange

- Mr. ŞEVKET ILGAÇ
  Acting Director General,
  Undersecretariat of Treasury and Foreign Trade,

- Mr. AHMET YILDIZ
  Consul General of Turkey to Jeddah

- Mr. ÜMİT BAYRAM KUTLU
  Head of Herbal Production Department,
  Ministry of Agriculture and Rural Affairs

- Mr. ATTİLA KIZILARSLAN
  Head of Department, Undersecretariat of Foreign Trade

- Mr. MEHMET ALİ SAĞLAM
  Head of Department, Undersecretariat of Treasury

- Mr. TAMAY ÖZSOY
  Head of Department, Turkish Patent Institute

- Mr. MEHMET FERDEN ÇARIKÇI
  Advisor on Foreign Affairs, President's Office

- Mr. HALİT KAPLAN
  Director, TURKSAT

- Mr. CENK KARADUMAN
  Head of Section, Ministry of Foreign Affairs

Mr. OĞUZHAN BERBER
Head of Section, Undersecretariat of Foreign Trade

- Mr. TUNCAY SÖNMEZ
  Expert, Ministry of Industry And Trade

- Mrs. BANU ŞENER
  Expert, Ministry of Industry and Trade

- Mrs. SERMİN DEDEOĞLU
  Expert, External Relations and EU Coordination Department ,
  Ministry of Culture and Tourism

- Mr. CANER SANNAV
  Expert, Undersecretariat of Foreign Trade

- Mr. MUSTAFA SEYİTOĞLU
  Expert, Undersecretariat of Foreign Trade

- Mrs. FÜSUN ATASOY
  Branch Manager, Turkish Patent Institute

- Mr. KADRİ YAVUZ ÖZBAY
  Expert, Turkish Patent Institute

- Mr. HASAN DEMİRCİ
  Expert,Turkish Union of Chambers and Commodity Exchanges

- Mrs. AYŞE FERDAĞ
  Assistant Expert, Undersecretariat of Foreign Trade

- Mr. SEÇKİN CENKIŞ
  Internal Auditor, Ministry of Industry and Trade

- Mr. MURAT ALTUN
  Internal Auditor, Ministry of Industry and Trade

- Mr. HALUK TURAN
  Head of Department, Export Credit Bank

- Mr. ÖMER KARAKOÇ
  Food Engineering,Turkish Patent Institute

- Mr. ORHAN ÇAKIROĞLU
  Expert, Undersecretariat of Foreign Affairs

- Mr. MURAT BOLAT
  Director of Foreign Markets, İstanbul Stock Exchange

- Mr. EREN KILIÇLIOĞLU
  Director of International Relations İstanbul Stock Exchange

- Mr. EROL TUNALI
  Deputy Director of Uzay,
  The Scientific and Technical Research Council of Turkey (TUBITAK)

- Mr. ARMAĞAN VURDU
  Principal Clerk, Deputy Director General

- Mr. İSMET ÖZÇELİK
  Press Counsellor

- Mrs. MÜGE ÖZBEK
  Under Secretariat of Foreign Trade

- Mr. ÖMER KAYALIOĞLU
  Group Section of HSBC Bank

- Mr. BAHADDİN YÜKSEK
  Director of Adminisration and Financial Department

- Mr. HAYRİ SOLMAZ
  Acting Manager of Technology Development Center
  Middle East Technical University (METU),
  Small and Medium Industry Development Organization of Turkey

- Mr. AYKUT ALP BERK
  Marketing Representative, Turkish Aerospace Industry Inc.(TAI)

TURKMENISTAN

- Mr. HOCAMUHAMMET MUHAMMEDOV
  Deputy Prime Minister

- H.E. NURBERDI AMANMURADOV
  Ambassador of Turkmenistan to Turkey

- Mr. MAMEDOV ANNAMAMED
  Consul General in İstanbul

REPUBLIC OF UGANDA

- H.E. FRED JACKSON OMACH
  Minister of State of Finance, Planning and Economic Development
  (General Duties)

- Mr. FRANCIS MUMBEY WAFULA
  Head of NAMERA Department,
  Ministry of Foreign Affairs, Kampala

- Mr. ADDY NYERWANIRE
  Minister Councellor, Uganda Embassy in Riyadh

- Mr. JOHN C. OGOL
  Senior Finance Officer/Legal,
  Ministry of Finance, Planning and Economic Development

STATE OF THE UNITED ARAB EMIRATES

- Mr. KHALID GHANIM AL GHAITH
  Undersecretary of the Ministry of Economy

- Dr. KHALID AHMAD MOHAMMED AL-MOLLA
  Ambassador at the Ministry,
  Department of International Organizations and Conferences

- Mr. OMAR AHMAD OMAR AL-MOHRAMI
  Expert at Ministry of Economy

REPUBLIC OF UZBEKISTAN

- H.E. ULFAT KADIROV
  Ambassador of Uzbekistan to Turkey

- Mr. NODIRBEK HASHIMOV
  Undersecretary of Business Trade

REPUBLIC OF YEMEN

- Mr. HESHAM SHARAF ABDULLA
  Deputy Minister of Planning and International Cooperation

- Mr. ABDULWALI ABDULLAH AL-AQEL
  Advisor to Minister of Planning and International Cooperation

- H.E. NORIA ABDULLA AL-HAMAMI
  Ambassador of Yemen to Turkey

- Mr. GALAL MOHAMED MOULA
  Director General, Ministry of Planning and International Cooperation

- Mr. AHMED AHMED MAHDİ OMER
  Director of Islamic Cooperation, Ministry of Industry and Trade

- Mr. TAHA AL-AWADHI
  Diplomatic Attache

B. <u>OBSERVERS</u>

BOSNIA-HERZEGOVINA

- H.E. NUSRET CANCAR
  Ambassador in the Ministry of Foreign Affairs

- H.E. NADA JANKOVIC
  Ambassador of Bosnia Herzegovina to Turkey

RUSSIAN FEDERATION

- Mr. ANDREY DENISOV
  Deputy Minister of Foreign Affairs

- H.E. ROBERT MARKARYAN
  Ambassador-at-large (the OIC issues)

- H.E. VLADIMIR IVONONSKIY
  Ambassador to Turkey

- Mr. ALEXANDER KRIVENKO
  Consul General in İstanbul

- Mr. ALEXANDER EPIFANOV
  Counselor, Consulate General in İstanbul

- Mr. ALEXANDER KANTEMIROV
  Protocol Assistant

KINGDOM OF THAILAND

- Mr. JIRAWUTH SUWANNA-ARJ
  Deputy Director, Thai Trade Center İstanbul

TURKISH REPUBLIC OF NORTHERN CYPRUS

- H.E. ERDOĞAN ŞANLIDAĞ
  Minister of Economy and Tourism

- Mr. HASAN SARICA
  Under Secretary of the Presidency of the Republic

- Mr. SAVAŞ UĞURLU
  Chief of Cabinet of Minister

- Mr. MUSTAFA EVRAN
  Deputy Prime Ministry and Ministry of Foreign Affairs
  Director for Economic, Cultural and Social Affairs

- Mr. ALİ KORHAN
  Prime Ministry, State Planning Organization,
  Head of Economic Planning Department

- Mrs. NERGİS AVCI
  Economist, Ministry of Economy and Culture

- Mrs. SİNEM SALDAM
  Person in charge of Public Relations

- Ms. AYÇA PALAZ

C. <u>THE OIC GENERAL SECRETARIAT</u>

- H.E. Prof. Dr. EKMELEDDİN İHSANOGLU
  Secretary General

- H.E. Amb. TORI LIMANGANA
  Assistant Secretary General of the Economic Affairs

- H.E. Amb. THIERNO NABIKA DIALLO
  Adviser to tha Secretary General for Economic Affairs

- Mr. CHEIKH OUMAR T.SOW
  Director General of the Economic Affairs

- Mr. ALBARAA TRABOZONI
  Professional of the Economic Affairs Department

- Mr. NAGHI JABBAROW
  Professional of the Economic Affairs Department

- Mr. BILAL SASSO
  Head of Protocol and Public Relations

- Mr. MEHMET FATİH ÖKE
  Media Advisor to the Secretary General

D. OIC SUBSIDIARY ORGANS

STATISTICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH AND TRAINING CENTER FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRTCIC)

- Dr. SAVAŞ ALPAY
  Director General

- Mr. İLHAN UĞUREL
  Advisor to the Director General

- Mr. NABİL DABOUR
  Senior Researcher

- Mr. SÜLEYMAN İSLAMOĞLU
  Senior Researcher

- Mr. ESAT BAKIMLI
  Researcher

ISLAMIC CENTRE FOR DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)

- Mr. ALLAL RACHDI
  General Director

- Mr. EL HASSANE HZAINE
  Director of Training and Studies

- Mr. AMADOU CIRE SALL
  Trade Information Department

ISLAMIC RESEARCH CENTER FOR HISTORY ART AND CULTURE (IRCICA)

- Dr. HALİT EREN
  Director General

- Mrs. ZEKİYE ZEYNEP DURUKAL
  Head Corporation Research

- Dr. NAZIH MAAROUF
  Head International Relations&Craft Development Program

ISLAMIC UNIVERSITY OF TECHNOLOGY (IUT)

- Prof. Dr. FAZLI ILAHI
  Vice Chancellor

E. <u>SPECIALIZED ORGANS OF THE OIC</u>

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (IDB)

- H.E. Dr. AHMAD MOHAMED ALI
  President, IDB Group

- Hon. Dr. SELİM CAFER KARATAŞ
  Executive Director

- Mr. HANI SALEM SUNBOL
  Director (TF&PD)

- Mr. ABDEL AZIZ M. AL-KELAİBİ
  Director Cooperation Office

- Mr. NICK NAJIB HUSAIN
  Deputy Director, TF & PD

- Mr. AHMED ABDUL WASIE
  Cooperation Office

- Mr. ABU JALLOW
  TF&PD

- Mr. YASSER ALAKI
  ICIEC

- Mr. MUSTAFA H. WADI
  Journalist

- Mr. SALEH JELASSI
  IDB President's Office

INTERNATIOANL ISLAMIC TRADE FINANCE CORPORATION (ITFC)

- Dr. WALEED ALWAHEEB
  Chief Executive Officer, ITFC

F. AFFILIATED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY (ICCI)

- H.E. SHAIKH SALEH KAMEL
  President

- Ms. ATTIYA NAWAZISH ALI
  Assistant Secretary General

- Dr. SYED AZHAR IBNE HASAN
  Economic Research

ISLAMIC CONFERENCE YOUTH FORUM FOR DIALOUGE AND COOPERATION (ICYF-DC)

- Mr. NEDİM KAYA
  Executive Board Member

- Mr. BAHADDİN YÜKSEK
  Director of Adminisration and Financial Department

- Mr. YUNUS SÖNMEZ
  Director, OIC Affairs

ORGANIZATION OF ISLAMIC SHIPOWNERS ASSOCIATION (OISA)

- H.E. Dr. ABDULLATIF A. BIN SULTAN
  Secretary General

THE ASSOCIATION OF NATIONAL DEVELOPMENT FINANCING INSTITUTIONS (ADFIMI)

- Mr. NURİ BİRTEK
  Secretary General

G. OTHER INTERNATIONAL INSTITUTIONS

FEDERATION OF CONSULTANTS FROM ISLAMIC COUNTRIES (FCIC)

- Mr. IZZAT SAJDI
  President, Jordan

- Mr. SYED MOHAMMED ADNAN ALHABSHI
  Vice President of Region Malaysia

- Mr. LEVENT GELGİN
  Vice President of Region Turkey

- Mr. MONCEF BOUSSABAH
  Vice President of Region Tunusia

- Mr. PAPA AMADOU CISSE LO
  Vice President of Region Senegal

- Dr. YAHYA EL-SAIE
  Vice President of Region Egypt

- Mr. FAISAL AL-SHAWAF
  Vice President of Region Saudi Arabia

- Mr. KHAJA MOINUDDIN
  Vice President of Region Pakistan

- Dr. TOURADJ AMIRSOLEYMANI
  Vice President of Region Iran

- Mr. ZAKARIA HASHIM
  Immediate Past President Malaysia

- Ms. ELİF YONAT
  Secretary General, FCIC

FEDERATION OF ISLAMIC COUNTRIES' CONTRACTORS (FICC)

- Mr. ABDERRAHIM LAHJOUJI
  President of FICC

- Mr. M. BENAMAR
  Member of FICC

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION (UNIDO)

- Mr. CELAL ARMANGİL
  Director

UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME (UNDP)

- Mr. MAHMOOD AYUB
  Resident Representative

DEVELOPING EIGHT (D-8)

- Dr. DİPO ALAM
  General Secretary

H. COMCEC COORDINATION OFFICE
General Directorate of Foreign Economic Relations,
State Planning Organization of the Republic of Turkey

- Mr. FERRUH TIĞLI
  Director General,
  Head Of Comcec Coordination Office

- Mr. EBUBEKİR MEMİŞ
  Acting Head of Department

- Mr. FATİH ÜNLÜ
  Acting Head of Department

- Mr. MEHMET ÇIRAK
  Head of Department

- Mr. BAŞAK KAYIRAN
  Expert,Press Relations

- Mr. MURAT DELİÇAY
  Expert,Drafting

- Mr. ALP TOLGA ŞİMŞEK
  Expert, Drafting

- Mr. KUTLUHAN YILMAZ
  Expert, Drafting

- Mr. FARUK TUNCER DİLEK
  Expert

- Mr. GÖKTEN DAMAR
  Expert,Drafting

- Mr. SELÇUK KOÇ
  Assistant Expert, Drafting

- Mr. ALİ İŞLER
  Assistant Expert, Drafting

- Mr. ORHAN ÖZTAŞKIN
  Press and Protocol Relations

- Mr. KAĞAN AKDOĞAN
  Assistant Expert, Document File

- Mr. KEMAL ARSLAN
  Coordinator of Meeting Rooms

- Mrs. ŞERİFE MENGİ
  Executive Secretary

- Mrs. SEMA HİMA
  Coordinator of Documentation

- Mrs. BİGE HAMURDAN
  Coordinator of Registration Office

- Mrs. MÜKERREM ÖZKILIÇ
  Coordinator of Registration Office

- Mr. NAZIM GÜMÜŞ
  Protocol Relations

- Mr. ERCAN İBİK
  Assistant Coordinator of Meeting Rooms

I. PROTOCOL SERVICES

- Mr. ÖMER GÜCÜK
  Head of Department, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. Gökhan BAŞBUĞ
  Expert, Ministry of Foreign Affairs

J. DEPARTMENT OF ADMINISTRATIVE AND FINANCIAL AFFAIRS OF THE STATE PLANNING ORGANIZATION

- Mr. YAŞAR GÜLSOY
  Head of Department

- Mr. NURETTİN AYDIN
  Coordinator for Board and Lodging

- Mr. MEVLÜT YAŞAR
  Coordinator of Transport Relations

- Mr. TAYFUR YÜKSEL
  Protocol Relations

- Mr. CAFER ERDOĞAN
  Treasurer

- Mr. ÖMER BIYIK
  Techician

المرفق
(٢)

الأصل : بالتركية

خطاب فخامة الرئيس/ عبد الله جول
رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك
بمناسبة افتتاح الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك
(اسطنبول، فندق مرمرة، الجمعة، ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧)

أصحاب المعالي الوزراء،
سعادة الأمين العام،
المندوبون الموقرون،
أود أن أعرب عن عميق امتناني لوجودي معكم للمرة الأول رئيسا للكومسيك بمناسبة الدورة الثالثة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، كما أود أن أعرب لكم عن خالص تحياتي وأن أرحب بكم في الجمهورية التركية.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر لكل من عمل بجد وتفاني خلال السنوات الأخيرة من أجل إنجاح الدورات السابقة للكومسيك، كما أود أن أعرب عن عميق امتناني وتقديري للرؤساء السابقين للكومسيك لما قدموه من دعم كريم وما بذلوه من جهود حثيثة في سبيل الكومسيك.

أصحاب المعالي الوزراء،
المندوبون الموقرون،
إن الدول الإسلامية، في ظل الظروف المتغيرة للعالم اليوم، والتي تطرح فرصا وفي الوقت ذاته تمثل تهديدات، تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى الاتحاد والتضامن والتعاون فيما بينها. ومما لاشك فيه أن تحقيق التعاون والتضامن المطلوبين لا يتأتى إلا من خلال الثقة المشتركة واستقرار الوضع الاقتصادي والسياسي.

وإذا ما استعرضنا تاريخ الكومسيك الذي يمتد إلى أكثر من ثلاثة وعشرين عاما ، يسرنا أن نلاحظ أن بعض المشروعات قد كللت بالنجاح بفضل تحقيق المزيد من التعاون واكتساب المزيد من الخبرات في شتى المجالات.

إن مفهوم التعاون الاقتصادي، على المستويين الإقليمي والعالمي، قد طرأت عليه تغييرات جوهرية على مدى الفترة المذكورة.

وقد لاحظنا في الآونة الأخيرة أن أهمية القطاع الخاص قد بدأت تتقلص بشكل تدريجي، وهو ما انعكس بدوره على التعاون الاقتصادي العالمي المشترك.

ووفقا للمفهوم الجديد للتعاون الاقتصادي، فإن الدولة، بدلاً من تطوير مشاريع، تحاول إزالة الحواجز الإدارية والتقنية في مجال التجارة والاستثمار، من أجل تطوير البنية الملموسة والقانونية والمؤسساتية للتعاون، وتعزيز الدور التعاوني للقطاع الخاص،

وإذا ما اقتضت الضرورة، يوكل إلى الحكومة مسئولية إعلام، وتوجيه، ودعم القطاع الخاص إلى جانب تنفيذ بعض التدابير الرامية إلي تيسير التعاون داخل القطاع الخاص.

وفي الماضي القريب، ظهر التوجه الملحوظ للدول النامية نحو مبادرات التعاون الإقليمي بغية تحقيق التنمية واختراق الأسواق الجديدة.

ولقد زاد عدد اللوائح والاتفقيات التي أبرمت حتى وصل إلى ٣٠٠ حتى عام ٢٠٠٧. وأمامنا العديد من الأمثلة الناجحة مثل منظمة التعاون الإقتصادي التي أنشئت بمبادرة من بعض الدول الأعضاء.

إلا أن بعض الشروط يلزم توافرها من أجل تحقيق النجاح لهذه المبادرات.

وفي هذا الإطار، فإن الإرادة السياسية القوية من أجل التعاون، والتي تركز على المجالات التي تضمن تحقيق تعاون قوي يوفر قيمة مضافة، وتحرير تدفق السلع ورأس المال، وتيسير أنشطة الموارد البشرية ودعم الثقة المتبادلة والحفاظ على الثبات، أصبحت ذات أهمية قصوى.

ويسعدني أن أرى هذا التوجه الجديد القوي لأنشطة التعاون ومشاريعها الجديدة داخل إطار الكومسيك.

ومن منظور التنمية، والتمويل من أجل التنمية، تظل كل من التجارة والاستثمار تحتل موقعا شديد الأهمية.

وأولا وقبل كل شئ، فإن تراكم رأس المال في الدول الأعضاء يجب أن يتم استغلاله على أفضل وجه من أجل دعم الإنتاج.

إنه من الأهمية بمكان أن تتابع البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي متابعة لصيقة كل ما يستجد من وسائل علمية وتكنولوجية، وكذلك أن تتزايد معدلات الأنشطة التنموية والبحثية التي يقومون بها. لكن الموارد المرصودة لتلك الأنشطة التنموية والبحثية غير كافية في بلداننا، ومع هذا يجب علينا إعطاء الأولوية القصوى لهذه الأنشطة من أجل مستقبل اقتصاداتنا. إنني أؤيد فكرة إنشاء صندوق خاص لدعم الأنشطة التنموية والبحثية، إذ إن هذا هو المفهوم الذي قامت عليه في الأساس. وأوصي أن تقوم حكومتكم بدراسة وتحقيق هذا المقترح.

ولعل أحد الجوانب الأخرى التي يجب أن نوليها الاهتمام كوننا أعضاءً في الكومسيك هي، ولا ريب، زيادة التجارة والاستثمارات المتبادلة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي وضع الإطار القانوني اللازم. وهنا، يقع على عاتق الحكومات المسئولية الأساسية لتنفيذه. فعلى حكوماتنا أن تحول دون فرض الضرائب أكثر من مرة، وأن تعمل على تعزيز تبادل الاستثمارات والمحافظة عليها، واتخاذ الإجراءات الملائمة لتيسير

التجارة، وإبرام معاهدات التجارة الحرة، وتفعيل الوثائق ذات الصلة من أمثال آليات التحكيم المهنية والتي من شأنها أن توفر حلولاً موضوعية للمنازعات التجارية.

ومتى أصبحت الظروف مواتية وأقيم الإطار القانوني، فسوف يجري تعبئة القطاع الخاص ويؤتي النظام بثمار رغيدة في فترة وجيزة.

وفي هذا الإطار، أود أن استرعي انتباهكم إلى أول مشروع واسع النطاق، وهو مشروع إنشاء نظام الأفضليات التجارية بهدف تحرير التجارة.

وكما تعلمون فسوف تدخل اتفاقية الأفضليات التجارية حيز التنفيذ أوائل عام ٢٠٠٩.

وتحقيقاً لهذه الغاية، وكما هو منصوص عليه في إعلان أنقرة الوزاري، فإنه لمن الأهمية بمكان أن توقع الدول الأعضاء على بروتوكول التعريفات التفضيلية لنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) واتفاقية قواعد المنشأ والتصديق عليهما بحلول مارس ٢٠٠٨.

وعلينا أن نكثف من جهودنا في الأشهر القليلة المقبلة لدخول المشروع حيز التنفيذ بحلول عام ٢٠٠٩، إذ يهدف هذا المشروع إلى توثيق وزيادة علاقاتنا التجارية والاقتصادية.

وإني لعلى يقين أن الدول الأعضاء ستبدي اهتماماً بالغاً بشأن هذا الأمر.

وبصفتي رئيساً للجنة الكومسيك، أود ان أعرب عن تقديري لكافة الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة على دعمهم لهذا المشروع.

ولعل المثال الآخر الذي أود أن ألفت أنظاركم إليه هو تعزيز استراتيجية التعاون وخطة عملها فيما بين الدول الأعضاء المنتجة للقطن في منظمة المؤتمر الإسلامي.
في هذا الصدد، فإنني أرحب بانعقاد منتدى استثمار القطن في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على مدى يومي ١٢ و١٣ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٧.

وإني لمؤمن بأن تنفيذ خطة العمل على نحو فعال لهو فرصة كبيرة كي تحول بلادنا المزايا المقارنة لديهم إلى فرص تنافسية، وذلك على اعتبار أنهم قد ساهموا بنسبة ٢٨% في الإنتاج العالمي للقطن، وبنسبة ٣٦% في صادرات القطن.

كما أنني أعتقد أن تعاون بعض البلدان الأعضاء في مجال القطن، باعتباره أكبر منتج بين منتجات التصدير، سوف يسهم إسهاماً كبيراً في محاولات محاربة الفقر.

أصحاب المعالي الوزراء،
وإنني لأتوقع في الدورة الثالثة والعشرين من الكومسيك أن نتوصل إلى قرارات هامة من شأنها أن تفعّل التعاون الاقتصادي والتجاري بيننا.

وفي هذا الصدد، يعد ارتفاع حجم التجارة بين البلدان الإسلامية من ١٠% إلى أكثر من ١٥% تطورا مستحسنا ودليلا ملموسا على أن التعاون بيننا آخذ في النمو. وكما هو محدد في خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي، فإن الوصول بحجم التجارة إلى نسبة ٢٠% بحلول عام ٢٠١٥ لهو واحد من أهم أهدافنا.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر لكل من الأمين العام للكومسيك، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ومكتب تنسيق الكومسيك، وكذلك المراكز في كل من أنقرة والدار البيضاء، وجميع المؤسسات التابعة للمنظمة، والتي ساهمت في دعم التعاون بيننا عن طريق التجارة وتمويل أنشطة الاستثمار وأعماله.

السادة الضيوف الكرام،
إن محاربة الفقر، والذي يعد بعداً هاماً من أبعاد أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، لموضوع يؤخذ أيضاً بغاية الجدية في كل من منظمة المؤتمر الإسلامي والكومسيك.

وإنه لمن المطمئن في هذا السياق، إنشاء البنك الإسلامي للتنمية صندوقا لمحاربة الفقر ضمن أنشطته.

إننا ورثة حضارة تنظر إلى مساعدة الفقراء على أنها واحدة من أهم واجباتنا، ولذلك علينا أن نبذل المزيد من الجهد في هذا المجال.

وهنا، أود أن ألفت انتباهكم للمشاكل التي تواجهها الشعوب الأفريقية في مجالات الاقتصاد والصحة والمجتمع، وهي مشاكل في أمس الحاجة لحلول فورية. إن مشاكل القارة الإفريقية هي مشاكلنا نحن أيضا. ولذلك، فإن مسئولية انقاذ هذه القارة من مشاكلها الحالية تقع على عاتقنا.

وبهذا التصور في أذهاننا، أعلنت تركيا أن عام ٢٠٠٥ هو "عام إفريقيا". كما أننا سنستضيف "القمة الإفريقية" العام القادم. إن الوكالة التركية للتعاون والتطوير مستمرة في تقديم مساعداتها الفنية والاجتماعية إلى إفريقيا عن طريق مكتبها الإقليمي في أديس أبابا. وستستمر هذه الجهود في الزيادة دون انتظار أي مقابل.

ومرة أخرى، أدعو كل الدول الأعضاء بالمنظمة إلى تعزيز التضامن مع القارة الافريقية.

السادة الضيوف الكرام،
وتشكل العلاقة المباشرة بين الفقر والفساد بعداً هاماً آخر لا يمكن تجاهله أثناء عملية محاربة الفقر.

وفي هذا السياق، فإن زيادة توكيد البلدان الأعضاء في الكومسيك على مبادئ مثل الشفافية في الإدارة العامة، والتسوية القائمة على الخدمات، والوضوح، والحاجة الملحة للمساءلة، والحوكمة الرشيدة، التي يمكن أن نحققها عن طريق الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا التي تفتح السبيل أمام الاستخدام الرشيد للموارد، لهي ضمن أهدافنا الأساسية.

وعندما ننظر إلى التراث التاريخي للحضارة الإسلامية، نجد أمثلة جلية لكل من الحوكمة الرشيدة ومحاربة الفقر.

وتعتبر قضية تمويل الائتمانات متناهية الصغر و التخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء بالمنظمة واحدة القضايا التي ستتطرق لها دورات الكومسيك.

وإنه لمما يدخل السرور على القلب أن نجد واحداً منا، وأعني الدكتور محمد يونس، وقد نال شرف الحصول على جائزة نوبل عن تطبيقاته للقروض متناهية الصغر والتي تعد وسائل فعالة في ضمان مشاركة النساء، على وجه الخصوص، مشاركة فعالة في الحياة الاقتصادية. وكلي ثقة أنكم سوف تستفيدون من خبرات وتجارب السيد محمد يونس الذي سوف ينضم إلينا في وقت لاحق اليوم.

ومن المفاهيم الأخرى التي نلاحظها في معرض ذكرنا لهذه الأمثلة الهامة من تراثنا التاريخي هو أسلوب الحياة السليم الذي يراعي الطبيعة والبيئة ولا يضر بهما.

وفي هذه الأيام، فإنه يجب علينا جميعاً أن نحول دون تراكم التلوث البيئي وزيادة الاحترار العالمي. وفي هذا الصدد ينبغي علينا أن نزيد من وتيرة جهودنا بشأن قضية البيئة كأحد مجالات التعاون المذكورة في خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي.

أصحاب المعالي الوزراء
المندوبون الموقرون
إن جميعكم لعلى علم بالأفكار التي قمت بعرضها في المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في طهران منذ أربعة أعوام، ثم في العديد من المنتديات الدولية التي عقدت منذ ذلك التاريخ.

إن الحضارة الإسلامية التي توارثناها تستشرف الحوكمة القائمة على أساس من العدل، والتسامح، والرحمة، والتضامن.

ولطالما رددت أن هذا التراث من شأنه أن يقوي عزيمتنا لإيجاد مجتمع أكثر ديمقراطية، وشفافية، وانفتاحاً.

ولقد أوضحت بشدة في خطاباتي أن الثبات الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن تتمتع به سوى المجتمعات التي تطبق الحوكمة على نحو ناجح، وذلك من خلال استغلال الموارد استغلالاً رشيداً، وفعالاً، ومعتدلاً.

وفي هذا السياق، ناديت بأننا من الضروري أن نأخذ مبادرة لترتيب البيت من الداخل، ورفع مستوى المعيشة.

وإني ليسعدني أن أرى أن حكومات البلدان الإسلامية قد أصبحت أكثر وعياً بضرورة تطوير الإدارة وإصلاح أوجه القصور في هياكلها، وذلك يكاد يعادل إجراء عملية إصلاح شاملة. وعلى الرغم من أن هذا ليس كافيا، إلا أن الوضع يبعث على الأمل في ضوء الموضوعات محل النظر.

أصحاب معالي الوزراء،
السادة الضيوف الكرام،
إن التطور الاقتصادي والمنفعة ليرتبطان ارتباطاً مباشراً بالبيئة السياسية وعمليات التطوير.

ويؤدي عدم الاستقرار، والمخاوف الأمنية، والحروب إلى إهدار موارد هي بالفعل نادرة من أجل المتطلبات الأمنية بدلاً من استغلالها في مجالات التطور والرفاهة. وهكذا، ومن أجل تفعيل التطور الاقتصادي، الذي يأتي على رأس قائمته إرساء الأمن والاستقرار، يجب إيجاد حلول للمشكلات السياسية وكفالة تحقيق السلام.

وبناء عليه، أود أن أتناول باختصار المشكلات السياسية الأساسية التي تشغل العالم الإسلامي ولها انعكاساتها على الصعيد العالمي:

إن المشكلات الرئيسية في البلدان الإسلامية على امتداد الخريطة والمشكلات المشتركة فيما بينهم لا تزال تفرض نفسها على الساحة، وإن القضية الفلسطينية لتكمن في جوهر المشكلات التي يواجهها الشرق الأوسط وإنها لتتطلب حلاً عاجلاً.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي تحققت في عامنا هذا، فإنني واثق من أنكم تلاحظون أن الانقسام الحالي في الأراضي الفلسطينية يدمر قضيتها، وكلنا أمل في أن يتم إيجاد حل لهذا الوضع وإعادة الوحدة إلى الشعب الفلسطيني.

وتؤيد الجمهورية التركية تسوية القضية الفلسطينية بناء على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والخريطة الاسترشادية، وخطة السلام العربية وطبقاً لمبدأ العيش السلمي بين دولتين داخل حدود آمنة ومتعارف عليها، وستظل الجمهورية التركية تقدم إسهامات بناءة تجاه هذا الغرض .

وفي الوقت الذي كان يسود المنطقة جواً من عدم الاستقرار، بادرت الجمهورية التركية، آخذة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها الشعب الفلسطيني في الاعتبار، بإقامة منتدى أنقرة في ٢٠٠٥ والذي قدم مشروعات "الصناعة من أجل السلام". وإن تلك المشروعات التي تهدف إلى التخفيف من وطأة المشكلات الاقتصادية والسياسية التي يعانيها الشعب الفلسطيني، تمثل الإسهامات القيمة التي تتقدم بها الجمهورية التركية تجاه القضية.

ويعد منتدى أنقرة مبادرة نموذجية إذ يدعم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لدولة فلسطين، وهكذا يساعد على إرساء الأمن في المنطقة.

وإني لأدعو جميع البلدان الأعضاء إلى الاستثمار في المناطق الصناعية والتي ستقام لهذا الغرض. وسوف يتم تسويق البضائع التي ستنتج في هذه المناطق تسويقاً حراً في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ودول الخليج.

و في هذا الصدد، أدعو البلدان الإسلامية لإبداء التعاطف الكامل مع الشعب الفلسطيني فيما يخص احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية.

ومن القضايا المهمة الأخرى، في إطار استقرار المنطقة، تبرز قضية الوضع في لبنان، فإن الأزمة السياسية التي تواجهها البلاد لا تزال محتدمة. وإن لدينا رغبة صادقة ألا تزيد الانتخابات

الرئاسية الوضع سوءاً ولا تأخذ بالبلاد إلى أزمة أخرى من الكساد الاقتصادي. ومن الواضح أن هذا يمكن إحرازه، إذا ما تم التوصل إلى حلول وسط بين الجماعات في لبنان. وهكذا، فإن المجتمع الدولي، في هذا الصدد، عليه تشجيع فكرة إقامة الحوار بين الأطراف المعنية تشجيعاً كبيراً.

أصحاب المعالي الوزراء،
المندوبون الموقرون،
تعد العراق أحد البلدان الأخرى في منطقتنا التي لا زالت تعاني.

فقد فقدت العراق، التي تعد احد البلدان الإسلامية الفريدة بفضل ما تحظى به من قدرات بشرية وموارد طبيعية، الملايين من مواطنيها كما أهدرت مواردها الغنية نتيجة للحكم الظالم والأهواء الشخصية. وتقدم الحالة المتدهورة التي وصلت إليها العراق درسا يحتذى حيث كان من المفترض أن تكون أحد أكثر بلدان العالم ثراءً بفضل ما تتمتع به من قدرات هائلة. وأعتقد أنه ينبغي على الجميع الاستفادة من هذا الدرس.

و منذ بداية الأمر، تبذل تركيا قصاري جهدها بغية خلق عراق تسوده الديمقراطية يحفظ سلامة أراضيه ووحدته السياسية، عراقٍ ينعم بالسلام والاستقرار والرخاء من خلال لم شمل شعبه، والتعاون مع جيرانه، ومنع أي منظمة إرهابية من أن يكون لها نشاط على أراضيه.

ولتحقيق هذا الهدف، فإننا نواصل جهودنا للحفاظ على اتصال وثيق بالحكومة العراقية، وكذلك بكافة الجماعات الإثنية والدينية بها.

بيد أن المساعدات الاقتصادية والسياسية التي نرغب في تقديمها للعراق لا تزال محدودة وذلك نتيجة للظروف السائدة في العراق، والنشاطات التي يقوم بها حزب العمال الكردي في شمال البلاد. لذلك فإن كل من يغض الطرف عن اتخاذ حزب العمال الكردي لشمال البلاد ملاذا آمنا له يضع مزيدا من العوائق على التعاون السياسي،الاقتصادي، والتجاري.

وفي كل الأحوال، ستواصل تركيا جهودها حتى النهاية لإطفاء نيران الإرهاب التي تشتعل في شمال البلاد.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي مكلفة أيضا بتنفيذ بعض المهام التي من شأنها حل الأزمة في العراق، ولذا فإننا نرحب بمبادرات المنظمة في هذا الصدد، ويحدونا الأمل في أن يتم تكثيفها.

أصحاب المعالي الوزراء،
المندوبون الموقرون،
مازالت منظمة المؤتمر الإسلامي تدعو إلى إنهاء العزلة المفروضة على القبارصة الأتراك منذ عام ٢٠٠٤، كما عبرت وبقوة عن موقفها تجاه هذه القضية في اجتماع وزراء الخارجية الذي عقد في إسلام أباد في مايو/ أيار من هذا العام.

ونتوقع من الدول الأعضاء بالمنظمة أن تتخذ خطوات ملموسة لتدخل هذه القرارات حيز النفاذ، بهدف تعزيز مصداقية منظمة المؤتمر الإسلامي والاحترام التي هي جديرة به أمام المجتمع الدولي. وإن تركيا لتشعر بالامتنان تجاه الدول الأعضاء التي تساهم في إدماج القبارصة الأتراك في العالم.

أصحاب المعالي الوزراء،
المندوبون الموقرون،
لقد حققت تركيا تقدماً ملحوظاً في المفاوضات الدائرة حول انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وستستمر في مشاركة خبراتها مع سائر البلدان الأعضاء من أجل دعم التعاون الاقتصادي والتجاري بينها.
ومن ناحية أخرى، أود أن أؤكد على تصميم تركيا على الاستمرار في حشد الدعم المطلوب لجميع مسيرات التعاون تحت مظلة منظمة المؤتمر الإسلامي والكومسيك كعهدها دائما. وإنه لمن

الواضح أن لكل البلدان الأعضاء والمؤسسات التابعة للمنظمة دورا ملموسا في عملية تعزيز التعاون بينها.
وإنطلاقا من هذه الأفكار، يطيب لي أن أتقدم بخالص تقديري لكافة الدول الأعضاء، وأن أرجو كل النجاح والتوفيق لهم، ولكل المسئولين التنفيذيين والعاملين في المؤسسات التابعة والمنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، لما قدموه من مساهمات قيمة لأعمال الكومسيك.

وفي هذا السياق، أود أن أعبر عن تقديري وشكري الخالصين للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، معالي البروفيسور أكمل الدين احسان أوغلو لما يضفيه من ديناميكية على اجتماعات الكومسيك، ولإطلاقه مبادرة عملية الإصلاح؛ وكذا لسعادة الدكتور أحمد محمد علي، محافظ البنك الإسلامي للتنمية على ما بذله من جهود حثيثة من أجل تنمية الدول الأعضاء، وزيادة حجم التجارة البينية فيما بينها؛ وكذلك لسعادة الشيخ صالح كامل، رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة على المساعي الجليلة التي قام بها والتوصيات الحكيمة التي قدمها من أجل تعزيز التعاون في القطاع الخاص بين الدول الإسلامية، والتي أومن بأنها سوف تحظى باهتمامكم .

أتمنى أن تسهم أعمالكم خلال الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك في تحقيق السلام والرخاء لبلداننا، كما أتمنى لكم إقامة ممتعة في اسطنبول.
وشكرا لكم...

المرفق

(٣)

الأصل: بالإنجليزية

كلـــمـــة

معالي البروفيسور أكمل الدين احسان أوغلو

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

في

افتتاح الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)

اسطنبول، الجمهورية التركية

١٤-١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧

بسم الله الرحمن االرحيم

فخامة الرئيس عبد الله جول

رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك،

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فخامة الرئيس

إنه لمن دواعي سروري ، أن اغتنم هذه المناسبة السعيدة لأتقدم إليكم مجددا بالتهنئة علي انتخابكم لمنصب الرئيس الحادي عشر للجمهورية التركية، وأتمنى أن تكلل مهمتكم الجديـــدة والمهمة في خدمة تركيا بالنجاح الباهر. وإنني لعلى يقين أن العلاقات التي تربط الجمهوريـــة التركية بالعالم الإسلامي سوف تستمر في تحقيق المزيد من النجاح والازدهـــار، فـــي ظـــل قيادتكم الحكيمة والرشيدة.

وإنني، إذ يغمرني الشعور بالامتنان العميق والتقدير البالغ لفخامتكم، أذكر اهتمامكم الشديد ودعمكم الكريم لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، أثناء توليكم لمنصب نائب رئيس الوزراء ووزير الشئون الخارجية بالجمهورية التركية.

وأغتنم هذه المناسبة السعيدة أيضا كى أهنئ اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) لرئاسة فخامتكم لها وتحدونا آمال عريضة في الاعتماد على الدعم الذي عهدناه منكم لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، حيث ظلت تركيا على مدار السنين تنهض بدور رائد في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. و في ظل قيادتكم الحكيمة ،تبقى ثقتنا كبيرة في أن هذا الدعم لن يزداد عمقا فحسب، بل سيعمل على توطيد أواصر العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول الأعضاء بخطى سريعة. وإنني لعلى يقين أن حكمتكم المستنيرة وتفانيكم الدؤوب من أجل تحقيق هذا الغرض سيعملان على تعزيز الدور الذي يضطلع به مجلسكم الموقر من أجل تلبية الاحتياجات الاقتصادية والتجارية للعالم الإسلامي.

اسمحوا لي أن أعرب عن شكري وتقديري للحكومة التركية على ما تبذله من جهود لاستضافة الدورات السنوية للكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة المنبثقة عنها بانتظام وبكفاءة عالية، الأمر الذي ساهم مساهمة بالغة في قيام الكومسيك بدورها على أكمل وجه.

فخامة الرئيس،

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

أود أن أغتنم هذه الفرصة كي استرعي كريم انتباهكم إلى ما حققته الأمانة العامة ومؤسسات المنظمة في السنوات الماضية من إنجازات حتى نعمل سويا على تحقيق ما نصبو إليه من أهداف، وأن نضع نصب أعيننا طموحات أكبر، حيث وضعت قمة مكة الاستثنائية أهدافا محددة تتعلق بالنظام الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ألا وهي: تعزيز التجارة البينية في إطار المنظمة والتعاون في قطاع الأعمال ،والتنمية المستدامة ،وتخفيف حدة الفقر. وكلفت الكومسيك بوضع التدابير اللازمة للنهوض بنسبة التجارة البينية من ١٤% عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠% بحلول عام ٢٠١٥، وإنني لعلى ثقة أن اجتماعكم الموقر سيولي هذا الموضوع ما يستحقه من اهتمام.

لقد دشن رئيس جمهورية السنغال صندوق تخفيف حدة الفقر الذي أنشئ بموجب القرار الصادر عن قمة مكة الإسلامية ٢٠٠٥ بشكل رسمي في ٣٠ مايو/آذار ٢٠٠٧ خلال اجتماع مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية. وقد تعهدت بعض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حتى الأن بإمداد الصندوق بأكثر من ٢,٦ مليار دولار أمريكي. وأود أن أعرب عن

شكرى للمملكة العربية السعودية على ما قدمته من مساهمة سخية قدرت بـ ١مليار دولار أمريكى. كما أود أن أتقدم بالشكر لدولة الكويت على مساهمتها السخية ومقدارها ٣٠٠ مليون دولار أمريكى. وإننى إذ أعرب عن عميق امتنانى لكافة الدول الأعضاء الأخرى لما وفرته من مساهمات حتى الآن لصالح هذا الصندوق، وكذا البنك الإسلامي للتنمية الذى ساهم بـ ١مليار دولار، فإننى أهيب بالدول الأعضاء التى لم تقدم بعد مساهمات للصندوق، أن تبادر بذلك من أجل تعزيز الدور المكلف به هذا الصندوق والذى يستهدف تحسين الظروف المعيشية للفقراء فى بلادنا.

وإننا جميعا نعلم أن تنمية التجارة البينية للدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى تتطلب المزيد من الجهد فى اتخاذ ما يلزم من خطوات مؤسسية، ومالية، وعلى مستوى الأجهزة. ومن هذا المنبر، أناشد الدول الأعضاء التى لم توقع و/أو تلك التى لم تصادق بعد على الاتفاقية الإطارية حول نظام الأفضليات التجارية وكذا البروتوكول الخاص بخطة التعريفات التفضيلية، أن تبادر بالتوقيع والمصادقة فى أسرع وقت.

كما أسجل بارتياح ما حققته الجولة الثانية للمفاوضات التجارية المتعلقة بصياغة قواعد المنشأ وما أجرته من مناقشات حول التدابير شبه الجمركية وغير الجمركية. ويطيب لى أن أشهد اختتام فعاليات الجولة الثانية للجنة المفاوضات التجارية بنجاح فى سبتمبر ٢٠٠٧ فى أنقرة بالجمهورية التركية، حيث تم اعتماد اتفاقية جديدة حول "قواعد المنشأ".

وقد وقعت هذه الاتفاقية الخاصة بقواعد المنشأ (٥) دول أعضاء وهى جمهورية غينيا، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية تونس، والجمهورية التركية، والإمارات العربية المتحدة. وإننى لعلى ثقة من انضمام المزيد من الدول الأعضاء لهذه الاتفاقية فى الاحتفال الخاص الذى سوف يتم تنظيمه على هامش الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك. وإننى أدعو كذلك جميع الوفود المشاركة، والمؤسسات المعنية لدعم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى ومكتب تنسيق الكومسيك حتى يدخل البروتوكول حيز التنفيذ بحلول الأول من يناير ٢٠٠٩.

فخامة الرئيس،
أصحاب السعادة،
المندوبون الموقرون،

بذلت الجمهورية التركية جهودا حثيثة ومتواصلة صوب تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء فى مجال إنتاج القطن وتسويقه. واستضافت العديد من اجتماعات فرق الخبراء حول القطن. وإننى لعلى ثقة من أن هذه الجهود من شأنها أن تحفز على تعاون أوثق بين الدول الأعضاء المستوردة والمصدرة للقطن بغية إنشاء طرق للتجارة المباشرة بينها، وصولا إلى تسويق أفضل وأكثر تحقيقا للربح على مستوى القطاع، ومن ثم تقليص تحديات الفقر التى يواجهها عدد كبير من الدول الأعضاء. وأود أيضا أن أعرب عن شكرى فى هذا المضمار لحكومة الجمهورية التركية على استضافتها لمنتدى تحسين الاستثمار والتجارة فى قطاع القطن فيما بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى الذى أختتم أعماله اليوم.

وأود أيضا، فى هذا الصدد، أن أحث الدول الأعضاء على تطوير وتنويع إنتاجها المحلى وهياكل التجارة الخارجية بشكل أكبر بغية زيادة صادراتها إلى الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى ودول العالم الأخرى. علاوة على ذلك، سوف يسهم هدف تعزيز الصلات التجارية بين الدول الأعضاء فى المنظمة فى إنجاح الخطط الرامية إلى تخفيف حدة الفقر.

وفى أثناء الزيارات التى قمت بها لعدد من الدول الإفريقية الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى والمشاورات التى أجريتها مع قادة هذه الدول، تلمست بصدق الرغبة الأكيدة لدى هذه الدول فى دفع عجلة التنمية بها من خلال تشجيع التجارة والاستثمار فى القطاع الزراعى، والصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات . كما أن المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي مستعدة لإطلاق مبادرات جديدة مفادها دعم التجارة، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا لصالح إفريقيا، وبخاصة فى قطاعات القطن والمنسوجات والصناعات الغذائية.

وثمة حاجة أيضا إلى إيلاء اهتمام صادق بقطاع السياحة باعتباره أحد المجالات ذات الأولوية، وباعتباره مجالا أساسيا على صعيد التنمية الاقتصادية والتبادل الثقافى، بالإضافة إلى كونه لغة تقارب بين شعوب الدول الإسلامية ومصدرا مهما من مصادر الدخل للدول الأعضاء فى

المنظمة. كما أن للسياحة دور مهم فى القضاء على الفقر أو التخفيف من حدته فى مجـــالات عديدة.

وقد كان اجتماع فريق الخبراء الثاني حول التنمية السياحية، والذي عقد في اسطنبول، في مايو/ آيار ٢٠٠٧، خطوة هامة على الطريق. فقد اعتمد هذا الاجتماع الخطة الاستراتيجية لتنمية السياحة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. وسيسهم تنفيذ هذه الخطة الاسترتيجية في تعزيز السياحة البينية فيما بين الدول الأعضاء، كما سيحقق نتائج مثمرة في هذا القطاع. وبصفتي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فإنني أقدم جل دعمي ومساندتي لتنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية عند اعتماد الكومسيك لها، حتى تعود بالنفع على شعوب العالم الإسلامي.

وفي هذا الصدد أود كذلك أن أتقدم بجزيل الشكر لجمهورية أذربيجان لاستضافتها المؤتمر العلمي الدولي حول دور السياحة في اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في باكو، في يونيو/ حزيران ٢٠٠٧، وذلك بصفتها رئيس المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء السياحة. وأود أن أعرب عن تقديري لحكومة المملكة العربية السعودية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة للتنظيم الناجح للمنتدى الأول للقطاع السياحي الخاص في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في جدة، في الفترة من ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول وحتى ١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

فخامة الرئيس،
أصحاب السعادة،
المندوبون الموقرون،

من لا يحمد الناس لا يحمد الله، ونحن في الأمانة العامة على مر السنوات ظللنا نرى الدور الهام الذي تقوم به الأجهزة المنبثقة عن المنظمة ومؤسساتها المتخصصة والمنتمية لها التي تعنى بالتنمية الاقتصادية والتجارية: البنك الإسلامي للتنمية، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر. ويجدر بنا في هذا المقام الإشادة بالتعاون بين مؤسسات المنظمة النشطة في المجال الاقتصادي.

كلي أمل أن تنبثق عن دورتكم هذه القرارات التي تخدم أمتنا الإسلامية وتنهض بشعوبها حتى تساير عالمنا المتقدم المعاصر.

ومرة ثانية، أتقدم بخالص الشكر للجمهورية التركية، رئيسا، وحكومة، وشعبا على استضافة هذه الدورة، وعلى ما قمتم به من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة. كما نقدر التنسيق الممتاز والترتيبات المميزة التي قامت بها وزارة هيئة التخطيط الحكومية ومكتب تنسيق الكومسيك لضمان نجاح هذه الدورة.

شكرا لكم جميعا

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المرفق

(٤)

الأصل : باالعربية

كلمة

معالي الدكتور أحمد محمد علي

رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

في الحفل الافتتاحي

للدورة الثالثة والعشرين للكومسيك

اسطنبول، ١٤-١٧ نوفمبر ٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وأفضل الصلاة وأتم السلام على خاتم الأنبياء والمرسلين،

فخامة الرئيس عبدالله جول رئيس جمهورية تركيا

رئيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

معالي الأخ البروفسور إكمال الدين إحسان أوغلى

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

أصحاب المعالي الوزراء،

أصحاب السعادة أعضاء السلك الدبلوماسي، وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية،

أصحاب السعادة أعضاء الوفود،

الإخوة والأخوات،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني في هذه المناسبة الكريمة أن أخاطب هذا الجمع المبارك، معربا باسم مؤسستكم البنك الإسلامي للتنمية، عن جزيل الشكر والتقدير للجمهورية التركية رئيساً وحكومةً وشعباً على كرمِ الضيافة وحسن التنظيم، وعلى الترتيبات المميزة التي سُخرت للوفود المشاركة، والتي ستسهم بعد توفيق الله، في إنجاح فعاليات هذا المؤتمر.

إن الرعاية والمساندة التي تقدمها الجمهورية التركية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، وما توليه للبنك الإسلامي للتنمية من دعم وتأييد متواصلين، لهو خير دليل على دعمكم المتواصل لمسيرة العمل الإسلامي المشترك وحرصكم على توثيق أواصر التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، من أجل تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.

كما أود التعبير عن خالص الشكر والتقدير لأمانة الكومسيك لدعوتها البنك الإسلامي للتنمية للمشاركة في فعاليات هذا الاجتماع المثمر بإذن الله، سائلاً المولي العلي القدير أن تتوج أعماله بالنجاح والتوفيق.

فخامة الرئيس ،

لقد اشتملت الكلمة الضافية التي تفضلتم بها في هذه الجلسة على العديد من الآراء الهامة والأفكار السديدة التي سوف تسهم بشكل إيجابي في إثراء المناقشات التي سيشهدها الاجتماع، وستكون مُعيناً زاخراً لصياغة الاقتراحات والتوصيات التي ستصدر عن هذا اللقاء، لتعزيز مسيرة العمل الإسلامي المشترك. وإن من دواعي الاعتزاز أن تكون مؤسستكم البنك الإسلامي للتنمية سنداً للجنة الكومسيك في تحقيق غاياتها السامية.

وبهذه المناسبة الكريمة يسرني أن أتقدم بخالص التهنئة والتبريكات لفخامتكم على انتخابكم لرئاسة هذا البلد العريق بشعبه والغني بتراثه وحضارته وإنني لعلى ثقة أن حنكتكم وآراءكم السديدة سيكون لها بإذنه تعالى عظيم الأثر على مسيرة النمو والتطور في دولنا الأعضاء وستسهم في توجيه أعمال لجنة الكومسيك الموقرة لتقدم المزيد من البذل والعطاء لصالح شعوب دولنا الأعضاء.

كما أود التنويه بالكلمة الهامة التي ألقاها الأخ البروفسور إكمال الدين إحسان أوغلى، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لما تضمنته من تصورات شاملة لواقع العمل الإسلامي المشترك والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء والتي تقتضي منا جميعاً التنسيق والتعاون المستمر لتحقيق الأهداف المرجوة، في ظل التغيرات والأحداث المتلاحقة التي يشهدها العالم .

فخامة الرئيس ،

أصحاب المعالي والسعادة ،

الإخوة والأخوات ،

يسرني ويشرفني أن أستعرض في هذا المحفل الكريم أمام حضراتكم ابرز نشاطات وفعاليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال العام الماضي. فقد بلغ المجموع التراكمي لما اعتمده البنك لتمويل المشروعات والمساعدات الفنية وعمليات التجارة منذ تأسيسهحتى الآن ما يفوق ٥٠ مليار دولار أمريكي، خصصت لتمويل أكثر من ٥٥٠٠ عملية.

وفيما يتعلق بتمويل التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والذي يعتبر من نشاطات البنك الرئيسة، فقد نما حجم تمويل التجارة من قبل برامج ونوافذ البنك الإسلامي للتنمية المختلفة بصورة متزايدة ليصل إلى ٢,٨ مليار دولار أمريكي خلال العام الماضي ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م. ويستهدف البنك هذا العام (١٤٢٨هـ) اعتماد ما يزيد على ٣ بلايين دولار أمريكي. وقد وصل المبلغ التراكمي لما اعتمده البنك حتى تاريخه لتمويل التجارة إلى ٢٦,٧٣ مليار دولار أمريكي.

فخامة الرئيس ،

أصحاب المعالي والسعادة ،

الإخوة والأخوات ،

إنفاذا لقرارات القمة الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥م والتي تم خلالها اعتماد برنامج العمل العشري لمواجهة التحديات التي تواجه الأمة في القرن الحادي والعشرين، اتخذ البنك خطوات عملية لضمان انطلاقة سريعة لنشاطات صندوق التضامن الإسلامي للتنمية الذي يهدف إلى المساهمة في معالجة مشكلات الفقر والتخفيف من حدته، وتوفير فرص العمل، ومكافحة الأمراض الفتاكة، وزيادة فرص التعليم. ويبلغ رأسمال الصندوق المستهدف ١٠ مليار دولار أمريكي على هيئة وقف. وسيتم تمويل عمليات الصندوق من عوائد استثمار موارده الأساسية. وقد أعلنت ٣٠ دولة من بين ٥٧ دولة عضو حتى الآن عن مساهمات مبدئية بلغت ١،٦ مليار دولار، منها المملكة العربية السعودية بمبلغ مليار دولار، ودولة الكويت بـ ٣٠٠ مليون دولار والجمهورية الإسلامية الإيرانية بـ ١٠٠ مليون

دولار، وسوف يساهم البنك الإسلامي للتنمية في الصندوق بمبلغ إجمالي قدره ١ مليار دولار وبذلك يصل مجموع المساهمات التي أعلن عنها حتى تاريخه ٢,٦ مليار دولار.

وسوف يتولى الصندوق تمويل برامج ومشروعات تستهدف خدمة الفقراء كالصحة والتعليم والزراعة و الأمن الغذائي والبنية الأساسية. ويتوقع أن يباشر الصندوق عملياته بحول الله في الأول من المحرم ١٤٢٩ هـ . ومن خلال هذا المنبر، أود أن أحثُّ كافة الدول الأعضاء إلى المساهمة في هذا الصندوق بسخاء تجسيداً لقيم التضامن والتكاتف التي قامت عليها منظمة المؤتمر الإسلامي.

فخامة الرئيس ،
أصحاب المعالي والسعادة ،
الإخوة والأخوات ،

يجري العمل على قدم وساق ليباشر العضو الجديد في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أعمالها مع بداية السنة الهجرية القادمة وقد وصل عدد الدول التي انضمت إلى عضوية المؤسسة ٣٧ دولة صادقت منها ٢٦ دولة على اتفاقية تأسيس المؤسسة وبلغ عدد المؤسسات المالية التي انضمت إلى عضوية المؤسسة ١٨ مؤسسة. وقد تمت خلال الاجتماع الثاني لمجلس إدارة المؤسسة في السنغال (٢٧ مايو ٢٠٠٧م) الموافقة على الزيادة العامة الأولى لرأس مال المؤسسة المكتتب فيه من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي إلى ٧٥٠ مليون دولار.

كما تواصل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) سعيها الحثيث لأداء رسالتها المتمثلة في دعم تدفق صادرات الدول الأعضاء واستقطاب الاستثمارات إليها والإسهام في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، وتوسيع نطاق التبادل التجاري فيما بينها، بتوفير التأمين ضد المخاطر. ولقد حظيت هذه المؤسسة بدعم متواصل من لجنتكم الموقرة منذ إنشائها قبل عقد من الزمن. وقد تواصل النمو المطرد في أعمال المؤسسة خلال عام ١٤٢٧هـ، حيث بلغت التزامات التأمين ٧٣٦ مليون دولار أمريكي، وازدادت التزامات التأمين الجديدة بنسبة ٧٠%، لتصل إلى ٨٠٨ مليون دولار

أمريكي. كما ارتفع حجم أعمال التأمين الفعلية بنسبة ٨٣% ليبلغ ٦١٨ مليون دولار أمريكي. وبهذا وصلت التزامات التأمين الإجمالية إلى ٢،٤ مليار دولار.

وتعكف المؤسسة حالياً على تنفيذ برنامج التعاون الفني لترويج الاستثمار (ITAP) والذي يهدف إلى بناء قدرات مؤسسات ترويج الاستثمار الوطنية في الدول الأعضاء وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية المختصة في هذا المجال.

أما بالنسبة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والتي أكملت هذا العام ثماني سنوات من العمل منذ تأسيسها في ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، فقد أصبح عدد الدول الأعضاء التي وقعت على اتفاقية تأسيسها (٥٠) دولة منها (٤٥) دولة صادقت على الاتفاقية، وقد تسارع نمو أعمال المؤسسة ليصل ما تم اعتماده إلى ٤٠٧ مليون دولار لتمويل ٦٨ مشروعاً.

وإن البنك إذ يعرب عن شكره وتقديره للدول الأعضاء على الدعم الفاعل الذي قدمته لهذه المؤسسات الفتية، ليتطلع إلى أن تنضم إليها الدول الأعضاء كافة، في أقرب وقت ممكن.

فخامة الرئيس ،

أصحاب المعالي والسعادة ،

الإخوة والأخوات،

كما تعلمون، لقد فوضت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامية، المنعقدة في مكة المكرمة، في الفترة من ٧-٨ ديسمبر ٢٠٠٥م، إلى مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية اتخاذ التدابير الضرورية من أجل ضمان زيادة رأسمال البنك المصرح به والمكتتب فيه، من أجل تعزيز دوره في بتقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وبناء عليه أصدر مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية قراره بزيادة رأس مال البنك المصرح به من ١٥ مليار دينار إسلامي إلى ٣٠ مليار دينار إسلامي وزيادة رأس مال البنك المكتتب فيه من ٨،١ مليار دينار إسلامي إلى ١٥ مليار دينار إسلامي.

فخامة الرئيس ،

أصحاب المعالي والسعادة ،

الإخوة والأخوات ،

تمشياً مع قرار لجنتكم الموقرة ضاعف البنك الإسلامي للتنمية من جهوده في تقديم المساعدة الفنية لصالح الدول الأعضاء ضمن برنامجه حول قضايا منظمة التجارة العالمية والذي أنشئ في ١٩٩٧م بهدف رفع القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء من خلال تنظيم العديد من الفعاليات والنشاطات وفي هذا الإطار نظم البنك قرابة ٤٠ فعالية ما بين دورة وندوة وحلقة عمل، كما وفر البنك أيضاً منبراً تشاورياً يتم من خلاله تبادل وجهات النظر، والسعي نحو تنسيق المواقف قدر الإمكان حول المواضيع المطروحة على جدول أعمال المؤتمرات الوزارية للمنظمة.

فخامة الرئيس ،

أصحاب المعالي والسعادة ،

الإخوة والأخوات ،

عطفاً على مشاركة البنك ومساهمته في تمويل منتدى توسيع التجارة والاستثمار في قطاع القطن في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اوجادوجو، بوركينافاسو (١٨-١٩ ابريل ٢٠٠٥م)، واجتماعات الخبراء حول رفع الكفاءة الإنتاجية والتنافسية الدولية للدول المنتجة للقطن في منظمة المؤتمر الإسلامي (١٨-١٩ ابريل ٢٠٠٦م)، واستكمالاً لتلك الجهود، فقد ساهم البنك في تمويل منتدى تحسين الاستثمار وتوسيع التجارة في قطاع القطن في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والذي عقد في اسطنبول (١٢- ١٣ نوفمبر ٢٠٠٧م).

فخامة الرئيس ،

أصحاب المعالي والسعادة ،

الإخوة والأخوات ،

أود إحاطتكم علماً بان البرلمان الأوروبي أصدر مؤخراً قراراً تم بموجبه إدراج البنك الإسلامي للتنمية ضمن قائمة البنوك التنموية متعددة الأطراف التي تنعدم فيها درجة المخاطرة، وعددها أربعة عشر،

وفق أنظمة الاتحاد الأوروبي. ومع أن هذه الخطوة تُضاف إلى خطوات أخرى مماثلة من كبرى المؤسسات الدولية للتصنيف الائتماني، إلا أن القرار الأوروبي المذكور صادر من مؤسسة سيادية، الأمر الذي يعطي البنك ثقلاً إضافياً. إن هذه الخطوة الهامة من شأنها أن تساعد البنك على تعبئة الموارد من السوق الأوروبية بشروط مناسبة وتكلفة أقل.

كما حصل البنك الإسلامي للتنمية في العام الجاري أيضاً على أعلى درجات التصنيف الائتماني، فقد منحت وكالة "ستاندرد أند بورز" (Standards & Poor's) البنك تصنيف "AAA" (على المدى البعيد) و+A-1 (على المدى القريب)، وذلك للعام السادس على التوالي. كما أكدت وكالة "موديز" (Moody's)، للعام الثاني على التوالي، التصنيف "AAA" (على المدى البعيد) ودرجة أولى ١ (على المدى القريب). وأجمعت الوكالتان على اعتبار آفاق الملاءة المالية للبنك بأنها "مستقرة".

كذلك حصلت مجموعة البنك على صفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو ما يعد تقديرا دوليا لدور البنك المتميز في المساهمة في التنمية ورفع مستوى معيشة بني الإنسان في قريتنا الكونية.

وفي إطار سعي البنك الدائم للاستجابة للتحديات التي تواجه دوله الأعضاء قام البنك كما تعلمون حضراتكم بتبني رؤيةٍ شاملةٍ إلى حد ١٤٤٠هـ سُميت "رؤية من أجل كرامة الإنسان" تركز على تسعة مجالات إستراتيجية متكاملة منها تخفيف حدة الفقر ووطأته والارتقاء بالخدمات الصحية وتمكين المرأة .. الخ . وقد بدأ البنك بتنفيذ أولى توجيهات هذه الرؤية والمتعلقةِ بالتطوير الشاملِ للبنك، إذ أنطلق مؤخراً في هذه العملية التي تشمل الهيكل التنظيمي وسياسات العمليات والموارد البشرية وثقافة العمل. وسعياً الى أن يتم تبني هذه العملية من قبل أكبر عدد ممكن من المستفيدين سيقوم البنك بزيارات لعدد من الدول لأخذ مرئياتهم في هذا الشأن .

فخامة الرئيس ،

أصحاب المعالي والسعادة ،

الإخوة والأخوات ،

إن مؤسستكم، البنك الإسلامي للتنمية لتفتخر بالتعاون المثمر والدائم مع لجنتكم الموقرة، وسيواصل البنك بإذن الله تعالى سعيه وعمله الدؤوب على هذا النهج لتحقيق الأهداف المرجوة، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، والعمل سوياً على مواجهة التحديات والصعوبات التي تعيق عجلة النمو الاقتصادي في دولنا الأعضاء.

وفي هذا الصدد، لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر للجمهورية التركية لاستضافتها الجولتين الأولى والثانية لمفاوضات إنشاء نظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ولعل نجاح الجولة الثانية باعتماد قواعد المنشأ والسير قدماً في ما يخص التدابير الجمركية وغير الجمركية سيساهم إن شاء الله في الوصول إلى الهدف المنشود. كما أود أن أهنئكم على زيادة عدد الدول التي انضمت إلى الاتفاقية الإطارية وكذلك بروتكول البريتاس. ولعل ما ورد في إعلان أنقرة الذي صدر عن الاجتماع الأخير للجنة المفاوضات سيدفعنا إلى وضع ما تم الاتفاق عليه موضع التنفيذ في أقرب فرصة . ومن هذا المنبر يسعدني أن أدعو كافة الدول الأعضاء إلى دعم الجولات القادمة من المفاوضات. وسيواصل البنك، بإذن الله، دعمه ومساندته للمفاوضات على غرار الجولة الأولى والثانية .

وفي إطار نفس الجهود الرامية إلى تشجيع وتنشيط التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أنشأ البنك صندوقاً وقفياً يديره البنك الإسلامي للتنمية، وفق الضوابط الشرعية،بمبلغ مليون دولار، مع ما سيضاف إلى هذا الصندوق من التبرعات والهبات التي تجاوزت حتى الان ٧٠٠ ألف دولار، يخصص ريعه لمنح جائزةٍ سنويةٍ لأفْضَلَ أداءٍ في مجال تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء وتهدف الجائزة إلى : -

١- تشجيع الأنشطة والجهود التي تسهم في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء ورفع مستواها،

٢-الاحتفاء بالنجاح المتميز للأفراد والمؤسسات في مجال تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء .

وبدأ العمل والترشيح لهذه الجائزة من هذا العام ١٤٢٨هـ. وتلقى البنك العديد من الترشيحات، وتعكف اللجان المختصة على إجراءات اختيار الفائز بها لهذا العام. وأرجو أن تحظى هذه الجائزة بدعم ورعاية لجنتكم الموقرة.

فخامة الرئيس ،

أصحاب المعالي والسعادة ،

الإخوة والأخوات ،

إن الإنجازات العديدة التي استطاعت مؤسستكم، البنك الإسلامي للتنمية تحقيقها، ما كانت لتتم إلا بفضل الله وتوفيقه، ثم بما يحظى به البنك من رعاية ودعم متواصلين من لجنتكم الموقرة وجميع الدول الأعضاء، وبخاصة الدولة المضيفة، دولة المقر، المملكة العربية السعودية.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة الكريمة لتقديم الشكر والتقدير للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والأجهزة المتخصصة والمتفرعة عنها، وإلى كافة المؤسسات التي تساهم بشكل فاعل في دعم مسيرة العمل الإسلامي المشترك لضمان مزيد من التقدم والرقي والازدهار لشعوب الدول الأعضاء . وستواصل مؤسستكم البنك الإسلامي للتنمية بإذن الله ، سعيها للإسهام بفاعلية في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الأمة جمعاء. وسيظل هذا الصرح رمزاً للتضامن وللتعاون المثمر بين الدول الأعضاء.

وفي الختام، أكرر الشكر لفخامتكم، ولأصحاب المعالي الوزراء ولجميع الإخوة المشاركين. كما يسعدني أن أكرر التعبير عن أسمى آيات التقدير والعرفان للجمهورية التركية، رئيساً وحكومةً وشعباً، لحسن الاستقبال وكرم الضيافة، وللمعاملة الأخوية التي حظي بها الجميع.

والله العلي القدير أسأل أن يجعل التوفيق دوماً حليفكم، وأن يسدد خطاكم، وأن يوفقكم لمواصلة العمل لكل ما فيه الخير والصلاح لشعوب دولنا الأعضاء، وأن يكلل أعمال هذا الاجتماع بالنجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

المرفق
(٥)

الأصل : بالإنجليزية

كلمة سعادة الشيخ صالح بن عبد الله كامل
رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
أمام إجتماع الدورة الثالثة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)
١٤-١٧ نوفمبر ٢٠٠٧م (اسطنبول- تركيا)

فخامة السيد عبد الله جول
رئيس الجمهورية التركية ورئيس لجنة الكومسيك
أصحاب المعالي والسعادة
الإخوة والأخوات
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

الحمد لله المنعم علينا بكل الخيرات والواهب الهداية للعالمين في الدنيا والآخرة، والذي أمرنا بالمشي في مناكب الأرض، والسعى إلى إعمارها، كي نُحقق بفضل رحمته غاية التقدم والرخاء للأمة الإسلامية في سياق الازدهار للمجتمع القائم على مبادئ العدالة، إذ نحن خير أمة أخرجت للناس، والصلاة والسلام على خير الأنام نبينا وإمامنا محمد بن عبد الله.

بداية أود أن أنتهز هذه المناسبة لأهنئ فخامتكم لانتخابكم رئيسا للجمهورية التركية الشقيقة، وأزف التهنئة إلى لجنة الكومسيك التي تشرفت برئاستكم.

ومما يجدر التنويه به أن فخامتكم أحد أهم قادة التنمية الاقتصادية والتجارية، ولقد حباكم الله جل وعلا بالكفاءة والدراية فكنتم من الرواد في مجال النهضة الاقتصادية للأمة، والذي يمثل أحد المجالات الحيوية وتتوقف عليه سعادة أو تعاسة شعوبنا، لذا أدعو

المولى سبحانه وتعالى أن يبارك لكم جهودكم في هذه الهيئة ذات المهام الكبيرة والتي تواجه تحديات بالغة الصعوبة.

فخامة الرئيس:

إننا نرنوا إلى أن تضطلع الكومسيك تحت قيادتكم بأعباء أكبر إزاء المهام الجسيمة المُراد تنفيذها لخدمة التنمية الاقتصادية للأمة، ولتحقيق تلك الغاية تبنت القمة الإسلامية الاستثنائية البرنامج العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما اعتمدت رؤية البنك الإسلامي للتنمية، وخطة العمل العشرية للغرفة الإسلامية، إذ تمثل كل هذه المبادرات مساهمات مُكثفة وشاملة في هذا السياق، ونأمل أن تستكمل لجنة الكومسيك هذه الجهود كي تتحقق الانجازات الكبرى المنشودة في مجالات تخفيف حدة الفقر ومكافحة البطالة، وتطوير التنمية الشاملةّ.

السيدات والسادة

خلال زيارتي إلى دولتكم الشقيقة العام الماضي خاطبت جمعكم بشأن خطة عمل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ولقد تسنى لي بفضل الله زيارة أكثر من ثلاثين دولة إسلامية، حيث حظيت خلالها بلقاء خمسة عشر من أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي من ملوك ورؤساء تلك البلدان، كما أتيح خلال اللقاءات مع كبار المسؤولين في وزارات الاقتصاد والتخطيط والتجارة والعمل والسياحة، وقادة الاتحادات التجارية ومنظمات أصحاب العمل التفاكر في كيفية إرساء الدعائم اللازمة لتنفيذ الخطة، وبفضل الله وتوفيقه تحققت العديد من الانجازات بما فيها انعقاد المنتدى الأول للسياحة في الدول الإسلامية الذي عقد في مطلع هذا الشهر تحت إشراف الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

وشملت نتائج المنتدى إبرام إتفاقات مع مختلف الشركات في المملكة العربية السعودية، والسودان، وقطر، وأذربيجان، وإيران، وباكستان بُغية تأسيس شركة لتطوير السياحة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي فترة لاحقة سوف يُفتح الباب أمام المزيد

من الشركات لولوج هذا المضمار. كما تم أيضاً تأسيس شركة للإستثمار في مجال البنية التحتية لصناعة السياحة.

أما بخصوص مجال العمل، فقد تم إعداد درسة جدوى لتأسيس شركة قابضة لها أكثر من إثنا عشر فرعاً في الدول الأعضاء العاملة في مجال إستيراد وتصدير العمالة، كما ستعمل في تدريب، وتأهيل، وتسويق العمالة.

لقد تم إنشاء الشركة الاسلامية العالمية لاستكشاف الفرص الاستثمارية لإعداد الخطة الإستثمارية الأولى لدول منظمة المؤتمر الإسلامي، ولقد تم إعداد دراستين في هذا الخصوص في كل من جمهوريتي بنين والسنغال، والآن قيد الإعداد خُطط لثلاث دول أخرى. كما تم إعداد دراسة للتجارة المشتركة فيما بين مناطق وسط وغرب إفريقيا مع شمال إفريقيا والتي تشمل جمهوريات كل من بوركينا فاسو، والكاميرون، ومالي، والسنغال، ومصر، والمغرب، وتونس. كما تبذل الجهود حالياً من أجل إنشاء ست شركات جديدة في مجالات الزراعة، والدواجن، والأدوية، والكهرباء، والطرق السريعة، والتكنولوجيا في كل من موريتانيا، والسودان، وبنين، والسنغال.

فيما يتعلق بمكافحة الفقر، فقد تم الإعلان عن تأسيس الهيئة العالمية للزكاة في كوالالمبور بحضور ممثلي العديد من دول منظمة المؤتمر الإسلامي. ولقد عقد الأكاديمية الدولية للفقه ندوة تناولت المحاور الفقهية الأساسية ذات الصلة بآلية الهيئة العالمية للزكاة، كما اعتمدت الأكاديمية تأسيس فروع للهيئة في جمهوريات كل من مصر، وبنين، والسنغال، وموريتانيا.

وبغية التعجيل لتحقيق الاستقلال الذاتي والتعاون فيما بين الدول الإسلامية في مجالات الاقتصاد والتجارة فلقد تم اعتماد النظام الأساسي لاتحاد أصحاب الأعمال، كما تم التوصل لاتفاقيات مبدئية مع عدد من رجال الأعمال للانضمام إلى الاتحاد في عدة دول

بما فيها المملكة العربية السعودية، ومصر، ودولة الإمارات، والكويت، وماليزيا، وأندونيسيا، وقطر، وعمان، وموريتانيا، وسنغال. وإننا لنتطلع في أن يخدم اتحاد أصحاب الأعمال كمظلة توفر المعلومات الأساسية والبيانات الضرورية حول الفرص الاستثمارية لرجال الأعمال، وأن يعمل على تسويق المشاريع والمنتجات والتمويل فضلا عن إتاحة الفرصة لتبادل المنافع والمصالح العديدة من التبادل التجاري على المستوى الثنائي والجماعي.

السيدات والسادة

بالرغم من أنني أثمن عاليا التجاوب المحمود والانجازات الرئيسية التي تحققت حتى الآن إلا أنني اتطلع إلى المزيد من التعاون من أوساط أصحاب الأعمال والغرف التجارية الصناعية، وآمل في المزيد من التفاعل والحماس لتنفيذ الخطة، الذي من شأنه أن يعجل بجني ثمارها. بل في الواقع تمثل هذه الخطة نهضة حقيقية للأمة في المجالات الاقتصادية، وأود من هذا المنبر أن أناشد كافة الجهات المعنية بالمشاركة والتعاون معنا في تنفيذها.

حيث نرى بضرورة بذل المزيد من الجهود من قبل مجتمع الأعمال لدعم مبادراتنا كي تحقق الأهداف المرجوة منها على النحو المطلوب والمأمول.

من جهة أخرى نأمل من السلطات الحكومية والمنظمات المختصة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي في التفضل بالتعاون معنا ولا سيما وأن بعضا من تلك الدول قد أبدت ردود فعل بيروقراطية لا ترقى إلى الدور التنموي المأمول منها، وأود أن أناشدكم يا فخامة الرئيس في التكرم بالطلب من لجنة الكومسيك الموقرة بإصدار بيان عاجل يدعو إلى بذل المزيد من الجهود لإزالة العقبات الماثلة في طريق تنفيذ خطة الغرفة الإسلامية، وكذلك تذليل كافة العراقيل التي تعيق القطاع الخاص من أداء الدور المنوط به.

نحمد الله سبحانه وتعالى على ما من به على بلداننا الإسلامية من موارد وفيرة ومهارات بشرية والتي إذا ما تم استغلالها على النحو الأمثل، فسوف تتحول من أعباء

على الاقتصادات المحلية إلى توليد طاقة هائلة من شأنها أن تحقق انجازات كبيرة مرتكزة على النوايا الصادقة والتجرد والإخلاص لله، لأن بذكر الله تطمئن القلوب، وتنمو الموارد ويتحقق التقدم والرفاه والازدهار للبشرية جمعاء.

إن كلمة التقوى والخوف من الله قد وردت ٨٧ مرة في القرآن الكريم ، وذلك كله عن عمد، حيث أن القرآن الكريم هو منهاج حياة وعبادة يقرن فيها الإيمان بالجهد. والله سبحانه وتعالى يحثنا على تحقيق منافعنا الاقتصادية من خلال التقوى التي تحيل العمل إلى عبادة. إن العمل من أجل الأمة هو تضحية تتطلب التعاون الجماعي والتضامن من أجل تحقيقها، وإذا ما مارسنا التقوى بوجه شامل فإن الله سوف ينعم علينا بالمزيد من النعم الوفيرة، والبركات. والله لا يقول إلا الحق.

والسلام عليم ورحمة الله وبركاته.

المرفق
(٦)

الأصل: بالإنجليزية

مشروع جدول أعمال
الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك
(اسطنبول من ١٤-١٧ نوفمبر ٢٠٠٧)

١- الجلسة الافتتاحية.

٢- اعتماد جدول الأعمال

٣- استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتصل بالتعاون الاقتصادي.

٤- تقارير حول مستجدات الشئون الاقتصادية الخاصة بمنظمة المؤتمرالإسلامي

أ- التقرير الاقتصادي السنوي.

ب- تقرير حول الاجتماع الثالث والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.

ج- تقرير مرجعي وتنفيذ خطة عمل الكومسيك.

- تقرير الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

- الخطة الاستراتيجية لتطوير السياحة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
- تقرير لجنة الدورة.

٥- توسيع الاستثمار والتجارة البينية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

أ- التقرير السنوي حول التجارة البينية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
ب-اجتماعات مؤسسات القطاع الخاص في البلدان الإسلامية.
ج- المعارض التجارية في البلدان الإسلامية.

٦- الجولة الثانية من المفاوضات التجارية بشأن انشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.(جولة أنقرة)

٧- المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية.

٨- التعاون فيما بين البورصات الخاصة ببلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

٩- برنامج بناء القدرات للتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

- استعراض تنفيذ "خطة العمل الخاصة باستراتيجية تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء المنتجة للقطن (٢٠٠٧-٢٠١١)".

١٠- تبادل وجهات النظر بشأن "تمويل الائتمانات متناهية الصغر والتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء".

١١- المسائل المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية المقدمة إلى بعض البلدان الإسلامية.

١٢- ما يستجد من أعمال

أ- تجديد أعضاء مكتب اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)

ب- اقتراح مقدم من قبل مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب بشأن برنامج العمل الخاص بالتدريب والتعليم المهني في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ج- موعد انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك.

د- وضع معايير الأغذية الحلال الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي

١٣- اعتماد تقرير الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك وما خرجت به من قرارات.

١٤- الجلسة الختامية.

المرفق
(٧)

الأصل: بالإنجليزية

نص العرض المقدم من قبل سعادة الدكتور/ أحمد تكتك
وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية
ورئيس اجتماع كبار الموظفين
حول نتائج تبادل وجهات النظر
بشأن "تمويل الائتمانات متناهية الصغر والتخفيف من حدة الفقر
في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"
(اسطنبول، ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧)

السيد الرئيس،
أصحاب السعادة،
المندوبون الموقرون،

اسمحوا لي أن أقدم إلى هذا الجمع الموقر عرضا موجزا للمداولات التي أجراها كبار الموظفين بشأن موضوع تبادل وجهات النظر للعام الحالي، وهو "تمويل الائتمانات متناهيةالصغر والتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي".

لقد أدخلنا هذا العام مفاهيم جديدة إلي جلسة تبادل الآراء، كما قمنا بدعوة خبراء بارزين في هذا المجال لاجتماع كبار الموظفين والجلسة الوزارية. وفي هذا السياق، شرفنا البروفيسور محمد يونس بالحضور والمشاركة .

وقد أطلق مركز أنقرة مبادرة تهدف إلى تجميع مقترحات المشاريع حول موضوع " تمويل الائتمانات متناهيةالصغر والتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، وذلك قبل وأثناء ورشة العمل المنعقدة حول هذا الموضوع في يوليو/تموز ٢٠٠٧ في تركيا.

وخلال المداولات أكد كبار الموظفين على أن الائتمانات المتناهية الصغر تعد أداة هامة للوصول الى الفئات الفقيرة في المجتمع، كما أصدروا التوصيات الهامة التالية:
ندعو الدول الأعضاء للآتي :

١. **تطوير** استراتيجية وطنية للتمويل متناهي الصغر في بلادهم و توفير بيئة مواتية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر.
٢. **الأخذ في الاعتبار** إنشاء صناديق وطنية في الدول الأعضاء بالمنظمة من أجل ضخ رؤوس الأموال المبدئية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر، **والطلب من** البنك الإسلامي للتنمية أن يقوم بدراسة أفضل الطرق والسبل للإضطلاع بهذه المهمة.
٣. **تعزيز التعاون** في عملية وضع إطار تشريعي يؤدي إلى تنمية قطاع التمويل متناهي الصغر.
٤. **دعم** عملية رفع الوعي بتطبيقات التمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء لتوسيع نطاق وصولها وتحسين الدعم الفني بهدف تنمية الموارد البشرية في مجال التمويل متناهي الصغر.

وفي هذا الصدد، فقد أخذ كبارالموظفين علماً **بتحسين الربط الشبكي** بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء، **وإعداد حضانات** لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، **وتقديم برامج** تمنح درجات علمية في مجال التمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وبالإضافة إلى هذه التوصيات، قام كبار الموظفين بالنظر في مقترحات بشأن المشروعات التي تم عرضها في ورش العمل، وقام مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) بتجميعها. وسيرفع معالي الدكتور/ صواش ألباي، مدير عام مركز أنقرة، هذه التقارير إلى منظمتنا الموقرة، ولذلك فلن أتوقف عندها.

وقد تم إدماج هذه التوصيات في مشروع القرار رقم (١) والمتوافر في اللغات الرسمية الثلاثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وهنا أصل إلى ختام العرض الخاص بنتائج جلسة تبادل الآراء لهذا العام، والذي تم عقده على مستوى كبار الموظفين.
وشكرا لكم،،،

المرفق
(٨)

تقـــرير و توصـــيات ورشـــة العمـــل

أ- خلفيـــة

في عام ٢٠٠٠م، في القمة الألفية للأمم المتحدة، إتفق المجتمع الدولي على أرضية وجدول أعمال مشترك لتخفيف الفقر المدقع بالعالم تبنيا لإعلان الأمم المتحدة للألفية. تطور الأهداف التنموية للألفية سياسات قد تزيل عدم المساواة الجنسية وتمكن الناس من الحصول على فرص أفضل. وقد أكد مشروع الأمم المتحدة للألفية على فعالية التمويل متناهي الصغر كأداة فاعلة في محاربة الفقر معرفا إياه كـــ:"*واحد من إستراتيجيات التنمية...التي من المفترض تنفيذها و مساندتها لتحقيق الطموح الكبير بإزالة الفقر العالمي إلى النصف.*" وجاءت المصادقة القوية على أهمية تمويل القروض متناهية الصغر عندما حدد عام ٢٠٠٥م ليكون العام الدولي للقروض متناهية الصغر.

منحت جائزة نوبل للسلام، منذ عام ١٩٠١م، إلى ٩٤ شخص و١٩ منظمة. وكون الشخص إقتصادي ليس بمثابة التأهل النموذجي لحيازة هذا التشريف. فمحمد يونس، الحائز على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٦، هو إقتصادي ندر بهذا العنوان الإعتباري. إشترك محمد يونس مع بنت فكره، بنك قراميين " Grameen Bank." في هذه الجائزة. وقد أعلنت أكاديمية نوبل السويدية أنّه وبنك قراميين منحا هذا الشرف لـــ "جهودهما لخلق تنمية إقتصادية وإجتماعية من القاعدة." والشيء الذي أهله للفوز بهذه الجائزة هو فكرته الخارجة عن التقليد والقائلة بأن الفقراء يستحقون نيل القروض التمويلية. فاليوم، وبعد عقدين من تأسيسه لبنك قراميين للوصول إلى الفقراء دخلت الآف المؤسسات في أعمال التمويل متناهي الصغر، والمثير هو كفاءتها العالية في كل الأوقات لتخفيف الفقر.

كلفت الدورة الثانية والعشرون للجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي والتجاري (الكومسيك)، التي انعقدت في إسطنبول في نوفمبر ٢٠٠٦، مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) ليعتلي المسؤولية الكاملة ليكون بمثابة المؤسسة المنسقة لجلسات تبادل وجهات النظر للكومسيك. وحددت الدورة أيضا أن يكون موضوع "تمويل القروض متناهية الصغر وتخفيف الفقر في الدول الأعضاء" موضوعا لتبادل وجهات النظر خلال الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك، التي ستنعقد في نوفمبر ٢٠٠٧ في مدينة إسطنبول، وطلبت من مركز أنقرة، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي الأخرى ذات الصلة، تنظيم ورشة عمل حول هذا الموضوع قبل إنعقاد الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك وتقديم التقرير حولها إلى دورة الكومسيك القادمة.

القطاع المصرفي التقليدي لا يستطيع الوصول إلى الملايين من الفقراء الذين قد تأتي القروض الصغيرة بتغيرات ضخمة في حياتهم. ونتيجة لمشكلة الخطر الأخلاقي (المتمثلة في أنّ الأفراد يقومون بمخاطرة بالغة بإستخدام أموال الاخرين شريطة أن يكون لهم شيئا يفقدونه بالمقابل في حال سوء الطالع) يستوجوب على البنوك المطالبة بضمان عيني لتأمين القرض في حالة التخلف عن الإيفاء بالدين حسب النظام التقليدي الساري في القواعد المقررة. و لكن، الفقراء في معظم الدول ليس لديهم أصول عينية يمكن وضعها كضمان للقروض. وعلاوة على ذلك، فالنشاطات الإقتصادية التي يمارسها الفقراء، مثل الزراعة، تحمل خطورة ضمنية في حد ذاتها أكثر من معظم النشاطات الإقتصادية الأخرى. ونتيجة لذلك، فليس بإمكان الفقراء الوصول إلى القرض من خلال النظام الصيرفي التقليدي. وإلى جانب الأسرة، نجد أنّ المقرضون بالمال المحلليون هم المصدر الوحيد للقرض وبنسب فائدة عالية ومرهقة. وإذا ما أخذ في الإعتبار أنّ العدد الكبير من الفقراء يتواجد في الدول النامية، فإن نسبة كبيرة من السكان قد استبعدت من القطاع المالي الرسمي. ففي بعض الدول، مثل غانا وتنزانيا، نجد أنّ حوالي ٥-٦٪ فقط من السكان يتمكنون من الوصول إلى قطاع الصيرفة.

تقوم مؤسسات التمويل متناهي الصغر بتلطيف مشكلة الخطر الأخلاقي عبر بعض التقنيات المبتدعة، مثل تسليف المجموعة، التسليف التتابعي أو التسليف التصاعدي. تستخدم الثقة الإجتماعية بدلا عن الضمان في نماذج تسليف المجموعة. يشكل المتسلفون مجموعات صغيرة تكون مسؤولة عن تسديد القروض التي يتحصل عليها أي من أعضائها.وهذه المجموعات عادة ما تختار نفسها بنفسها. بهذه الطريقة تكون مؤسسة التمويل متناهي الصغر وصلت لحل مشكلتين رئيسيتين في الاسواق المالية؛ الإختيار المضاد والخطر الأخلاقي. يعود الإختيار المضاد إلى حقيقة أن نسب الفائدة العالية ستجذب المستعيرين الأكثر مخاطرة، في الوقت الذي تعود فيه المخاطرة الأخلاقية إلى الملاحظة القائلة بان الناس يميلون إلى المخاطرة عندما يكون تحمل التكلفة من شخص آخر ما. فعملية تسليف المجموعة تزيل مشكلة الخطر المضاد، حيث أن الأفراد الأكثر مخاطرة سيجدون صعوبة في الحصول على مجموعة تدعمهم. وبذات القدر ستقوم المجموعة بمراقبة أنشطة أعضائها حتى لا تكون مسؤولة قانونيا عن قروض حصل عليها عضو كسول. وهذا واحد من الأسباب التي تقف وراء نسب التسديد العالية لدرجة مذهلة في قطاع التمويل متناهي الصغر. التسليف التتابعي والتسليف الدوري يعتمدان على معاملات متكررة بين مؤسسة التمويل متناهي الصغر والمستثمر الصغير. فيتم توزيع قروض أكثر كلما أثبت المستثمر الصغير أهليته للقرض بتسديده المنتظم لأقساط القرض السابق.

برغم الموافقة القوية من قبل أرفع الكيانات الدولية مقاما، مثل الأمم المتحدة وأكاديمية نوبل السويدية، إلاّ أنّ التمويل متناهي الصغر ليس بالعلاج الناجع لتخفيف الفقر. برغم أن التمويل متناهي الصغر يعتبر أداة ناجحة لتخفيف الفقر، إلا أن هذا القطاع يواجه مشاكل جادة مثل الإنتشار والإستدامة.

حصول الفقراء على القرض يمر عبر ثمن باهظ. وكما أنّ تكلفة تشغيل مؤسسات التمويل متناهي الصغر أعلى من تكلفة تشغيل نظيراتها التجارية التقليدية. فهنالك تكاليف تشغلية عالية، مثل تكاليف القيام بعملية الدفع، الحفاظ على ديمومة مكاتب العمل، تكلفة مراقبة القرض وماشابهها، والتي هي مستقلة عن حجم المعاملة. ونتيجة لذلك، فإنّ التكلفة بالدولار لمؤسسة تمويل متناهي الصغر تقوم بمعاملات بأقل من ٥٠٠ دولار، وبأقل من ٥٠ دولار في بعض الأحيان، تكون عالية أكثر من تكلفة بنك تجاري ما. وأكثر من ذلك، هو أنّ معظم الفقراء ريفيون وموزعون وذوي مستوى أكاديمي متدني، ناهيك عمَّا إذا كانوا ذوي حظ من التعليم. وكنتيجة لذلك، يجبر موظفي القرض على إستهلاك وقت أكثر لكل معاملة، الشيء الذي يرفع من تكلفة المعاملة إلى أبعد مما هو متصور. ولتغطية هذه التكاليف التشغيلية والإدارية العالية تحتاج هذه المؤسسات للمطالبة بنسب فائدة عالية. فهذا الواقع يخلق توترا بين أستدامة قطاع التمويل متناهي الصغر وتعميق إنتشاره. في بعض الحالات، تصل نسب الفائدة المطلوبة من قبل مؤسسات التمويل متناهي الصغر إلى أكثر من ٦٠٪. ومتوسط نسب الفائدة المطالب بها أعلى من ٣٠٪. نسب الفائدة العالية هذه تدعو إلى التساؤل حول فعالية التمويل متناهي الصغر كأداة لتخفيف الفقر. التمويل متناهي الصغر يفيد بشكل أساسي الفقراء الذين يقفون تحت خط الفقر مباشرة، وغير الفقراء القابلين لان يصبحوا فقراء. نسب الفائدة العالية تثني الفقراء عن الإستفادة من القرض، حتى ولو ستكون مربحة لهم بالتسلف بنسب فائدة تجارية. وعليه، فإن التكاليف الإدارية العالية تخلق توترا بين الإستدامة والإنتشار؛ وهما موضوعان مهمان في التمويل متناهي الصغر.
عدد كبير من مؤسسات التمويل متناهي الصغر لا تحمل صفة الإستدامة، و تعتمد على مساعدات المانحين لتكاليف رأس المال، والتدريب والمساعدة الفنية. فبرغم أن هنالك حجج ضد دعم كهذا، مثل تهميش أسباب أخرى مهمة وتهميش مؤسسات تمويل متناهي الصغر ذات تفكير تجاري، إلا أن هنالك عدة حجج تعمل في صالحها. وتؤكد هذه الحجج على النظرة القائلة بأنّ مؤسسات التمويل متناهي الصغر هي الالات القوية لتخفيف الفقر. وواحدة من تلك الحجج تقول بأن القروض متناهية الصغر تدعم الفقراء بطريقة لا تستطيع الهبات الإتيان بها. وبما أن معظم مؤسسات التمويل متناهي الصغر تستهدف المرأة، فلابد أنْ يكون تأثير هذا الدعم ذو بعد خاص بالنسبة لها. تمكن القروض متناهية الصغر الفقراء من كسب حياة تعتمد على كسبهم

الشخصي. فبدلا من الإعتماد على دعم مانح ما لأجل غير معلوم، فمن الممكن لأصحاب المشاريع الصغيرة الهروب من دائرة الفقر. وحجة أخرى تدعم مؤسسات التمويل متناهي الصغر، وتتمثل في موقفها الإعلامي الإيجابي. وبما أن مؤسسات التمويل متناهي الصغر تعمل من واقع الساحة العملية، فبإمكانها توظيف مساعداتها بطريقة أفضل من تلك التي تقدمها مؤسسات خيرية مدارة إدارة مركزية. وهنالك أيضا تأثير مضاعف للتبرعات المالية التي تمنح لمساعدة قطاع التمويل متناهي الصغر. فمن الممكن لمؤسسة ما من مؤسسات التمويل متناهي الصغر أن تزيد من المساعدة بتعبئتها للمدخرات أو الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال. وعلاوة على ذلك، فبإمكان مؤسسة التمويل متناهي الصغر الناجحة ان تعيد بعض المساعدات إلى المانحين. مساعدة قطاع التمويل متناهي الصغر تخلق أيضا بعض الفوائد الخارجية عبر تعبئة وتحريك المدخرات المحفوظة في المنازل، والمساهمة في تنمية القطاع المالي بالإقتصاد.

لقد أوضحت الخبرة أنه لا يستوجب على الحكومات الإنغماس المباشر في تقديم الخدمات المالية أو إدارة مبادرات التمويل متناهي الصغر. يجب على الحكومات تطوير سياسات لتنمية صحية للقطاع، مثل الأطر التنظيمية والرقابية وتكامل التمويل متناهي الصغر مع القطاع المالي التقليدي. تحتاج هذه الأطر لأن تُكيَّف وتُطوَّع، إستنادا على مرحلة نضوج قطاع التمويل متناهي الصغر وميزاته المحلية المحددة.

وموضوع آخر هو شكل الدعم الذي سيقدم إلى قطاع التمويل متناهي الصغر، هذا إذا ما سيكون هنالك تمويل يوجه في الأصل لهذا الغرض. فالمعونات قد تفسد المحفزات إذا ما لم تكون محكمة التصميم. وقد تشجع على بقاء مؤسسات تمويلية على حساب مؤسسات أخرى أكثر فعالية. فإذا ما حصلت بعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر على دعم لنفقات تشغيلها دون مثيلاتها، وقد لا تعمل المؤسسات المدعومة بمسؤولية، ستجد المؤسسات التجارية الفكر من الصعب التنافس مع مؤسسات تمويلية غير فعالة ومدعومة. فإذا ما واصلت مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الحصول على الدعم نتيجة لنفقات التشغيل العالية قد يؤدي إلى تعطيل محفزاتها الإبداعية. لذا، فمن الواجب تحقيق التنسيق المحكم فيما يتعلق بالدعم الموجه إلى مؤسسات التمويل متناهي الصغر وعدم تشويه المحفزات وعدم التوجه إلى الشركات غير الفاعلة الحاصلة على ميزة إيجابية بأعلى من الشركات النشطة.

ماهي الطريقة الأمثل لمساعدة قطاع التمويل متناهي الصغر؟ واحدة من طرق تقديم الدعم غير المخل هو تقديم تمويلات الإنطلاقة للشركات حديثة الإنشاء لمساعدتها في النفقات التأسيسية. هذا سيخفف من عبء إنشاء شركة جديدة، ولكنه سوف لن يؤثر على القرارات وكما أنه سوف لن يؤثر على القرارات على الأقل، وتأمين مكان تسويقية تنافسية. في حالة الحاجة الى الدعم المستمر يجب القيام به والتخطيط له دون إخلال بالمحفزات. وعلى سبيل المثال، يمكن إستخدام أموال الدعم لتمويل منظمة كبيرة أو شبكة ربط مؤسسات تمويل متناهي الصغر. ومثل شبكة الربط هذه تعتلي أنشطة مهمة تساعد كافة القطاع وتطور الفعالية العامة في السوق. البرامج مثل تقديم التدريب إلى المدراء على أسس دورية، تعليم موظفي القروض الذين سيعملون في مؤسسات التمويل متناهي الصغر، تنظيم الحوار والنقاش حول المناهج الإبداعية، ترجمة المنشورات إلى اللغات المحلية، تحسين البنية التحتية، وغيرها سوف ترفع من فعالية السوق العامة.

لابد من وضع بعض العوامل الحساسة في الإعتبار من أجل بناء نظم مالية شاملة وناجحة. فبالإضافة إلى الوصول إلى القرض يحتاج أعضاء المجتمعات الفقيرة إلى مهارات مولدة للدخل وفهم لبنيات السوق. من الممكن أن تعمل البرامج الحكومية إلى جانب مؤسسات التمويل متناهي الصغر لتقديم هذه الخدمات المساندة بمشاركة هذه المؤسسات. هذا القطاع سيستفيد أيضا وإلى درجة قصوى من التدريب الذي قدم إلى صغار وكبار موظفي التمويل متناهي الصغر. يجب أن يكون الهدف من دعم الحكومة هو خلق ومساندة مؤسسات القطاع الخاص ويجب أن لا تضع ضغوط سياسية على عملية إدارة مؤسسات التمويل متناهي الصغر.

الدخول في الربا تحريم إسلامي مهم. وهذا يخلق المقاومة في مواجهة المشاركة في القطاع المالي التقليدي من قبل العديد من المسلمين. هذا حث على تشكيل إستراتيجيات التمويل الإسلامي التي تقوم بعمليات خالية من.الفوائد. يتم تطبيق المنهجيات المالية الإسلامية أيضا من قبل برامج جديدة للتمويل متناهي الصغر. وتطوير هذا القطاع يجيء كمهمة ملحة، حيث أنه سيزيد بشكل ضخم عدد الفقراء الذين يرغبون الإستفادة من الفرص التي يجلبها التمويل متناهي الصغر.

عقب تعينه لتحمل المسؤولية لتنسيق جلسة تبادل وجهات النظر في الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك تحت عنوان "تمويل القروض متناهية الصغر وتخفيف الفقر في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي،" صمم مركز أنقرة إستبيانا أرسل إلى الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي لتحديد المشاكل المشتركة للتمويل متناهي الصغر والتوقعات المستقبلية. الردود التي وردت على الإستبيان أبانت أنّ هناك خمسة مشاكل رئيسية يواجهها المستفيدين من التمويل متناهي الصغر: نقصان الوعي، عدم التعود على القطاع المالي الرسمي، ندرة القروض، الممارسات القاسية ونفقات البحث عن التمويل بنسب متقاربة إلى بعضها البعض بحوالي ٢٠٪. وبإعتبار المشاكل الرئيسية المواجه من قبل مؤسسات التمويل متناهي الصغر هنالك ثلاثة إجابات بنسب أعلى من ٢٠٪ لكل منها: النقص في شبكات الربط، الوصول إلى مرحلة الإستدامة والمؤسسات غير الفاعلة. وحسب هذا الإستبيان، فهنالك حوالي ٦٧٪ فقط من مؤسسات التمويل متناهي الصغر التي قدمت التدريب لمستخدمي قروضها، هذا رغم أن كافة الذين أدلوا بإجاباتهم إلى هذا الإستبيان قد أكدوا على أهمية التدريب. أستطاع صانعي السياسة الحصول على تدريب في ١٢٪ من الدول التي أجابت على الإستبيان. كانت هذه الإجابات مفيدة للغاية في تحديد وتخطيط برنامج ورشة العمل. (الإستبيان وتفاصيل تنائجه مقدمة في الملحقين الرابع والخامس).

ب–ورشـــة العمل

وكخطوة ثانية لتحقيق أهداف *جلسة تبادل وجهات النظر* عمل مركز أنقرة لتنظيم ورشة عمل حول الموضوع. الهدف النهائي لجلسة تبادل وجهات النظر وكذا ورشة العمل، تمثل في الوصول إلى سياسات مقترحة لإزالة مشاكل صناعة التمويل متناهي الصغر كما حدد في كتابات وإجابات الإستبيان. وفي هذا الخصوص، إتصل مركز أنقرة بالخبراء و التطبيقيين في مجال التمويل متناهي الصغر الذين قد يعينون على تحديد وحل مشاكل التمويل متناهي الصغر.
كان الهدف يتمثل في إنشاء مجموعة مشتركة من الأفكار المشاريعية، التي قد تكون أفكار إبداعية لم تمارس من قبل و/أو قد تكون إمتدادا لممارسات قائمة تعرض لجهات جديدة. كان الهدف هو الخروج بقائمة أفكار مشاريعية يمكن للأطرف المهتمة (الحكومات، شبكات التمويل متناهي الصغر أو مؤسسات التمويل متناهي الصغر الفردية) الإستفادة منها بتجربتها لما يتناسب معها.

وفي هذا الإطار تم تحديد المواضيع التالية لتكون محور تناول ورشة العمل:

- الغاء الضوء على بعض القصص الناجحة والممارسات الجيدة في نظم التمويل متناهي الصغر والمؤسسات في الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي وإستقاء دروس مفيدة من خبراتهم،

- مناقشة إمكانية تطوير شبكات الربط والتدريب في قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي،
- مناقشة الكيفية التي يمكن من خلالها رفع الوعي بالتمويل متناهي الصغر، و
- تقييم دور القرض متناهي الصغر في تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

نظم مركز أنقرة، في الفترة من ٩-١١ يوليو ٢٠٠٧، ورشة العمل هذه تحت عنوان "تمويل القروض متناهية الصغر وتخفيف الفقر في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" بدعم مالي كريم من البنك الإسلامي للتنمية، (برنامج ورشة العمل بالملحق الأول). أتت ورشة العمل بمجموعة متحدثين دوليين من مؤسسات التمويل متناهي الصغر، ومن المنظمات الدولية ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي طرحت خبراتها وأفكارها في مختلف وجوه ومزايا تمويل القروض متناهية الصغر للمشاركة. (قائمة المشاركين ومؤسساتهم في الملحق الثالث).

ج- العـــروض

في الجلسة الإفتتاحية، إستعرض كل من السيد البراء طرابزوني، ممثل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والسيد نوري بيرتيك الأمين العام لمؤسسة أدفيمي ADFIMI، والسيد فرّوخ تيقلي رئيس مكتب التنسيق التابع للكومسيك والسيد نضال العجوان من بنك التنمية البحريني، الوضع الراهن للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي إستنادا على المؤشرات الإجتماعية-الإقتصادية الرئيسية وأكدوا على أهمية التمويل متناهي الصغر في تخفيف الفقر. وكما كان الدكتور صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، المتحدث الأخير بالجلسة الإفتتاحية. ركز د. ألباي على أهمية الدور الذي سيلعبه تمويل القروض متناهية الصغر في تخفيف الفقر، وعبَّر عن توقعه إلى أن تقود هذه الورشة إلى مقترحات سياسات ملموسة في تطوير ونشر العوامل المزيلة للفقر والناتجة عن التمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.
حوت ورشة العمل خمسة جلسات عمل لعروض قدمت الدعوة لها وجلستين للنقاش المفتوح. هدفت جلسات النقاش المفتوح إلى تفصيل الأفكار التي طرحت خلال الجلسات لتشكيل أرضية الأفكار المشاريعية المراد تقديمها إلى الكومسيك. أرفق برنامج ورشة العمل وملخصات العروض بملحق هذا التقرير. العروض الكاملة متاحة بموقع مركز أنقرة على الإنترنيت.

الجلسة الأولى من ورشة العمل، "التحديات التي تواجه قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي،" تناولت مواضيع عامة في مجال التمويل متناهي الصغر. في هذه الجلسة، التي ترأستها السيدة عطيه نوازيش علي، من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ناقش السيد عبدالعزيز سلاّوي أنشطة البنك الإسلامي للتنمية لتطوير التمويل متناهي الصغر في دوله الأعضاء. وأفاد السيد عبدالعنـــزيز سعيد التومانا الحاضرين عن صندوق الأمم المتحدة لتطوير رأس المال في إفريقيا، (بناء قطاعات مالية شاملة في إفريقيا). ولخص السيد نيمال فرناندو أنشطة بنك التنمية الآسيوي في مجال التمويل متناهي الصغر، الضرورية لتطوير إستراتيجية تمويل متناهي الصغر ومكوناتها. و أخيرا تحدث السيد عبدالرحمن السهباني عن المشاريع الصغيرة

والمتوسطة، المؤسسات الممولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتوصيات لتنمية تلك المؤسسات في المملكة العربية السعودية.

الجلسة الثانية من ورشة العمل أُفردت للمواضيع الوسيطة في التمويل متناهي الصغر، والتي تحتوي شبكة ربط المؤسسات والتدريب والتعاون الفني. تراس الجلسة السيد نيمال فرناندو من بنك التنمية الآسيوي. قام كل من الساده رجاء محمد عنايات، مصدق أحمد، عبدالعنـــزيز سعيد التومانا ويوسف محمد فواز بتقديم عروضهم في هذه الجلسة. ففي الوقت الذي ناقش فيه السيد عنايات أنشطة مكتب التعاون الفني في البنك الإسلامي للتنمية قام الثلاثة الاخرين بتلخيص أنشطة ثلاثة شبكات ربط رئيسية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى جانب الحديث عن النقاط المهمة لتأسيس شبكة ربط. لخص السيد أحمد، من الوقف الدولي لمساعدة المجتمع في أفغانستان، أنشطة شبكة ربط الوقف مع التركيز الخاص على أفغانستان. السيد التومانا تحدث عن شبكة ربط التمويل متناهي الصغر، وتناول السيد فواز أنشطة سنابل.

الجلسة الأخيرة من اليوم الأول لورشة العمل خصصت للنقاش العام حول مواضيع تتعلق بصناعة التمويل متناهي الصغر. وزِّع المشاركون إلى مجموعتين للنقاش: لتغطية مواضيع واسعة وعامة (صناعة السياسة والتنظيمات)، وللمواضيع الوسطى (التدريب، شبكات الربط والتعاون الفني) بهدف مشاركة الأفكار للخروج بتوصيات ومقترحات مشاريعية. هذه التوصيات المقترحات مقدمة في القسم الأخير من هذا التقرير.

الجلسة الرابعة التي ترأسها السيد لطيفي من قراميين للإئتمان-بنغلاديش، تناولت موضوع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تحدثت السيدة ندرت أوغور ياووز عن نشاطات منظمة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تركيا. والسيدة عطيه نوازيش علي أكدت من جانبها على أهمية خلق شبكة ربط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. وعرض السيد امادو سيرا صال فوائد تشكيل كونسورتيم للتصدير في إطار إضافة قوة جديدة لقطاعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء.
الجلسة الخامسة لورشة العمل، و التي ترأسها السيد فروخ تقلي من مكتب تنسيق الكومسيك، خصصت لأعمال بعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر الناجحة. السيد حسين اديب من مؤسسة براك-بنغلاديش، السيد إسمانتو من بنك راكيات – اندونيسيا والبروفسور السيد لطيفي من غراميين للإئتمان قاموا بسرد التطبيقات الناجحة التي قامت بها مؤسساتهم.

خصصت الجلسة السادسة، التي ترأسها السيد يوسف محمد فواز من سنابل، للممارسات المبتكرة والإبداعية في صناعة التمويل متناهي الصغر. ناقش السيد عباس عرب مزار، من بنك كشاورزي الإيراني، صناديق القرض الحسن في إيران. والسيدة عائشة الحمومي، من مؤسسة زاكورا، تحدثت عن البرامج السمعية والمرئية التي أعدتها مؤسسة زاكورا على نسق قراءة صحيفة إعلامية. والسيدة بلقين قوزالتان، من وقف تقييم عمل المرأة بتركيا، تحدثت عن الكيفية التي بدأوا بها التمويل متناهي الصغر عقب هزتين زلزاليتين في تركيا في عام ١٩٩٩م. وأما السيد محمود أسعد، من برنامج تنمية المجتمع الريفي – سوريا، فقد تحدث عن هذا البرنامج في منطقة جبل الحص في سوريا والمدعوم من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وأخيرا تحدث السيد شيلبي كلارك موضحا كيفية نظام التسليف بالإنترنيت الذي صممته شركة كيوا، والذي يسمح للمواطنين العاديين في البلدان المتقدمة من المساهمة في تمويل مؤسسات التمويل متناهي الصغر في البلدان النامية.

الجلسة الأخيرة من جلسات اليوم الثاني من أيام الورشة خصصت للنقاش حول مختلف المواضيع والإهتمامات ذات العلاقة بصناعة التمويل متناهي الصغر. شاطر المشاركون وجهات نظرهم حول تمويل المشاريع الصغيرة

والمتوسطة وممارسات وتطبيقات التمويل متناهي الصغر الأفضل والمبتكرة بهدف الخروج بالأفكار المشاريعية والتوصيات التي تمكن من التغلب على المشاكل التي تواجه عمل صناعة التمويل متناهي الصغر والتي ستدفع بتحسين هذا المجال على المستوى القومي إن كان والإقليمي وعلى مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي. تم عرض هذه التوصيات والمقترحات في القسم التالي من التقرير.

د- التوصيـــات

وافق المشاركون في ورشة العمل على التوصيات التالية:

- تطوير إستراتيجية قومية للتمويل متناهي الصغر في كل من الدول الأعضاء المهتمة.
- تنظيم ورش عمل أكثر ومحددة حول المزايا التفصيلية للتمويل متناهي الصغر. وكما يجب دعوة موظفي الحكومة الكبار لمثل هذه الورش.
- خلق إطار تشريعي يؤدي إلى تنمية القطاع عبر الخطوات التالية:
  - تكوين نظرة قومية قبل القيام بالتشريع.
  - إعداد قانون نموذجي يخدم كإطار للبلدان لتبني عليه حسب ظروفها التشريعية الداخلية. على القانون النموذجي الإطاري الأخذ بعين الإعتبار الأبعاد المستقبلية وليس الحالة الراهنة فقط.
  - عقد الإستشارات مع ممارسي للتمويل متناهي الصغر.
  - تنظيم سلسلة من ورش العمل تركز فقط على الجوانب القانونية لقطاع التمويل متناهي الصغر.
  - تفعيل التشريع للسماح بالودائع حين الحاجة لها.
- تأمين البيئة الأفضل لمؤسسات التمويل متناهي الصغر:
  - إزالة المداخلات الحكومية الغير مناسبة
  - على الحكومات أن تهيء ظروفا بنّاءة لتأمين الوصول إلى السوق وعمليات التمويل متناهي الصغر.
  - أن تقوم الحكومات بالإستثمار في البنية التحتية لتسهيل عملية مؤسسات التمويل متناهي الصغر لتصل بسهولة إلى المناطق النائية، الشيء الذي سيقلل من تكاليف العملية ويؤدي إلى إنتشار أفضل.
- إنشاء صندوق للتمويل متناهي الصغر في إطار البنك الإسلامي للتنمية.
- رفع الوعي حول تطبيقات التمويل متناهي الصغر لزيادة رقعة إنتشاره.
- تطوير الدعم الفني.
- تطوير شبكة الربط بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر
- تاسيس كونسورتيوم للتصدير.
- إنشاء شبكة ربط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على نطاق منظمة المؤتمر الإسلامي.
- خلق حاضنات لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في إفريقيا ومناطق أخرى.
- إنشاء صناديق لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي لتكوين رأس المال التكويني الأولي.
- الجمع بين الممارسات الصديقة للبيئة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد برامج للترتيب في حقل التمويل متناهي الصغر في دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

هـ. المقترحات المشاريعية

جاء تنظيم ورشة العمل بهدف صياغة حلول لبعض المشاكل القائمة في هذا القطاع. قام باحثو مركز أنقرة قبل وأثناء الورشة بإعداد قائمة بالأفكار المشاريعية لطرحها لإجتماع لجنة الكومسيك لإعلام كافة الحكومات حول السبل الممكنة لتطوير فعالية قطاع التمويل متناهي الصغر في عملية تخفيف الفقر وجعل هذه الأفكار متاحة أيضا لقطاع التمويل متناهي الصغر ككل. ومن المفترض تبيان أنّ ما يعمل في بلد/إقليم قد لايكون قابلا للتطبيق في قطر آخر. وعليه، فإنّ مؤسسات التمويل متناهي الصغر، كل على حده، سوف تكون الحكم الأمثل لما سيعمل بفعالية في إطارها المعين. إنّ الهدف هو جعل نتائج هذا البحث متاحة لهذا القطاع وتقديم بعض المقترحات لمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة لتطوير نشاطه وعملياته.

صنفت المقترحات المشاريعية المقدمة تحت خمس فئات هي:

- إنشاء شبكات ربط للتمويل متناهي الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- رفع الوعي حول التمويل متناهي الصغر
- التعليم ةالتدريب
- الإستخدام المتجدد والإبداعي للتكنولوجيا
- التمويل الإسلامي متناهي الصغر

إنشاء شبكات ربط للتمويل متناهي الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

كل من البحث الأولي الذي تم والمداولات التي جرت خلال ورشة العمل ألقتا الضوء على أهمية إنشاء شبكة للتمويل متناهي الصغر، والتي سوف تيسر توزيع المعرفة بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي. من الممكن أن تقوم شبكات الربط بالعديد من النشاطات التي ستطور عمل القطاع كافة من خلال تنظيم الدورات التدريبية لصغار وكبار العاملين في مؤسسات التمويل متناهي الصغر، وترجمة المنشورات الضرورية إلى اللغات المحلية، وتنظيم المسابقات لتشجيع الإبداع، وخلافها.

هنالك ثلاثة مقترحات مشاريعية قدمت في هذا المضمار، وهي:

- ✓ مركز للتمويل متناهي الصغر، مقدم من مؤسسة مساعدة المجتمع العالمي (فنكا - FINCA) – أفغانستان.
- ✓ شبكة منظمة المؤتمر الإسلامي لربط وكالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (اونسا - ONSA)-مقدم من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
- ✓ كونسورتيم للتصدير، مقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة.

العنوان: ***مركز للتمويل متناهـــي الصغـــر***

المؤسسة/المنظمة: فينكا-أفغانستان

وصف المشروع: إنشاء مركز للتمويل متناهي الصغر يكون فعالا للأهداف التالية:

- ✓ الوعي و مناصرة التمويل متناهي الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- ✓ التدريب وبناء القدرة

- ✓ تنمية المهارة والتدريب المهني
- ✓ تعبئة المصادر
- ✓ بناء روابط مع سوق رأس المال لخلق تمويل إستثماري
- ✓ إطار قانوني وصياغة سياسية
- ✓ تنمية الموارد البشرية وتبادل الخبرات في المنطقة
- ✓ التعليم المالي
- ✓ البحث والتوثيق
- ✓ التوثيق الإلكتروني والسمعي والمرئي

من سيستفيد من هذا المشروع؟

ستستفيدكل الأطراف المحتمل إنخراطها في قطاع التمويل متناهي الصغر من مركز كهذا يقوم بتنظيم الأنشطة التي وردت أعلاه وييسر عملية الإتصالات بين الأطراف المشاركة.

ما هي الأطراف التي ستنفيذ هذا المشروع؟

سترغب فينكا في المشاركة في هذا المشروع بالتعاون مع مشاركي التمويل متناهي الصغر الرئيسيين في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مثل سنابل، BRI، ICMSE، ABD، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها *الفرعية*.

ما هي الأنشطة الضرورية في مستهل المشروع؟

الخطوات التالية يجب القيام بها قبل إنشاء مركز للتمويل متناهي الصغر:

- ✓ إعداد خطة أعمال ومقترح مشاريعي فني
- ✓ جمع أموال النواة الأساسية لإقامة المشروع
- ✓ تعيين أحد الأقطار للمكتب الرئيسي
- ✓ التسجيل
- ✓ التطوير والإتصالات
- ✓ تنفيذ البرنامج وترتيب أنشطة المشروع

ما هي المؤسسات التي ستراقب تقدم مشروع مرتكزا على هذا العرض؟

يمكن تشكيل خلية مراقبة إدارية من خلال تأمين المشاركات من جانب كافة المنظمات المشاركة. وعلاوة على ذلك، من الممكن القيام بعمليات إشراف دورية وتحليل لمؤشرات الأداء.

ما هي المقاييس التي ستتبع لتقييم التقدم؟

مقاييس الإنتشار، الإستدامة وإمكانية الربح.

العنوان: *شبكة منظمة المؤتمر الإسلامي لربط وكالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، (أونسا)*

المؤسسة/المنظمة: الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة

وصف المشروع: من الممكن تعيين أونسا لتحمل مسؤولية القيام بمراجعة، وإختيار وتنفيذ مبادرات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، متضمنة عملية تنسيق تبادل خبراء تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الدول الأعضاء؛ والقيام بتأمين أرضية لتبادل المعلومات؛ ودعم تأهيل التكنولوجيا؛ وتطوير التجارة والمبادرات المشتركة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي؛ وتنمية موقع سوق إلكتروني فعال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء؛ وتنظيم معارض تجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتوفيق بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

من سيستفيد من مشروع كهذا؟

القطاع الخاص، وكالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية.

أي المؤسسات التي قد تنفذ مشروع كهذا؟

كل الغرف الأعضاء، وكالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، من الممكن أن تعمل وحدة خاصة للتعاون الجنوبي-الجنوبي في تنفيذ المشروع في الوقت الذي ستعمل فيه مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة لتنفيذ ذات الغرض.

ما هي الأنشطة الضرورية عند إستهلال المشروع؟

الدعم من اللجنة الدائمة للتعاون التجاري والإقتصادي (الكومسيك) ومن جانب منتديات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة لإنشاء الكيان موضوع الإهتمام.

ما هي المؤسسات التي قد تراقب تقدم مشروع يستند على هذا العرض؟

من الممكن أن تراقب الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتدير عملية تقدم هذا المشروع إلى جانب *أعضاء اللجنة*.

العنوان: كونسورتيم للتصدير

المؤسسة/المنظمة: المركز الإسلامي لتطوير التجارة

وصف المشروع: تجد المشاريع الصغيرة والمتوسطة صعوبة في التصدير، وذلك لتكاليف التصدير الباهظة. فعملية إنشاء كونسورتيم للتصدير ستجمع قوى هذه الشركات الصغيرة وستمكنها من المنافسة في أسواق التصدير. وبهذه الطريقة سوف لن تضاعف هذه الشركات الصغيرة تكاليف التصدير الثابتة مثل التسويق، وتكاليف المعلومات، وتكاليف البحث عن الأسواق، وخلافها من التكاليف.

من سيستفيد من مشروع كهذا؟

المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المستخدمون من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

أي المؤسسات التي قد تنفذ مشروع كهذا؟

المركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرف التجارية في الدول الأعضاء.

ما هي الأنشطة الضرورية عند إستهلال المشروع؟

تحديد نوع كونسورتيم التصدير (تحديد القطاع، الموقع وخلافهما)؛ العثور على التمويل؛ وتحديد الأنشطة التي ستتشارك الأطراف في القيام بها.

ما هي المؤسسات التي قد تراقب تقدم مشروع يستند على هذا العرض؟

عائدات التصدير على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات.

رفع الوعي بالتمويل متناهي الصغر

سُجِّل نقص الوعي، في المسح الذي قام به مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ليكون من بين المشاكل الرئيسية التي تواجه مؤسسات التمويل متناهي الصغر. ولوحظ في العديد من الدول أنّ الفقراء قد لا يكونوا مكدركون حتى بإمكانية الحصول على التمويل لتحقيق أحلامهم. وفي الجانب الآخر، وجدنا العديد من الطرق الإبداعية لرفع الوعي بالتمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء. وبعض هذه المناهج تحتوي على مكافأة أصحاب المشاريع الصغرى الأكثر نجاحا، أو إعداد برامج تلفزيونية تعرض حياة بعض أصحاب المشاريع الصغيرة ليكونوا نموذجا للآخرين المتطلعين. لخصنا بعضا من هذه النماذج أدناه. فبرغم أنّ هذه المناهج تطبق من جانب مؤسسات التمويل متناهي الصغر منفردة، إلاّ أنّ للمؤسسات الحكومية والبينحكومية أدوار مهمة لتلعبها. فمثلا، قد تخصص بعض وسائل الإعلام الممولة من قبل الدولة حيزا ببرامجها لتقدم قصص أصحاب المشاريع الصغيرة الناجحين الذين كوفئوا من قبل شبكات التمويل متناهي الصغر، أو قد تطوِّر نموذج لبرامج مسجلة تنقح من قبل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على حسب محتواها.

وفي هذا الإطار قدمت أربعة مشاريع، هي كما يلي:

- ✓ : *مفيده، مؤسسة زاكورة (المغرب)*
- ✓ *برامج الدعايات التجارية للتمويل متناهي الصغر، مؤسسة زاكورة (المغرب)*
- ✓ *المقاول الصغير الحائز على جائزة العام، سنابل (مصر)*
- ✓ *مسابقة تطوير التمويل متناهي الصغر، المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء*

العنوان: *مفيده (Moufida)*

المؤسسة/المنظمة: مؤسسة زاكـــورة

وصف المشروع: قد يكون مستوى التعليم بين زبائن التمويل متناهي الصغر متدني للغاية. البرامج التلفزيونية التنويرية/التطلعية قد تساعد في تحسين معرفة مثل أولئك الزبائن. عرض مسجل يبث قد ينيرهم حول مختلف المواضيع أثناء تواجدهم في مكتب مؤسسة التمويل إنتظارا لتوزيع القروض عليهم.

من سيستفيد من مشروع كهذا؟

المستفيدون الأساسيون هم مستلفي القروض الصغيرة، الذين ألموا ببعض المعرفة أثناء إنتظارهم وهم في حالة اليأس في المكتب. وقد تستفيد مؤسسة التمويل متناهي الصغر كذلك حالما ان هذا العرض سيساعدها في التعامل مع زبائن أكثر معرفة.

كيف ستكون العملية؟

من الممكن إعداد عروض مرئية قصيرة من قبل الشبكة القومية/الإقليمية. ومن ثم توزع هذه العروض على مؤسسات التمويل متناهي الصغر المهتمة بعرضها في مكاتبها مجانيا أو برسوم زهيده.

ما هي المؤسسات التي قد تنفذ مثل هذا المشروع؟

شبكة/تحالف مؤسسات تمويل متناهي الصغر قد يقوم بتنفيذ مشروع كهذا. وكمقترح بديل، من الممكن أن تقوم مؤسسة كبيرة للتمويل متناهي الصغر بإنتاج عرض كهذا وبيعه لمؤسسات التمويل متناهي الصغر المهتمة.

ما هي النشاطات الضرورية في البدء؟

لتحديد محتوى العرض، ولتقدير عدد الزبائن الذين يمكن الوصول لهم بمثل هذه العروض.

ما هي المؤسسات التي تستطيع مراقبة التقدم بمشروع يرتكز على هذا العرض؟

مؤسسات تمويل متناهي الصغر كل على حده.

العنوان: *البرامج الدعائية للتمويل متناهي الصغر*

يستند على: مفيدة من جانب مؤسسة زاكورة (المغرب)

وصف المشروع: نقصان الوعي سُجِّل كواحد من أكبر المشاكل التي تواجه مؤسسات التمويل متناهي الصغر. من الممكن التغلب على نقص الوعي بمساعدة الإعلام المرئي. تمتلك معظم الأسر الفقيرة إمكانية الوصول إلى التلفاز. بث دعايات تنويرية تتناول صناعة التمويل متناهي الصغر و/أو بعض القصص الناجحة سينمّي الوعي بوجود قطاع التمويل متناهي الصغر.

من سيستفيد من مشروع كهذا؟

كلا من الأسر الفقيرة التي لم تكن مدركة لحقيقة توفر القروض متناهية الصغر ومؤسسات التمويل متناهي الصغر والتي سيكون لها وصول سهل لهذه الأسواق سيتفيدون من مبادر كهذه.

كيف ستكون العملية؟

سيتم إعداد دعايات قصيرة من قبل الوزارة تهتم بموضوع التمويل متناهي الصغر أو تخفيف الفقر. يتم بث هذه البرامج الدعائية من قبل محطات التلفاز الراغبة في المشاركة في تطوير قطاع التمويل متناهي الصغر. ومن الممكن إستخدام محطات التلفاز الحكومية لهذا الغرض حتى لو أن محطات التلفاز التجارية لم ترغب في بث هذه العروض.

ما هي المؤسسات التي قد تنفذ مثل هذا المشروع؟

هنالك مؤسستان مهمتان لنجاح مشروع كهذا: واحدة هي التي ستدفع لإعداد العرض الدعائي والاخرى هي محطة التلفاز التي ستقوم بعملية البث. سيكون مدى التعاون على نطاق منظمة المؤتمر الإسلامي منحصر، سيما أن هذه البرامج الدعائية يجب أن تكون محددة تحديدا ثقافيا لتكون أكثر فعالية.

ما هي النشاطات الضرورية في البداية؟

إعداد سيناريوهات مؤثرة وتأمين زمن بث العرض.

ما هي المؤسسات التي تستطيع مراقبة التقدم بمشروع يرتكز على هذا العرض؟

الوزارة ذات الصلة بالتشاور مع مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدولة/المنطقة.

ماهي معايير تقدم المشروع؟

رواج العرض التلفازي، تغير في عدد الزبائن الذي لا يمكن حسابه بأي عامل إيجابي آخر.

العنوان: *المقاول الصغير الحائز على جائزة العام*

المؤسسة/المنظمة: سنابل (مصر)

وصف المشروع: يُختار عدد معين من المقاولين الصغار ليكونوا "مقاولي العام الصغار" إستنادا على بعض المعايير المحددة سابقا، مثل إمكانية الربح، تفير في الأصول، التحسن في رفاهية أسرهم، وما شابه ذلك. سيُعلن الفائزون للإحتفاء بنجاحهم وكما أنهم سيمنحون بعض القروض لتوسيع أعمالهم.

من سيستفيد من مشروع كهذا؟

كل المقاولون الصغار: الفائز سيحوز على الجائزة. وسيفوز الاخرون بما ان لديهم شيئا يتطلعون إليه وعليه سيعملون أكثر للفوز بالجائزة.

كيف ستكون العملية؟

إعلان الجائزة (والإعلام المرئي سيكون أكثر فعالية) ومعايير الفوز، وإختيار الفائز.

ما هي المؤسسات التي قد تنفذ مثل هذا المشروع

يمكن تطبيق هذه الجوائز على مختلف مستويات التكامل: جوائز إقليمية من جانب شبكة ربط إقليمية (مثل حالة سنابل)، جوائز قومية من قبل شبكة ربط قومية أو الحكومة القومية، أو مؤسسات التمويل متناهي الصغر، وخلافها.

ما هي النشاطات الضرورية في البداية؟

تحديد المعايير والحصول على تمويل الجائزة.

ما هي المؤسسات التي تستطيع مراقبة التقدم بمشروع يرتكز على هذا العرض؟

المؤسسات الممولة

ماهي معايير تقدم المشروع؟

مراقبة أداء المقاولون الصغار في المؤشرات التي اختيرت كمعيار لتحديد الفائز.

العنوان: ***مسابقة تطوير التمويل متناهي الصغر***

المؤسسة/المنظمة: المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء

وصف المشروع: عدد ثابت من أدوات تطوير المنتجات المرئية/السمعية (أفلام قصيرة، أغاني، التصوير كما في حالة المجموعة الإستشارية، وخلافها) تختار من المشاركين في منافسة سنوية.

من سيستفيد من مشروع كهذا؟

كل من الفائزين الذين لديهم فرصة لتطوير عملهم وقطاع التمويل متناهي الصغر، حيث ستكون الفرصة متاحة لها لإختيار الأدوات الأفضل للترقية.

كيف ستكون العملية؟

يعلن عن المتنافسين والإعلام الذي وجد القبول. يكون فريق تحكيم من موظفي التمويل متناهي الصغر وزبائنها. يختار عدد معين من الفائزين. تستخدم منتجات الفائزون في مختلف وسائل الإعلام لرفع الوعي بالتمويل متناهي الصغر.

ما هي المؤسسات التي قد تنفذ مثل هذا المشروع؟

شبكات الربط، كبرى مؤسسات التمويل متناهي الصغر،الحكومات.

ما هي المتطلبات الأولية للمشروع؟ ما هي النشاطات الضرورية في البداية؟

تحديد وسيلة الإعلام المقبولة؛ كيفية الإعلان عن التنافس؛ كيفية إستخدام عناصر الفوز؛ تمويل الجائزة.

ماهي معايير تقدم المشروع؟

عدد المتنافسون؛ تأثيرهم على رفع الوعي.

التعليم و التدريب

التدريب هو الممر الضيق الذي يمر من خلاله لتنمية التمويل متناهي الصغر. هذه مشكلة متعددة الأبعاد. إدارة التمويل متناهي الصغر، الرئيسية منها والصغرى، تحتاج إلى التدريب لتطوير إدارة هذه المؤسسات. يحتاج موظفي القروض إلى التدريب للتفاعل بشكل أفضل مع الزبائن. يحتاج الزبائن للتدريب لفهم أفضل لكيفية القيام بالأعمال. كل من هؤلاء يتطلب صيغة مختلفة للتدريب. من الممكن تقديم التدريب للإدارة العليا في أماكن قاصية للغاية، ولكن تقديم دورات عبر الوسط الإلكتروني قد يكون الطريقة الأمثل لتدريب موظفي القروض. مسرد أسفله العديد من المقترحات المرتكزة على تقديمات وعروض ورشة العمل وبحثنا.

وفي هذا الإطار قدمت خمس مقترحات تحت هذه الفئة، وهي:

- ✓ برنامج تدريب إداريي التمويل متناهي الصغر، المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء.
- ✓ المساعدة الفنية لتطوير أعمال مؤسسات التمويل متناهي الصغر، بنك راكيات، اندونيسيا.
- ✓ برنامج للتدريب عبر الإنترنيت لموظفي القروض، قراميين-جاميل.

✓ مشروع ترجمة منشورات التمويل متناهي الصغر، مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي.

العنوان: برنامج تدريب لإداريي التمويل متناهي الصغر

المؤسسة/المنظمة: المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء

وصف المشروع: تقدم المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء دورات تطبيقية قصيرة لإداريي مؤسسات التمويل متناهي الصغر لرفع كفاءتهم وتحسين نوعية الإدارة وجودتها في هذا القطاع. تقدم هذه الدورات في مدينة بولدر وفي مراكز المؤسسات المشاركة للمجموعة على نطاق العالم. من الممكن، في حال طلب شراكة المجموعة، تنظيم برامج مشابهة من قبل شبكات ربط إقليمية باللغة وفي المكان المناسبين.

من سيستفيد من مشروع كهذا؟

سيستفيد قطاع التمويل متناهي الصغر بكافته من إدارة أفضل.

كيف ستكون العملية؟

تحديد الموقع واللغة لتقديم البرامج التدريبية، إستشارة المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء لتقديم مساعدتها، تقديم الترجمة حين المطالبة بها، الحصول على جامعات مشاركة لإستخدام مرافقها التدريسية والعثور على مقدمي الدورة التدريبية.

ما هي المؤسسات التي قد تنفذ مثل هذا المشروع؟

شبكة/مركز مؤسسات التمويل متناهي الصغر؛ المؤسسات التعليمية المشاركة.

ماهي معايير تقدم المشروع؟

عدد الإداريين المشاركين في الدورات التدريبية؛ التغير في نوعية وجودة الإدارة.

العنوان: *التعليم المالي للفقراء*

المؤسسة/المنظمة: بنك راكيات إندونيسيا، فرص التمويل متناهي الصغر،والتحرر من الجوع (www.globalfinancialeducation.org)

وصف المشروع:معظم مستلفي القروض الصغيرة لديهم معرفة ومهارات غير كافية في الإدارة المالية. يمكن إزالة هذه المشاكل من خلال التدريب المالي الذي يمكن تقديمه بالتعاون مع خدمات التمويل متناهي الصغر.

من سيستفيد من مشروع كهذا ؟

مستلفو القروض متناهية الصغر (والمدخرون، عندما يكون مناسبا)، مؤسسات التمويل متناهي الصغر وهي تتعامل مع زبائن مزويدين بشكل أفضل بالمعلومة.

كيف ستكون العملية؟

من الممكن المطالبة بالتعليم المالي للمستلفين للمرة الأولى، وقد يستوجب على المستلفين حضور دورات تدريبية قبل إستلام قروضهم.من الممكن أن تدرس المواضيع التالية: الموازنة، إدارة الدين، منتجات الصيرفة، إستراتيجيات التسويق، تنمية الأعمال، والإدخار.

ما هي المؤسسات التي قد تنفذ مثل هذا المشروع؟

مؤسسات التمويل متناهي الصغر، منظمات القمة، المؤسسات الحكومية.

ما هي النشاطات الضرورية في البداية؟

إجراء بحث في السوق لتحديد المتطلبات، العثور على المانحين/المستثمرين للحصول على دورات تدريبية، تطوير/إمتلاك مواد التدريب؛ التخطيط للسكن والإعاشة والمواصلات.

ماهي معايير تقدم المشروع؟

عدد من القروض المتكررة، التوسع في عدد أعمال الزبائن، عدد تكرر الزبائن

العنوان: *الدعم الفني لتنمية أعمال مؤسسات التمويل متناهي الصغر*

المؤسسة/المنظمة: بنك راكيات إندونيسيا.

وصف المشروع: معظم مؤسسات التمويل متناهي الصغر تعتمد على المانحين نتيجة للإنتاجية المتدنية. مساعدة فنية من مؤسسة تمويل متناهي الصغر محكمة التأسيس قد تساعدهم لتحقيق الإستدامة.

من سيستفيد من مشروع كهذا ؟

مؤسسات التمويل متناهي الصغر تقف على شفأ الإستدامة

كيف ستكون العملية؟

من الممكن تحقيق الإستدامة عن طريق الحصول على خدمات المساعدة/الإستشارة الفنية حول إدارة الموارد البشرية، تنمية الإنتاج، إستراتيجيات التسويق، إدارة الأزمات، تدريب وتنمية ومتابعة الموظفين، التقرير والإشراف.

ما هي المؤسسات التي قد تنفذ مثل هذا المشروع؟

بنك راكيات يرغب في أخذ شركاء له.

ما هي النشاطات الضرورية في البداية؟

العثور على المانحين/المستثمرين، تخطيط الميزانية، إنشاء رابط تسويقي

ما هي المؤسسات التي ستراقب تقدم مشروع يعتمد على العرض؟

المانحين/المستثمرين، المؤسسات التي تقدم التدريب

ماهي معايير تقدم المشروع؟

إمكانية الربح، تلبية طلبات القروض، التغطية الواسعة.

العنوان: *برنامج تدريب لموظفي القروض عبر الإنترنيت*

المؤسسة/المنظمة: قراميين-جاميل

وصف المشروع: بنمو قطاع التمويل متناهي الصغر ستزيد الحاجة لموظفي القروض الذين يتعاملون وجها لوجه مع الفقراء. فمن أجل تدريب عدد كاف من موظفي القروض قد تكون برامج التدريب عبر الإنترنيت هي الوسيلة المناسبة لذلك. وهذا سوف لن يعطل عملهم بما أنه سيكون بإستطاعة موظفي القروض البقاء بمدهم – مسقط رأسهم. ومثل هذا التدريب سيركز على كيفية تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر بالطريقة الأفضل.

من سيستفيد من مشروع كهذا ؟

موظفي القروض، مؤسسات التمويل متناهي الصغر توظف موظفين أكثر مهارة

كيف ستكون العملية؟

تطوير/إستلاف مواد التدريب.

ما هي المؤسسات التي قد تنفذ مثل هذا المشروع؟

مؤسسات التمويل متناهي الصغر كل على حده، والمنظمات القومية/الإقليمية الكبرى.

ما هي النشاطات الضرورية في البداية؟

تطوير المواد؛ تأمين التمويل؛ تأمين تام لمراقبة ومتابعة التقدم على مستويات طلاب التعليم عبر الإنترنيت.

ماهي معايير تقدم المشروع؟

معايير أدارة مؤسسات التمويل متناهي الصغر؛ عدد طلاب التعليم عبر الإنترنيت؛ نسبة التخرج.

العنوان: مشروع ترجمة منشورات التمويل متناهي الصغر

المؤسسة/المنظمة: مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي

وصف المشروع: هنالك كم جيد من المنشورات التي تتناول التمويل متناهي الصغر نشرت من قبل كيانات دولية مثل المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، MFC، ميكروسيف وغيرها. وبسبب مشاكل اللغة، قد لا يكون بإستطاعة موظفي التمويل متناهي الصغر الوصول لهذه المواد. فترجمة هذه المادة إلى اللغات المحلية بالدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي قد تساعد مؤسسات التمويل متناهي الصغر في تلك الدول في عملية تدريب كوادرها.

من سيستفيد من مشروع كهذا ؟

مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول التي لا تستخدم فيها اللغة الإنجليزية بشكل معتاد.

كيف ستكون العملية؟

سيحدد مصدر المواد التي ستترجم؛ وتأمين الأذن بترجمتها؛ وتحديد اللغات التي ستترجم لها المواد؛ وإجراء الترجمة.

ما هي المؤسسات التي قد تنفذ مثل هذا المشروع؟

من الممكن تفويض مؤسسة فرعية بمنظمة المؤتمر الإسلامي لهذا العمل. وبديلا لذلك، فإن تم إنشاء شبكة ربط منظمة المؤتمر الإسلامي – مؤسسات التمويل متناهي الصغر الواسعة، فهذه الشبكة قد تقوم بمشروع الترجمة المرجوة.

ماهي معايير تقدم المشروع؟

كمية المواد المترجمة؛ عدد المستخدمين.

الإستخدام المتجدد والإبداعي للتكنولوجيا

تضيء هذه الفئة أهمية التكنولوجيا في تجديد قطاع التمويل متناهي الصغر ليعمل بفعالية لمصحلة كل المشاركين فيه، والذين سيسهم إستخدامهم للتكنولوجيا في تطوير قدراتهم لإنجاز رسالتهم وتحقيق أهدافهم. وفي هذا السياق، تهدف هنا المقترحات المشارعية إلى تكاملية التكنولوجيا مع تطبيقات التمويل المتناهي الصغر بطريقة خلاّقة لتحديد ومواجهة المشاكل التي تقف أمام قطاع التمويل متناهي الصغر.

وفي هذا الإطارتم تقديم مقترحان تحت هذه الفئة، وهما:

- ✓ قروض الإنترنيت
- ✓ الهاتف القروي

العنوان: *قروض الإنترنيت*

المؤسسة/المنظمة: مؤسسة كيوا للتمويل متناهي الصغر (Kiva Microfunds)

وصف المشروع: يقوم صندوق على الإنترنيت بجمع الودائع من الأفراد لمشاركة مؤسسات التمويل متناهي الصغر. يفترض أنْ تعاد هذه القروض لمانحيها دون دفع فوائد. و بهذه الطريقة، يمكن أن يستمر ذات الفرد في تقديم القروض لأفراد جدد بقدر ما تسدد فيه القروض في وقت مبكر. سوف يكون لمؤسسات التمويل متناهي الصغر إمكانية الوصول إلى رؤوس مال ذات تكلفة قليلة، الشيء الذي سيسهل لها للإستثمار في إنتاجيتها.

من سيستفيد من مشروع كهذا ؟

مؤسسات التمويل متناهي الصغر، المقاولون الصغار

كيف ستكون العملية؟

إنشاء شركة صندوق الإنترنيت بالتشاور/المشاركة مع مؤسسة كيوا؛ العثور على مؤسسات تمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مشاركة، تمكين الأفراد من إرسال ودائعهم للشركة، توزيع التمويلات إلى مؤسسات التمويل متناهي الصغر المشاركة.

ما هي المؤسسات التي قد تنفذ مثل هذا المشروع؟

شركة تمويل عبر الإنترنيت تراقب من قبل وكالة حكومية/ما بين حكومية.

ماهي معايير تقدم المشروع؟

مبلغ من الأموال التمويلة تم جمعه؛ المانحين المترددون؛ نسب تسديد الديون؛ تحسن الإنتاجية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر المشاركة.

العنوان: *هاتف القرية*

المؤسسة/المنظمة: مؤسسة قراميين

وصف المشروع:طاقم من الأدوات تحتوي على هاتف جوال، هوائي مقوي، جهاز لتعبئة الطاقة وأسلاك تباع بالقرض لشخص ما في قرية نائية ما. يقوم الشخص الذي إبتاع هذا الطاقم ببيع خدمات الإتصالات السلكية واللاسلكية في هذه المنطقة النائية. يعاد تسديد القرض من الإيرادات المتحصل عليها.

من سيستفيد من مشروع كهذا

القرويون الذين لديهم إمكانية الوصول إلى خدمات الإتصالات السلكية واللاسلكية؛ المقاول الصغير الذي يشرف على أعمال القرية الهاتفية.

كيف ستكون العملية؟

حدد المناطق المقطوعة عن خدمات الإتصالات السلكية واللاسلكية؛ العثور على مؤسسة التمويل متناهي الصغر التي ترغب الإنخراط في هذا العمل.

ما هي المؤسسات التي قد تنفذ مثل هذا المشروع؟

مؤسسة قراميين بالتعاون مع الراغبات من مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ما هي النشاطات الضرورية في البداية؟

تحديد المناطق المتاحة لخدمات الإتصالات السلكية واللاسلكية، العثور على مؤسسة التمويل متناهي الصغر التي تستطيع تقديم القروض.

ماهي معايير تقدم المشروع؟

حجم المكالمات الهاتفية من وإلى القرية، معدل المقاولون الصغار القادرون على تسديد القروض.

التمويل الإسلامي متناهي الصغر

العديد من المسلمين يتجنبون أعمال التمويل الرسمي/متناهي الصغر، و ذلك لتحريم الرِّبا. تنمية بدائل التمويل الإسلامي متناهي الصغر عملية مهمة للغاية للوضع في الحسبان إهتمامات الناس الذين لهم حساسية مرهفة تجاه المواضيع الدينية.

وفي هذا الإطار تم تقديم مقترح واحد تحت هذه الفئة، وهو:

✓ صناديق التنمية الريفية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية-برنامج تنمية المجتمع الريفي-سوريا.

العنوان: صناديق التنمية الريفية

المؤسسة/المنظمة: برنامج الأمم المتحدة للتنمية-برنامج تنمية المجتمع الريفي-سوريا.

وصف المشروع: هذه مؤسسة للتمويل متناهي الصغر ذاتية الإعتماد. مدخرات القرية هي مصدر القروض التي منحت في القرية. هذا النظام يحرك المدخرات المحلية ويستخدم الموارد البشرية المحلية. الأعضاء المالكين يختارون منتجات مالية. تستخدم الأرباح لتغطية التكاليف الإدارية. يطالب بضمانات شخصية/مجموعة أو ضمانات مادية لتقليل المخاطرة.

من سيستفيد من مشروع كهذا؟

القرويون.

كيف ستكون العملية؟

رأس مال أولي من حصص رأس مال الأعضاء؛ إدخال رأس مال المانحين بعد إنجاز كاف ومقنع.

ما هي المؤسسات التي قد تنفذ مثل هذا المشروع؟

المانحين، البنوك.

ما هي النشاطات الضرورية في البداية؟

إختيار القرى المناسبة (بعدد سكان يبلغ ٣٠٠ ألف نسمة أو أكثر).

ماهي معايير تقدم المشروع؟

مؤشرت الإنتشار، أداء تسديد القروض، آثار إجتماعية-إقتصادية، إمكانية الربح.

المرفق
(٩)

الأصل: بالإنجليزية

التقرير الخاص بمنتدى تحسين
وتشجيع التجارة والاستثمار
في قطاع القطن بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
(اسطنبول ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٧)

١- عقد منتدى تحسين وتشجيع التجارة والاستثمار في قطاع القطن بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول، جمهورية تركيا في ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٧

٢- حضر المنتدى ممثلو الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الآتية أسماؤها:

١- جمهورية أذربيجان
٢- جمهورية بنغلاديش الشعبية
٣- جمهورية بنيـــن
٤- جمهورية بوركينـــا فاســـو
٥- جمهورية كـــوت ديفـــوار
٦- جمهورية مصر العربية
٧- جمهورية اندونيسيا
٨- جمهورية قازاخستان
٩- مـــاليـــزيـــا
١٠- المملكة المغربية
١١- جمهورية نيجيريا الاتحادية
١٢- جمهورية باكستان الاسلامية
١٣- جمهورية السنغال
١٤- جمهورية السودان
١٥- الجمهورية العربية السورية
١٦- جمهورية طاجيكستان
١٧- الجمهورية التونسية
١٨- الجمهورية التركية
١٩- تـــركمـــانستـــان
٢٠- جمهورية اوغنـــدا
٢١- جمهورية اوزبكستـــان

٣- وقد حضر المنتدى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي و مكتب تنسيق الكومسيك و مركز البحوث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الاسلامية والمركز الاسلامي لتنمية التجارية والبنك الاسلامي للتنمية والغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة و بنك التنمية الأفريقي BSIC(CEN-SAD) ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا BADEA كما حضرت المنتدى ٤٦ شركة من القطاع الخاص و ١٧ غرفة للتجارة والتبادل السلعي في تركيا وممثلي ٢٠ شركة في شركات القطاع الخاص في دول أخرى اعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي. وقد حضر المؤتمر أيضا ممثلو تسع منظمات دولية (ترد بالمرفق ١- قائمة بأسماء المشاركين)

٤- عقب تلاوة آيات من القرآن الكريم، قام سعادة السفير نابيكا دياللو، مستشار سعادة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي بقراءة رسالة سعادة البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو و في رسالته عبر سعادة البروفيسور إحسان أوغلو عن عميق شكره و إمتنانه للجمهورية التركية حكومة وشعباً، وخاصة وزارة الصناعة والتجارة، وذلك على التنظيم الناجح لهذا المنتدى الهام. وذكر أن منتدى القطن سوف يبحث في التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في قطاع القطن، وسيعمل المنتدى على وضع السبل والطرق التى من شأنها ان تسمح بتحقيق أقصى قدر من التنمية في هذا القطاع الهام في الدول الأعضاء. وذكر سعادة البروفيسور إحسان أوغلو أن إجتماع مجموعة الخبراء الثالث حول تحسين كفاءة الانتاج والتنافسية الدولية في الدول المنتجة للقطن في منظمة المؤتمر الاسلامي والذي عقد في أنطاليا، تركيا من ٩-١٢ أكتوبر ٢٠٠٦، قد تبنى خطة عمل لاستراتيجية التنمية والتعاون بين الدول المنتجة للقطن الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي (٢٠٠٧-٢٠١١) وقد تمت الموافقة على خطة العمل هذه من قبل الدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجاري (كومسيك). وعبر البروفيسور إحسان أوغلو عن أمله أن يؤدى تنفيذ خطة العمل الخمسية هذه إلى زيادة كفاءة إنتاج القطن وإلى تنافسية أعلى لهذا المنتج في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي.

(ترد في المرفق رقم II نسخة من كلمة سعادة البروفسور / أكمل الدين احسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي)

٥- قام سعادة السيد ظفر جاغلايان Zafer ÇAĞLAYAN، وزير الصناعة والتجارة في الجمهورية التركية بإلقاء كلمة أمام الإجتماع. وفي كلمته، رحب معالى وزير الصناعة والتجارة بالوفود المشاركة وعبر عن سعادته بإستضافة منتدى الاستثمار في القطن في إسطنبول.

وأكد سعادته في كلمته على ان المنتدى يقع ضمن إطار "خطة العمل الخمسية للقطن الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي" والتى تنص على تقوية العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول الأعضاء، ويأتى أيضاً في إطار "برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي" والذي يؤدي إلى تحسين أوضاع الدول الاعضاء في المنظمة.

أكد معالى وزير الصناعة والتجارة أيضاً على أن المنتدى سوف يعمل بشكل مباشر على حشد القدرات الداخلية والخارجية للعالم الإسلامي في مجال إنتاج القطن وتجارة القطن حيث سيجتمع ممثلو الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والوطنية وأيضاً منظمات القطاع الخاص، مع بعضهم البعض في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف من أجل تحسين التعاون بينهم و إقامة مشروعات استثمار ملموسة. أكد الوزير أيضاً أن تركيا مستعدة للمساعدة والتعاون مع الدول الإسلامية الأخرى الشقيقة وذلك بدعم من البنية التحتية القوية في مجالى الصناعة والتجارة الموجودة في تركيا. وفي هذا السياق، ذكر معاليه أن تركيا مستعدة لعرض منتجات الدول الإسلامية عبر نظام البورصة التركية. وبالاضافة إلى ذلك فإن تركيا سوف تدعم الأنشطة المختلفة مثل إقامة مراكز تميز، وإستخدام المؤسسات الموجودة فيها من أجل تحقيق هذا الهدف، و تنفيذ برامج تدريب وتبادل خبراء وتنظيم زيارات متبادلة بين رجال الأعمال والخبراء، وتنظيم معرض للقطن ومنتجات القطن المصنعة، وإقامة برامج إستثمار وتنمية مشتركة، وتقوية قنوات الاتصال، وتحسين الشبكة التي تم إنشاؤها من أجل هذا المنتدى واستخدامها في عمل دراسات لخطة العمل الخاصة بالقطن.

(ترد في المرفق رقم II نسخة من كلمة معالى وزير الصناعة والتجارة التركي السيد ÇAĞLAYAN).

٦- قام السادة التالية أسماؤهم بإلقاء كلمات في الجلسة الإفتتاحية على الوفود المشاركة. السيد حليم متى Halim METE نائب رئيس إتحاد الغرف وتبادل المنتجات التركي، والسيد Tuğrul YEMISCI، عضو في البرلمان التركي، والسيد Musa KULAKLIKAYA ، ونائب رئيس وكالة التنمية والتعاون الدولى التركية.

٧- قام سعادة Alhaji Ahmed Garba BICHI وزير الدولة للتجارة والصناعة في نيجيريا، بإلقاء كلمة بالنيابة عن الوزراء الضيوف. وعبر سعادة السيد BICHI عن عميق تقديره وإمتنانه لحكومة جمهورية تركيا وخاصة وزارة الصناعة والتجارة، على تنظيمهم لهذا المنتدى.

٨- قام المنتدى بإختيار المكتب على النحو التالي:

الرئيس : جمهورية تركيا

نائب الرئيس : بوركينافاسو

نائب الرئيس : جمهورية مصر العربية

مقرر : جمهورية باكستان الإسلامية

٩- رأس المنتدى الدكتور Yusuf BALCI الاستاذ المساعد، وكيل وزارة الصناعة والتجارة في الجمهورية التركية، وبدأ جلسة العمل الخاصة بالمنتدى بدعوة السيد Mehmet Vehbi Gunan المدير العام، بوزارة الصناعة والتجارة التركية، لكى يطلع المنتدى على الانجازات التى تحققت منذ الإجتماع الثالث لمجموعة الخبراء، والذى عقد في أنطاليا في أكتوبر ٢٠٠٦. ذكر السيد GUNAN أن وزارة الصناعة والتجارة التركية قد قامت بإنشاء موقع على الانترنت مكرس للدول المنتجة للقطن في منظمة المؤتمر الإسلامي وأيضاً لتسهيل الإعداد للمنتدى. و أبلغ المنتدى أيضاً بأن الوزارة قد قامت بتوزيع استمارة استبيان حول الاحتياجات والقدرات المتوافرة في قطاع القطن على الدول الاعضاء المعنية، وفي هذا الصدد، دعى تلك الحكومات للرد على استمارة الاستبيان المذكورة بأسرع وقت ممكن.

١٠- الاستاذ الدكتور Adnan DEGIRMENCIOGLU قام بعد ذلك بعرض امكانيات الإنتاجية للمناطق المنتجة للقطن في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي. وذكر في عرضه تحليلا لتجارة القطن بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

١١- عرض الدكتور Erol YARAR، ممثل جمعية رجال الأعمال والصناعة MUSIAD، أهمية تجارة القطن وفرص التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وذكر أيضاً في كلمته أن برنامج القطن يمكن أن يكون أساسا لتكوين إتحاد للقطن أشبه باتحاد الحديد- الصلب في أوروبا والذي تطور حتى أصبح اتحاداً سياسياً و اقتصادياً.

١٢- عرضت السيدة Attiya Nawazish ALİ مساعدة الأمين العام لتنسيق الصناعة و غرف التجارة الإسلامية، ورقة شاملة عنوانها "فرص التعاون لتقوية التجارة والاستثمار في قطاع القطن بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" والتي تتماشى مع خطة العمل الخمسية للدول المنتجة للقطن. وفي ورقتها أبرزت أهمية القطن والدول الحيوى الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية-الاجتماعية للكثير من الدول الاعضاء في منظمة الإسلامي، خاصة في غرب ووسط أفريقيا. وذكرت أنه على الرغم من وجود ميزة نسبية، إلا أن صناعة القطن في معظم الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ما تزال تتصف بنقاط ضعف عديدة في ناحية الإنتاج، والتصنيع، والناحية المؤسسية والهيكلية، وهو مايقلل من جدوى هذه الصناعة في عصر تتزايد فيه ظاهرة العولمة والمنافسة الشرسة في مجال التسويق الدولى للقطن.

١٣- عرض السيد SALL Amadou Ciré المسؤول علن التجارة ونظام المعلومات في المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICOT)، نتائج الدراسة الخاصة بتشجيع المبيعات والتسويق

للمنتجات القطنية ومشتقاتها في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والدول الحالية والمتوقع إنضمامها. وأعطى صورة للتجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في مجال تسويق القطن، وقدم بعض المقترحات الملموسة والتى من المحتمل أن تخلق ظروفاً مواتية لتعزيز القدرات الصناعية القائمة بالفعل والبنية التحتية، وتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتكوين شراكات صناعية، ومالية، وتجارية وفنية بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويعد تبادل الخبراء في مجالات تصنيع القطن والتدريب في مجال صناعات النسيج أيضاً أحد الأمور الهامة. و في سياق متابعة توصيات مؤتمر "توسيع التجارة والاستثمار في قطاع القطن في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" والذي عقدته حكومة بوركينافاسو في واجادوجو العاصمة في الفترة من ١٨-١٩ أبريل ٢٠٠٥ لمبادرة من منظمة المؤتمر الإسلامي و بدعم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDI والبنك الاسلامي للتنمية IDB، فإن المركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDI يخطط لتنظيم إجتماع للبائعين/ المشترين في صناعة النسيج ومنتجات تصنيع القطن، وذلك بدعم من لجنة القطن الاستشارية الدولية ICAC، على هامش الاجتماع السنوي السابع والستين للجنة القطن الاستشارية الدولية ICAC والذي سيعقد في نوفمبر ٢٠٠٨ في بوركينافاسو.

١٤- دارت مناقشات حرة حول الاستثمار وفرص التعاون لتجارة القطن والمنتجات المشتقة، و أدار هذه المناقشات السيد Mehmet KUMBARACI ، الأمين العام لجمعية صناعة الملابس الجاهزة التركية والعضو في مجلس ادارتها.

١٥- عرض السيد نبيل دبور ممثل مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية (مركز أنقرة)، كبير باحثين / قائم بأعمال مدير ادارة الابحاث الاقتصادية في المركز، ورقة عمل بعنوان "قطاع القطن في دول منظمة المؤتمر الاسلامي : المشاكل وامكانيات التعاون". وركزت الورقة على أهمية القطن في دول منظمة المؤتمر الاسلامي من حيث الانتاج والتجارة. بحثت الورقة في التحديات التي تواجه الدول المنتجة للقطن من الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، خاصة الدول الواقعة غرب ووسط افريقيا.

وقدمت الورقة أيضاً تحليلاً مختصراً لأسواق القطن العالمية وأسهبت في بعض الطرق الممكنة للتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا القطاع الهام. وانتهت الورقة بتوصية باقامة تحالف للقطن في منظمة المؤتمر الإسلامي بين منتجي القطن في المنظمة ، والتجار ورجال الصناعة من أجل تنسيق مثل هذا التعاون.

١٦- أدار السيد قضي زهير أحمد، نائب وزير التجارة ، بحكومة باكستان، مناقشات حرة حول الاستثمار وفرص التعاون في مجال مدخلات الانتاج ، والانتاج، والحلج، والتخزين، والخيوط، والأقمشة القطنية والنسيج.

١٧- قدم الدكتور صباح الدين غضنفر، عضو المجلس الاستشاري للجنة القطن الاستشارية الدولية ICAC. عرضا، بدأه بمقدمة عن لجنة القطن الاستشارية الدولية ICAC وأنشطتها في قطاع القطن، وأبرز مدى أهمية وقيمة الاحصاءات والمعلومات الفنية وعمل اللجنة مع الصندوق المشترك للسلع ، الذي يشارك في تمويل عدد من مشروعات القطن، ذات الاهمية الكبرى للدول المنتجة للقطن في منظمة المؤتمر الاسلامي. وفي الجزء الثاني من العرض، قدم سيادته تقريراً مختصراً حول انتاج القطن، والاستهلاك، والتجارة الدولية والأسعار في السنوات السابقة، مؤكداً أن ارتفاع الاسعار هو أمر متوقع بسبب انخفاض نسبة المخزون مقابل الاستخدام وأيضا بسبب الاتجاه العام لارتفاع أسعار المحاصيل البديلة مثل القمح، والصويا، والكاكاو.

١٨- عرض الأستاذ نظيم نوردالي، رئيس إدارة افريقيا جنوبي الصحراء بالبنك الاسلامي للتنمية ، دور البنك في قطاع القطن في دول أفريقيا جنوبي الصحراء.

١٩- قدَّم الاستاذ توبا بيدنجار كبير خبراء الاقتصاد الزراعي ببنك التنمية الافريقي عرضاً حول دور برنامج البنك للقطن في غرب ووسط أفريقيا . ويهدف البرنامج الى المساهمة في تخفيف الفقر في الدول المنتجة للقطن. وقد أستفادت أربع دول من البرنامج وهي بنين وبوركينا فاسو ومالي وتشاد، بتمويل إجمالي قدره ٥٢ مليون دولار. وقد أخبر المتحدث المشاركين عن اعتزام البنك عقد مائدة مستديرة في المستقبل القريب لتعريف شركاء التنمية الآخرين بالبرنامج حتى يمكن تعبئة موارد إضافية لما تبقى منه.

٢٠- وقد قدم الأستاذ ديفيد يوين هوا لي، بالنيابة عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عرضا حول استراتيجيات القدرة التنافسية الوطنية: مقاربة اليونيدو لتحسين القدرات الانتاجية والتجارية في صناعة القطن والمنسوجات والملابس الجاهزة. وقد ألقت ورقته الضوء على مبادرات اليونيدو لتطوير قطاع القطن.

٢١- وقد أدار الأستاذ نظيم نوردالي مناقشات مفتوحة حول الأبعاد الأخرى للاستثمار والتعاون.

٢٢- وقد عقد أثناء المنتدى عدة اجتماعات ثنائية حول تعزيز التعاون في تجارة القطن والاستثمار في مختلف مجالاته بين الدول الرئيسية المنتجة له، بحضور ومشاركة ممثلي شركات القطاع الخاص في الدول المشاركة. وسوف يتم نشر نتائج هذه الاتصالات الثنائية على موقع المنتدى على شبكة الانترنت (www.oic-cif. org).

٢٣- وسوف يقدم التقرير الختامي للمنتدى الى الدورة الثالثة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك) والمقرر عقدها في الفترة ١٤-١٧ نوفمبر ٢٠٠٧ في اسطنبول لدراسته.

٢٤- وقد تبنى المنتدى التوصيات والمقترحات التالية:

أ- حدد المنتدى مراكز التميز التالية في مجال بحوث القطن والمنسوجات لتمثيل المناطق الثلاثة - كما يلي :

- أفريقيا : نيجيريا - معهد البحوث الزراعية/ جامعة أحمدو بللو) والسنغال (وتحدد الدولة المختارة لاحقا اسم الجهة).

- آسيا : باكستان (وتحدد الدولة المختارة لاحقاً اسم الجهة) وتركيا (معهد نزيللي لبحوث القطن).

- المنطقة العربية: مصر (معهد بحوث القطن) وسوريا (إدارة بحوث القطن).

ب- كما عين المنتدى معهد نزيللي لبحوث القطن في الجمهورية التركية لتولى مسئولية تنسيق الأنشطة البحثية في القطن والمنسوجات . وسوف تعد مراكز التميز برامج لتقديمها الى البنك الإسلامي للتنمية وللمؤسسات الدولية والأقليمية والوطنية للحصول على التمويل .

ت - قرر المنتدى عقد اجتماعاته مرة كل سنتين.

ث - وقد ناشد المنتدى الدول الأعضاء تزويد وزارة الصناعة والتجارة في جمهورية تركيا ببيانات مواقعها على شبكة الانترنت لاستخدامها في موقع المنتدى (www.oic-cif.org) وذلك حتى يمكن استخدام تسهيلات هذا الموقع على وجه الخصوص في تنفيذ خطة العمل الخمسية لمنظمة المؤتمر الاسلامي (٢٠٠٧-٢٠١١) في مجال صناعة القطن والمنسوجات.

ج- كما ناشد المنتدى الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الدولية والإقليمية استضافة و/ أو القيام بأنشطة عديدة بغرض ضمان التطبيق السريع والفعال لخطة العمل الخمسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الدول الاسلامية المنتجة للقطن.

ح- وسوف يتم إقرار برنامج تنفيذ خطة العمل الخمسية للقطن من اللجنة التوجيهية والتي تتكون من: جمهورية تركيا (رئيسا) وبوركينا فاسو، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية باكستان الاسلامية والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي (أو من يمثله) والبنك الاسلامي للتنمية، ومركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب، والمركز الاسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة .

خ- تعقد اجتماعات اللجنة التوجيهية مرة واحدة في العام قبل اجتماع لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك. وتقدم اللجنة التوجيهية تقريرها الى الكومسيك من خلال الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي لإقراره والتوجيه بما يلزم عمله.

د- تشكل لجنة مشروعات في إطار سلطة اللجنة التوجيهية . وتتولى لجنة المشروعات مراجعة البرامج والمشروعات المقدمة من الدول الأعضاء ومراكز البحوث ومؤسسات منظمة المؤتمر الاسلامي والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال القطن والمنسوجات والأنشطة ذات الصلة بالقطن، وتقديم توصيات بشأنها الى اللجنة التوجيهية وذلك من خلال الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

ذ- عين المنتدى المؤسسات التالية لعضوية لجنة المشروعات : رئيس البنك الإسلامي للتنمية، الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب والمركز الاسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ومؤسستين من كل منطقة (أفريقيا، آسيا، المنطقة العربية).

ر- تقوم لجنة المشروعات بتحديد و/أو الموافقة على البرامج والمشروعات في إطار خطة العمل الخمسية للقطن والتي أقرتها منظمةالمؤتمر الإسلامي.

ز- احيط المنتدى علما بالمبادرات التي اتخذها المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال القطن مثل تنظيم المعارض التجارية في الدول الإسلامية وعقد اجتماعات بين المشترين والبائعين والاستفادة من المعرض الافتراضي للمركز (على شبكة الانترنت) ومساعدة الدول الأعضاء في تصميم مواقعها الخاصة بقطاع القطن على شبكة الانترنت.

س – ناشد المنتدى الدول الاعضاء تنظيم واستضافة معرض للقطن والمنتجات ذات الصلة على أساس سنوي. وقد أبدت بنين نيتها لاستضافة أول معرض في ٢٠٠٨. وسوف توافي الأمانة العامة لمنظمةالمؤتمر الإسلامي بما يؤكد ذلك.

ش- أحيط المنتدى علماً بالتوصية المقدمة من مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية لتأسيس تحالف القطن بين منتجي وتجار ومصنعي القطن بغرض تنسيق التعاون فيما بينهم.

ص- أحيط المنتدى علماً بالتوصيات التي قدمها ممثل البنك الإسلامي للتنمية بشأن :

١- دعم التسهيلات لتبادل الخبرات والتدريب المتخصص في مجالات مثل الإدارة المتكاملة للآفات / المحصول بين الدول الأعضاء؛

٢- تقديم العون لتحسين مراكز التدريب في مجال حلج القطن؛

٣- دعم صناعة آلات زراعة وحلج القطن في الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية؛

٤- تمويل المشروعات البحثية الصغيرة والقصيرة الأجل ذات الصلة بانتاج القطن وجودة أليافه.

ض- احيط المنتدى علماً بتوصية جمعية رجال الأعمال والمصنعين المستقلين بالجمهورية التركية (MUSIAD) بإقامة "إتحاد القطن بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" لتحقيق

التعاون بدءاً من مزارع القطن وانتهاءً بأسواق المنسوجات، وذلك في المجالات الفنية والاقتصادية بين الحكومات والمشروعات الخاصة والجامعات ومراكز البحوث والتطوير.

ط- أحيط المنتدى علماً بالاقتراح المقدم من ممثل سوريا لإقامة مركز تميز في سوريا للإنتاج العضوي والمكافحة الحيوية لآفات القطن. وسوف يقدم مقترح المشروع إلى اللجنة التوجيهية لمزيد من الدراسة.

ظ- أحيط المنتدى علماً بالتوصية المقدمة من بورصة إزمير للتجارة لتأسيس شركة تخزين مرخصة لتعمل على تسهيل التجارة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ع- أحيط المنتدى علماً بجاهزية بعض الشركات التركية الخاصة لنقل تكنولوجيا وخبرة آلات جني القطن الى الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المهتمة بالأمر.

غ - أحيط المنتدى علماً بالتوصية المقدمة من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو لايجاد نظام قوي للتقاوي من أجل التنمية المستدامة لزراعة القطن.

ف- أحيط المنتدى علماً بالتوصية المقدمة من الاتحادات التعاونية التركية TARIS, CUKOBIRLIK, ANTBIRLIK حول تقديم خبراتها للدول الاعضاء في مجالات ادارة مزارع القطن وتصنيع زيت بذرة القطن والوقود / الديزل الحيوي.

ق- كما أحيط المنتدى علماً بالمقترح المقدم من ممثل بنغلاديش حول التعاون البحثي لانتاج أصناف قطن قصيرة المكث في التربة (مبكرة النضج) وعالية الانتاجية، وتنمية الموارد البشرية والمهارات في زراعة القطن (وسوف يتم أرسال المقترح الى الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لاحقاً).

ك- أوصى المنتدى بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية المختصة لتنفيذ البرنامج بنجاح.

ل- طالب المنتدى اللجنة التوجيهية ولجنة المشروعات بدراسة هذه المقترحات وكذلك المقترحات الأخرى التي سيتم تنفيذها في نفس المجال واتخاذ الإجراءات الملائمة للتنفيذ متى كان ذلك لازما وممكناً.

م- أقترحت المملكة المغربية برنامجاً مالياً لتحقيق الاستفادة المثلى من المياه لاستزراع القطن. والهدف من ذلك في الواقع هو إتاحة الفرصة لمنتجي القطن للتمتع بأسعار أفضل لما ينتجونه من قطن. ومن الضروري إجراء المزيد من الأبحاث من أجل زيادة إنتاجية القطن.

٢٥- عبر المنتدى عن عميق شكره لحكومة الجمهورية التركية وعلى وجه الخصوص لوزارة الصناعة والتجارة لعقد هذا المنتدى المهم وما قامت به من ترتيبات أسهمت في إنجاح هذا المنتدى.

كما وجه المنتدى الشكر للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لما قدمه من دعم لمبادرة القطن تلك . وقد عبر المشاركون أيضا عن تقديرهم للبنك الإسلامي للتنمية لما قدمه من دعم مالي للمنتدى ولكل المؤسسات التركية التي ساهمت في تمويل ورعاية المنتدى . وقد ناشد المنتدى البنك الاسلامي للتنمية الاستمرار في إسهامه في تمويل الأنشطة ذات الصلة بخطة العمل الخمسية للقطن والتي أقرتها منظمة المؤتمر الإسلامي.

المرفق
(١٠)

الأصل: بالانجليزية

القـــرار (١)

الصـــادر عن الـــدورة الثالثة والعشرين للكومسيك

(اسطنبول، ١٤ – ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧)

إن الدورة الثالثة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، المنعقدة في اسطنبول في الفترة من ١٤ إلى ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧ ؛

إذ تـــذكـــر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات قمة منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية ؛

وإذ تـــذكـــر بالاستراتيجية وخطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي وافقت عليها الكومسيك في دورتها العاشرة، واعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي السابع؛

وإذ تأخذ في اعتبارها القرارات الصادرة عن الدورات السابقة للكومسيك، وتوصيات الاجتماع الثالث والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عنها؛

وإذ تستذكر إعلان مكة الذي تبنته الجلسة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامية المنعقد في مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية من ٦إلى ٧ ذي القعدة ١٤٢٦ هـ (٧-٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥)؛

وإذ ترحب باعتماد برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي للتصدي للتحديات التي تواجهها الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين؛

وإذ تلاحظ أن برنامج العمل العشري يعطي للأمة الإسلامية رؤية لاستشراف المستقبل تمكن العالم الإسلامي من مواجهة التحديات الجديدة في القرن الحادي والعشرين بالتعويل على الإرادة الجماعية ودعم العمل الإسلامي المشترك؛

وإذ تؤكد مجددا التزامها بالعمل على تذليل جميع العوائق بغية توثيق التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء؛

وإذ نظرت في الوضع العالمي الراهن وآثاره الاقتصادية والمالية على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛

وإذ تأخذ في اعتبارها القرار الصادر عن الكومسيك في دورتها العاشرة والذي يدعو إلى عقد اجتماعات تبادل وجهات النظر خلال الدورات السنوية للكومسيك حول التطورات الاقتصادية العالمية المهمة المتعلقة بالدول الأعضاء ؛

وإذ تدرك ضرورة متابعة النتائج التي تخلص إليها الاجتماعات المخصصة لتبادل وجهات

النظر وتنسيق مواقف الدول الأعضاء في المجالات التي تغطيها هذه الاجتماعات في المحافل الدولية ذات الصلة؛

وإذ تؤكد مجدداً التزام الدول الأعضاء بتعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال التعاون الاقتصادي المتبادل والتحرير التدريجي للتجارة، بغية تطوير البنية الأساسية الاقتصادية والتجارية؛ **وتذكر** بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك والقاضية بإدراج هذا الموضوع كبند دائم على جدول أعمالها؛

وإذ تقر، في هذا الصدد، بالحاجة لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بما يكفل زيادة نصيبها في التجارة العالمية وبلوغ الهدف الرامي إلى زيادة نسبة التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ٢٠% بنهاية عام ٢٠١٥، كما هو منصوص عليه في برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي؛

وإذ تعرب عن ارتياحها لدخول اتفاقية الإطار بشأن نظام الافضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حيز النفاذ، وفتح باب التوقيع على بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الافضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (بريتاس) بعد الاختتام الموفق للجولة الأولى للمفاوضات التجارية.

وإذ تعرب عن ارتياحها أيضاً لفتح باب التوقيع أمام الدول الأعضاء على قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بعد الاختتام الموفق للجولة الثانية من المفاوضات التجارية؛

وإذ تشيد بتدشين صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في داكار، بالسنغال، في ٣٠ مايو/ آيار ٢٠٠٧ بتعهد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بمنح ما يزيد على ٢,٦ مليار دولار؛

وإذ تلاحظ التقارير المرجعية، وتقارير سير العمل، وأوراق العمل، والدراسات المقدمة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، بشأن بنود جدول الأعمال ؛

وإذ تقدر الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، وهي مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية بأنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا والاتحاد

الإسلامي لمالكي البواخر، **وتناشد** الدول الأعضاء تقديم الدعم والعون اللازمين لهذه المؤسسات والوفاء بالتزاماتها المالية نحو هذه المؤسسات بما يمكّنها من الاستمرار في أداء مهامها بفعالية.

استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتصل بالتعاون الإقتصادي (البند الثالث من جدول الأعمال)

عرضت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي آخر التطورات حول تنفيذ برنامج العمل العشري للتعاون الاقتصادي.

معلومات مرجعية

١- أقرت الدورة الاستثنائية الثالثة التي عقدت يومي ٧-٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ بمكة المكرمة برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- اجتمعت كافة أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي في الرابع من مارس / آذار ٢٠٠٧، حيث استعرضت باستفاضة النصوص التي وردت في برنامج العمل العشري للمنظمة. وقد حضر الاجتماع ممثلو اللجان الثلاثة الدائمة للمنظمة: اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)، واللجنة الدائمة للإعلام والشئوون الثقافية (كومياك). وأقر هذا الاجتماع التنسيقي الخريطة الاسترشادية المعنية بتنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٣- أوصى الاجتماع الثاني والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك بأن يكون استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي بنداً دائما على جدول أعمال الكومسيك.

٤- أكد المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثون لوزراء الخارجية الذي عقد في باكو في ٢٠٠٦ والرابع والثلاثون الذي عقد في إسلام أباد، في ٢٠٠٧ على أن اتفاقية الإطار الخاصة بإنشاء نظام الأفضليات التجارية وبروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سيشكلان الأساس لوصول التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بالمنظمة إلى هدف نسبة ٢٠%.

٥- أخذت لجنة المتابعة الثالثة والعشرين علماً بمشروع الاقتراح الذي قدمته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) بشأن التعاون بينها وبين منظمة المؤتمر الإسلامي على أن يتم مناقشته مع الأمانة العامة، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة. يشمل هذا الاقتراح ثلاثة مجالات: بناء القدرات التجارية، وتخفيف الفقر، وتقديم المساعدة الفنية إلى مركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة. وقد أوصت اللجنة بأن يكون مشروع القرار الذي تقدمت به منظمة اليونيدو محل مزيد من الدراسة والتطوير من

قبل فريق العمل المعني بدعم التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لرفعه إلى الكومسيك في دورتها الثالثة والعشرين.

قـــرارات

٦- **ترحب** بالاقتراح الخاص بتكوين فريق عمل للمساعدة في تحقيق نسبة التجـــارة البينيـــة المستهدفة وهي ٢٠% التي حددها برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٧- **تدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السياسي والمعنوي والمالي الكامل، بهـــدف تنفيـــذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتشجع الدول الأعضاء ، بالتنـــسيق مـــع الأمانة العامة والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، على النظر في نقل مبـــادراتهم ومشروعاتهم وبرامجهم الحالية إلى مجالات تزيد فيها اهتماماتهم وقدراتهم، تماشياً مع أهداف برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٨- **تلاحظ** الخطوات التي اتخذها الأمين العام بالفعل، بما في ذلـــك عقـــد اجتمـــاع تنـــسيقي للمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بهدف تنفيذ برنامج العمـــل العـــشري لمنظمـــة المؤتمر الإسلامي.

٩- **تدعو** المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لوضع خطط عملها وبرامجها بهـــدف تحقيق الأهداف المنصوص عليها في برنامج العمل العشري لمنظمـــة المـــؤتمر الإســـلامي، **وتكلفهم** برفع التقارير في هذا الشأن إلى الكومسيك في دورته السنوية وإلى المحافل المعنيـــة الأخرى لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

١٠- **تزجي الشكر** إلى الدول الأعضاء التي أعلنت عن إســـهاماتها فـــي مـــوارد صـــندوق التضامن الإسلامي للتنمية، مع تقدير خالص لخادم الحرمين الشريفين، الملـــك عبـــد الله بـــن عبدالعزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية، لمساهمته الكريمة بقيمة ١ مليار دولار لصالح هذا الصندوق، وكذا دولة الكويت التي أعلنت عن إسهامها بمبلغ ٣٠٠ مليـــون دولار أمريكي، وجمهورية إيران الإسلامي، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الـــشعبية، ودولـــة قطر، وغيرها من الدول لما قدمته من إسهامات.

١١- **ترحب** بتدشين صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في دكار بجمهورية السنغال يـــومي ٢٩ و٣٠ مايو/ آيار ٢٠٠٧، **وتحث** الدول الأعضاء كلها ممن لم يعلنوا بعد عن إســـهاماتهم السخية لصالح هذا الصندوق أن يعلنوا عنها.

١٢- **تطلب** من البنك الإسلامي للتنمية، بالتعاون مع كل من الأمانة العامة ومركز أنقرة، أن يقوم بإعداد تقرير لرفعه إلى اللجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فـــي دورتها الحادية والثلاثين حول السبل والوسائل التي يجب إتباعها للدمج بين كل من برنـــامج

منظمة المؤتمر الإسلامي للتنمية في أفريقيا، والمبادرة الجديدة التي تقدم بها البنك الإسلامي للتنمية بالنسبة لأفريقيا وبرنامج نيباد.

١٣- **تدعو** الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ومركز أنقرة، والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية ذات الصلة، إلى تنظيم اجتماعات في غرب ووسط أفريقيا في أقرب وقت ممكن، وذلك لعرض المشروعات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية للنظر فيها في إطار برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبرنامج المستقى من إعلان أواجادوجو الذي بادر به البنك الإسلامي للتنمية لصالح أفريقيا، وكذا البرامج القطاعية المعنية بتوسيع التجارة والاستثمارات في قطاع القطن في الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

١٤- **ترحب** بعرض بوركينا فاسو والكاميرون لاستضافة أحد هذه الاجتماعات الإقليمية، كل منهما مرة على حدة في ٢٠٠٨، وتدعو الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الدولية والإقليمية لتقديم الدعم الكامل إلى بوركينافاسو والكاميرون لتنظيم هذه المنتديات، وتدعو الدول الأفريقية الأعضاء إلى المشاركة في هذه المحافل مشاركة فعالة.

١٥- **تطلب** من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة تنظيم منتدى حول السبل والوسائل لتنشيط التجارة والاستثمار في الصناعات الغذائية في إفريقيا في إطار برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي في عام٢٠٠٧/٢٠٠٨، وترحب بالعرض المقدم من جمهورية مالي باستضافة المنتدى الأول لتنشيط الصناعات الغذائية في أفريقيا والذي من المتوقع عقده في عام ٢٠٠٨.

١٦- **تدعو** المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى تقديم المعلومات الكاملة الخاصة بمختلف البرامج والخطط التي تم إطلاقها في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بغية مساعدة البلدان والشعوب المستحقة على الاستفادة بشكل أكبر من هذه البرامج والخطط.

١٧- **تدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي إنشاء نقاط اتصال لتنفيذ برنامج العمل العشري.

١٨- **تدعو** لتعزيز التنسيق بين نقاط الاتصال في الدول الأعضاء وكذا نقاط الاتصال الخاصة بمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي.

١٩- **تدعو** الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتنظيم اجتماعات نقاط الاتصال لتنفيذ برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي على هامش مؤتمر القمة الإسلامي والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

٢٠ - **ترحب** بتكوين الكومسيك لفريق عمل من أجل تحقيق النسبة المستهدفة للتجارة البينية وهي ٢٠% فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي جاءت في برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢١- **تحث** جميع الدول الأعضاء على الإعلان عن مساهماتهم في زيادة رأس مال البنك الإسلامي للتنمية المكتتب فيه طبقًا لما قرره مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية.

٢٢- **ترحب** بإنشاء المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة، **وتناشد** الدول الموقعة بالإسراع في التصديق على الاتفاقية،وتناشدهم بعقد الاجتماع الأول للجمعية العمومية في أقرب وقت ممكن.

٢٣- **ترحب** بانعقاد الاجتماع الخاص لأجهزة تنشيط التجارة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دكار بجمهورية السنغال يوم ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧ من أجل تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك طبقاً لخطة عمل المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٦.

٢٤- **تلاحظ** الدراسة الخاصة بتقرير سير العمل التي أعدها المركز الإسلامي لتنمية التجارة والخاصة بالمناطق التجارية الحرة.

٢٥- **تؤكد** على الحاجة إلى تنظيم منتديات في مختلف القطاعات مثل تصنيع الأغذية وما إلى ذلك، وتدعو الدول الأعضاء إلى استضافة هذه المحافل.

٢٦- **تطلب** من المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية إعداد دراسة مشتركة حول تأثير ارتفاع أسعار النفط والسلع على اقتصادات الدول الأعضاء ورفعها إلى الدورة لرابعة والعشرين للكومسيك.

٢٧- **تطلب** من كافة الدول الأعضاء بالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية القيام بالتعريف بالتسهيلات الخاصة بصندوق تخفيف الفقر والإعلان عنها بشكل أوسع.

تقارير حول مستجدات الشئون الاقتصادية الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي
(البند الرابع من جدول الأعمال)

أ) التقرير الاقتصادي السنوي

معلومات مرجعية

٢٨- كان مركز أنقرة، كما جاء في القرارات ذات الصلة للدورة الثانية عشر للكومسيك، يعد تقارير سنوية بشأن المستجدات الاقتصادية العالمية الأخيرة وآثارها على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك لرفعه إلى الكومسيك في دورته السنوية.

٢٩- قدم مركز أنقرة، تحت هذا البند من جدول الأعمال، "التقرير الاقتصادي السنوي للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠٠٧" في شكله الجديد والذي يحتوي على "نبذة عن البلدان"، تقدم بيانات وتحاليل بيانية عن المؤشرات الاقتصادية الهامة لكل بلد من البلدان الأعضاء، ومن بين النتائج الأساسية التي خرج بها التقرير، نورد ما يلي:

أ- إن دول منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تضم جزءاً لا يستهان به من الدول النامية، أخذت اتجاهات واحدة على مدى السنوات الخمس الماضية، إلا أن الأداء الاقتصادي لدول المنظمة، من حيث متوسط أداء المجموعات، ظل دون المستوى الذي حققته مجموعة الدول النامية في العالم. ويجعل هذا مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي أكثر عرضة للصدمات الخارجية المعاكسة في الاقتصاد العالمي، وذلك مثل بطئ تقدم اقتصادات الدول المتقدمة العظمى، وتقلب السلع الدولية والأسواق المالية. يزداد هذا الموقف تدهوراً في ضوء عبء الدين الخارجي الهائل والمستويات غير المرضية لتدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة في عدد كبير من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

ب- لا يزال النمو الاقتصادي الكلي لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة وأدائهم تحت سيطرة أداء عدد قليل من الدول الأعضاء، فأكثر من ٦٠% من مجموع إنتاج منظمة المؤتمر الإسلامي وصادراتها لا يمثله سوى عشرة بلاد عظمى، وهذا هكذا يعكس تفاوتاً كبيراً في مستويات الدخل داخل مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي وفرقاً كبير بين البلدان الأعضاء الغنية والفقيرة، ويشمل عنصراً أساسياً يستمر في الإحالة دون الجهود المبذولة من البلدان الأعضاء لتوطيد التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، لا سيما في مجالات تعزيز التجارة البينية والاستثمار فيما بينهم.

ج- إن شكل الإنتاج والصادرات لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي لم تكد تتغير خلال الفترة قيد المراجعة، حيث ظلت قرابة نصف البلدان الأعضاء بلدان مصدرة لمنتجات أولية (وقود ومنتجات زراعية في الأساس). ومن ثم، فقد أدى استمرار وجود كميات الكبيرة من هذه المنتجات في إنتاج تلك البلاد وصادراتها إلى زيادة تعرض سوق السلعة العالمي إلى تذبذبات

في الأسعار، وإلى التأثير سلباً على النمو المستدام للاقتصاد وعملية صنع السياسات على المدى الطويل.

القرارات

٣٠- **تشدد على** ضرورة بذل البلدان الأعضاء لمزيد من الجهود بغرض تقليل فرصة تعرضها للصدمات ذات الأثر السلبي الموجودة في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال إيجاد بيئة مواتية أكثر للتطور المستدام، والسعي لتحقيق استراتيجيات تطور أكثر ترابطاً وعملية، وتعزيز التنوع القطاعي والإصلاحات الهيكلية، ضمن جملة أمور أخرى، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة للقطاع الخاص.

٣١- **تبرز** أهمية بذل البلدان الأعضاء لمزيد من الجهود الرامية إلى زيادة حصتهم في الاقتصاد العالمي والتجارة، وذلك من خلال إيجاد سبل ووسائل لتنويع اقتصاداتهم، وتعظيم مجالات التكامل فيما بينهم، وزيادة حجم التجارة البينية والاستثمار فيما بينهم، وتحسين الجودة وزيادة القيمة المضافة لمنتجاتهم، وتطوير الأوضاع المطلوبة تطويراً سريعاً لجذب تدفقات أكبر وأكثر استمراراً للاستثمارات الأجنبية، وذلك ضمن جملة أمور أخرى.

٣٢- **تعهد إلى** مركز أنقرة بالاستمرار في رصد التطورات الاقتصادية على الساحة العالمية وآثارها على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ورفع تقارير عنها إلى الدورة السنوية للكومسيك ومرفق معها مجموعة من التوصيات حول السياسات المتبعة.

ب) تقرير حول الاجتماع الثالث والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

رفع مكتب تنسيق الكومسيك التقرير إلى لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك في اجتماعها الثالث والعشرين.

معلومات مرجعية

٣٣- عقد الاجتماع الثالث والعشرين للجنة المتابعة يومي ٢٩ و٣١ مايو/ آيار ٢٠٠٧ في أنقرة بالجمهورية التركية حيث صاغت اللجنة مشروع جدول الأعمال للدورة الثالثة والعشرين للكومسيك.

قرارات

٣٤- **تأخذ علماً** بالتقرير الذي أعدته لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك المنعقدة في الفترة من ٢٩-٣١ مايو/آيار ٢٠٠٧ **وتعتمد** التوصيات التي أعدتها اللجنة في اجتماعها الثالث والعشرين.

ج) تقرير مرجعي وتنفيذ خطة عمل الكومسيك

- تقرير الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

٣٥- قدمت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تقريراً حول أخر التطورات التي أحرزتها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وأنشطتها المتنوعة في مجال التعاون الاقتصادي.

القرارات

٣٦- **تأخذ علماً** بالتقرير المرجعي الذي أعدته الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي التي تعمل في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري.

٣٧- **تطلب من** الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الاستمرار في رفع مراجعات دورية حول تنفيذ خطة العمل إلى الكومسيك في دوراتها السنوية.

٣٨- **تدرك** أهمية قطاع القطن بالنسبة لاقتصادات العديد من الدول الأعضاء، **وتحث** الدول الأعضاء المعنية على سرعة تنفيذ خطة العمل لقطاع القطن في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٣٩- **تأخذ علماً** بالتقرير الذي أعده مركز أنقرة والذي يأخذ في الاعتبار الاتفاقيات واللوائح القائمة حول التعاون الاقتصادي، والتجاري، والفني فيما يخص احتياجات الدول الأعضاء.

٤٠- **تحث** البلدان الأعضاء التي لم توقع بعد على هذه الاتفاقيات ولم تصادق عليها على سرعة استكمال الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الصدد وتيسير التنفيذ المبكر لها.

٤١- **تطلب من** الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالاشتراك مع مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة تنقيح هذه الاتفاقيات كي تتماشى مع أحدث التطورات في البيئة العالمية التي تتغير بشكل متسارع.

٤٢- **تدعو** البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية، والتي تعمل في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري تحت رعاية الكومسيك، إلى الاستمرار في مد يد العون اللازم في هذا الخصوص إلى الدول الأعضاء.

- الخطة الإستراتيجية لتطوير السياحة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

معلومات مرجعية

٤٣- عقد المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء السياحة في باكو بجمهورية أذربيجان من ٩-١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦.

٤٤- نظم المؤتمر الدولي للسياحة والحرف اليدوية من ٧ – ١٣ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٦ في الرياض بالمملكة العربية السعودية بالاشتراك مع الهيئة العليا للسياحة بالمملكة العربية السعودية، و مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (مركز اسطنبول).

٤٥- عقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بتطوير السياحة من أجل إعداد خطة إستراتيجية لتنمية السياحة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إسطنبول بالجمهورية التركية من ٩ – ١١ مايو / آيار ٢٠٠٧.

٤٦- عقد المؤتمر العلمي الدولي حول دور السياحة في اقتصادات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي يومي ٢١ و٢٢ يونيو / حزيران ٢٠٠٧ في بكاو بجمهورية أذربيجان.

الأنشطة المستقبلية

٤٧- سوف يعقد المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء السياحة في دمشق عام ٢٠٠٨.

٤٨- من المزمع عقد ندوة تطوير تكنولوجيا السياحة الالكترونية في البلدان الإسلامية في مقر الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في دكا بجمهورية بنجلاديش من ١ – ٣ ابريل/ نيسان ٢٠٠٨.

القرارات

٤٩- **تدرك** أهمية السياحة باعتبارها مجالاً للتعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، **وترحب** بالتزام الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي واهتمامهم بهذا المجال كما هو منعكس في انعقاد خمس اجتماعات وزارية ذات الصلة.

٥٠- **تشكر** حكومة الجمهورية التركية لاستضافتها لاجتماع فريق الخبراء الثاني حول تنمية السياحة في اسطنبول، **كما تزجي الشكر إلى** حكومة جمهورية أذربيجان لاستضافتها المؤتمر العلمي الدولي حول دور السياحة في اقتصادات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في بكاو.

٥١- **تطلب من** مؤتمر وزراء السياحة الأخذ في الاعتبار خطة العمل من أجل اتخاذ الخطوات المناسبة، **وتحث** الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على الاشتراك بفاعلية في المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء السياحة والمزمع عقده في دمشق في ٢٠٠٨، **كما تطلب** اتخاذ الخطوات المطلوبة من أجل التنفيذ المبدئي للخطة المذكورة.

٥٢- **تأخذ علماً** بالخطة الإستراتيجية لتطوير السياحة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تم الانتهاء من صياغتها في الاجتماع الثالث لفريق الخبراء، وترفعه إلى المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء السياحة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمزمع عقده في دمشق في ٢٠٠٨ بهدف اعتمادها وتقديمها أمام الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك للحصول على الموافقة الأخيرة. كما طلبت من الجمهورية التركية والجمهورية العربية السورية التعاون جنبا إلي جنب من أجل الإعداد للمؤتمر وتمهيد الطريق أمام تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

- **تقرير لجنة الدورة**

معلومات مرجعية

٥٣- قامت الكومسيك بإعداد واعتماد "إستراتيجية تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" و"خطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة". وقد صادق مؤتمر القمة الإسلامي السابع المنعقد عام ١٩٩٤ على هاتين الوثيقتين. كما كلف مؤتمر القمة الإسلامي السابع الكومسيك بتنفيذ هاتين الوثيقتين وتنقيحهما، عندما تقتضي الضرورة ذلك.

٥٤- تنص آلية متابعة وتنفيذ خطة العمل على ضرورة أن يكون استعراض الحالة الراهنة لتنفيذ خطة العمل بنداً دائماً على جدول أعمال دورات الكومسيك السنوية.

٥٥- وفقا "لآلية متابعة وتنفيذ خطة العمل" انعقدت حتى الآن أربعة اجتماعات قطاعية لفرق الخبراء لتنفيذ خطة العمل، وهي: (١) اجتماع قطاعي لفريق الخبراء بشأن " النقود والأموال و تدفقات رأس المال" عام ١٩٩٧ في تركيا، (٢) اجتماع قطاعي لفريق الخبراء بشأن "التجارة الخارجية" عام ١٩٩٧ ، في باكستان، (٣) اجتماع قطاعي لفريق الخبراء بشأن "التكنولوجيا والتعاون التقني" عام ١٩٩٨ ، في تركيا، (٤) اجتماع قطاعي لفريق الخبراء بشأن "السياحة" عام ٢٠٠٥، في طهران .

٥٦- قام مكتب تنسيق الكومسيك بإعداد دراسة طبقاً لما جاء بالتوصيتين ٢١ و٢٣ الصادرتين عن الاجتماع الثامن عشر للجنة المتابعة بشأن وضع آلية مناسبة للإسراع بتنفيذ التوصيات التي خلص إليها اجتماع فريق الخبراء آنف الذكر من أجل تنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات المعنية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٥٧- استكمل مكتب تنسيق الكومسيك، بعد تلقيه إسهامات المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان الأعضاء فيها، دراسته بعنوان "الآلية التكميلية" ورفعها إلى الدورة التاسعة عشرة للكومسيك في ٢٠٠٣ التي اعتمدتها.

٥٨- تنص الآلية التكميلية على أن لجنة الدورة للكومسيك هي الجهاز المناسب للإشراف على المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتنسيق أنشطتها في الاضطلاع بالمهام المسندة إليها فيما يتعلق بتنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد عقدت لجنة الدورة، في إطار المهام الجديدة الموكلة إليها، احد عشر اجتماعا إلى الآن.

٥٩- قام المعهد التركي لبراءات الاختراع والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، بتنظيم المؤتمر الأول "للتعاون الفني بين مكاتب الملكية الصناعية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" باعتباره أحد المشروعات المستمرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في أنقرة في الفترة من ١٤-١٦

ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ . وقد انعقد المؤتمر الثاني في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في الفترة من ١١-١٣ يوليو/ تموز٢٠٠٧ .

٦٠- اعتمدت الكومسيك في دورتها الثانية والعشرين التوصيات الصادرة عن لجنة الدورة، وأوصت بتوزيع مقترحات المشروعات من خلال الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

القـــرارات

٦١- **ترحب** بالتقدم الذي تم إحرازه في بعض مشروعات الكومسيك التي قامت لجنة الدورة الحادية عشرة بالنظر فيها، وتلاحظ أن بعض المشروعات لم يتم تنفيذها أو إحراز أي تقدم بصددها نتيجة لغياب الاهتمام بها... إلخ، **وتقرر** إلغاء المشروعات الواردة في التقرير الخاص بالاجتماع الحادي عشر للجنة الدورة.

٦٢- **تطلب** من المؤسسات التنسيقية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأصحاب المشروعات بذل الجهود اللازمة للتعجيل بتنفيذ هذه المشروعات ، كما **تدعو** كافة الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اقتراح مشروعات وبرامج جديدة، من خلال لجنة الدورة، بغية إثراء جدول أعمال الكومسيك.

٦٣- **ترحب** بإعلان البنك الإسلامي للتنمية بأنه يتم النظر في التمويل الكامل لدراسة الجدوى الخاصة بمشروع " شركة طيران تربوفران الإقليمية للطيران المتوسط المدى" الذي تقدمت به مؤسسة توساش التركية لصناعات الطيران.

٦٤- **تأخذ علما** بالتقرير المقدم من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول سير العمل بلجنة المشروعات الإقليمية المعنية بـــ" التنمية السياحية المستدامة في شبكة للمتنزهات عبر الحدود والمحميات في غرب أفريقيا"، **وتدعو** الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وبالتحديد البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، إلي المشاركة بشكل فعال في هذا المشروع و/أو تقديم الدعم اللازم له.

٦٥- **تدعو** الدول الأعضاء والمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة ألا وهي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى تنفيذ خطة الأعمال التي أعتمدها المؤتمر الثاني المنعقد في الدار البيضاء في يوليو/تموز ٢٠٠٧ حول "التعاون الفني بين مكاتب الملكية الصناعية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" بالتنسيق مع المعهد التركي لبراءات الاختراع، ورفع تقرير حول سير العمل إلي الكومسيك وغيرها من المحافل المعنية التابعة للمنظمة.

٦٦- **تؤكد من جديد** الحاجة الملحة إلى تطوير مشاريع إقليمية تتولاها مجموعة من الدول الأعضاء في إقليم معين، بغية حشد دعم المؤسسات الإقليمية بناءً على ذلك، **وتشدد** على أهمية ضمان المشاركة الفعالة للتجمعات الإقليمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي، ومجلس

التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في الاجتماعات المستقبلية لفرق الخبراء.

٦٧- **تحيط علما** بالتقرير الصادر عن الاجتماع الحادي عشر للجنة الدورة، **وتوافق** على التوصيات الواردة فيه.

٦٨- **تجدد دعوتها** للدول الأعضاء لاتخاذ التدابير اللازمة حتى تشارك بشكل أكبر في أنشطة الأجهزة الفرعية لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات المتخصصة والتابعة له.

٦٩- **تطلب من** لجنة الدورة أن تنظر في إلغاء المشاريع التي لم يتم إحراز أي تقدم بصددها.

توسيع التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (البند الخامس من جدول الأعمال)

أولاً: تقارير البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بشأن توسيع التجارة البينية فيما بين أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي (البند ٥-١ من جدول الأعمال)

٧٠- قدم البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة على تقاريرهم بشأن توسيع التجارة البينية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

معلومات مرجعية (البنك الإسلامي للتنمية)

٧١- يعد أحد أهم العوامل التي تعوق حركة التجارة البينية بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي ضعف أو غياب علاقات المراسلة بين بنوك دول منظمة المؤتمر، إذ أنهم لا يميلون إلى المخاطرة نظراً لعجزهم عن فهم نظرائهم ومغالاتهم في الاعتماد على التقارير الخاصة بمخاطر الإقراض التي تصدرها وكالات التصنيف الدولية.

٧٢- من بين الأحداث الهامة لبرنامج تمويل التجارة الخاص بالبنك الإسلامي للتنمية تفويضات مؤتمر قمة طهران المنعقد في عام ١٩٩١ (نسبة المستهدف ١٣% في عام ٢٠٠٢)، وإعلان مكة لعام ٢٠٠٥ (بمستهدف نسبته ٢٠% بحلول عام ٢٠١٥)، وموافقة مجلس محافظي إدارة البنك الإسلامي للتنمية على إنشاء المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة في اجتماعه السنوي بماليزيا في عام ٢٠٠٥.

٧٣- بلغ إجمالي تمويل التجارة من جانب البنك الإسلامي للتنمية، منذ عام ١٩٧٧ (١٣٩٧ هـ) إلى الآن، نحو ٢٧ مليار دولار، بنسبة ٧٥% تقريباً لتمويل التجارة البينية. وقد وصل المبلغ المعتمد في ٢٠٠٦ (١٤٢٧ هـ) ٢,٨ مليار دولار.

٧٤- ومن بين الإنجازات التي حققها برنامج تمويل التجارة الخاص بالبنك الإسلامي للتنمية ما يلي:

أ- سجل سداد جيد، بمتأخرات (القروض المتعثرة) تقدر بنحو ٢%، كما وصل الاستغلال السليم نحو ٦٥-٧٠% من معدل السداد.

ب- دالة قيمة مضافة لخطابات الاعتماد لنظام التعهد الثابت بالسداد من خلال البنك الإسلامي للتنمية، والتي تعمل على تخفيض تكاليف التشغيل.

ج- تيسير نمو شبكة البنوك المراسلة.

د- استخدام التمويل المهيكل كأحد إجراءات تخفيف حدة المخاطر في الدول الأعضاء الأقل نمواً (أفريقيا جنوب الصحراء). وفي عام ١٤٢٧ هـ، بلغ معدل الموافقات نحو ١٤٠ مليون دولار، كانت تعطى أساساً مقابل تحويل متحصلات التصدير وإدارة ضمانات القروض. ويقوم البنك الإسلامي للتنمية بالنظر في تمويل التعاملات المالية في مقابل عوائد البضائع والمخازن معلقاً أهيمة أكثر على التقليل من مخاطر هذه العملية.

هـ- تقاسم المخاطر من خلال التمويل الجماعي/التمويل المشترك قصير الأجل للتجارة الذي يقوم على ترتيبه البنك الإسلامي للتنمية. ويستخدم البنك الإسلامي للتنمية وضعيته كأحد بنوك الفئة الأولى لتكون بمثابة جسر لحشد الاعتمادات من بنوك منظمة المؤتمر الإسلامي في البلدان الغنية بالموارد لتنتفع بها الدول الأعضاء الأقل نمواً. كما تقدم البنوك البلدان الغربية أيضاً دعماً جيداً. و حالياً،يصل ما يتم جمعه من السوق إلى أكثر من مليار دولار سنوياً.

القرارات

٧٥- **تأخذ علماً** بجهود البنك الإسلامي للتنمية في إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، وهى كيان جديد مستقل لتمويل التجارة يتبع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، على أن يكون رأس المال المنصوص عليه للمؤسسة ٣ مليار دولار ورأس ماله المكتتب فيه ٧٥٠ مليار دولار، وسوف تبدأ أنشطتها في عام ١٤٢٩ هـ ، **وتدعو** الدول الأعضاء أن تدعم تأسيس تلك المؤسسة وأنشطتها التجارية.

٧٦- **تدعو** الدول الأعضاء لاستكمال إجراءات المصادقة الخاصة بعقد اتفاق المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة في أقرب وقت ممكن، لتمكين المؤسسة من بدء أنشطتها.

٧٧- **كما تأخذ علماً** بما يبذله البنك الإسلامي للتنمية من جهود موازية من أجل زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك من خلال تمويله للمشروعات المتصلة بالتجارة وما يقدمه من مساعدات فنية، **وتحث** الدول الأعضاء على دعم برنامج *المؤسسة الإسلامية للتأمين على الاستثمار وائتمان الصادرات*، وغير ذلك من الخطط الداعمة للبنك الإسلامي للتنمية والتي تهدف إلى تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة

المؤتمر الإسلامي.

٧٨- **تدعو كل من:**

أ- الدول الأعضاء الأغنى في منظمة المؤتمر الإسلامي والبنوك التابعة لمساعدة تعزيز القدرات التجارية والاستثمارية للدول الأعضاء الأقل نمواً.

ب - البنوك العاملة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للعب دوراً أكبر في الإسراع بالتجارة البينية. ويشمل ذلك دعم التمويل الجماعي/التمويل المشترك الذي ينظمه البنك الإسلامي للتنمية.

ج - أصحاب المصالح الآخرين لدعم دور البنك الإسلامي للتنمية كعامل مساعد في توسيع التجارة البينية لتحقيق نسبة المستهدفة وهي ٢٠% والتي تم تحديدها وفقاً لإعلان مكة ٢٠٠٥.

د - بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز الروابط التجارية أيضاً مع غيرها من البلدان غير المنتمية للمنظمة مثل الهند والصين ، والتي يعيش فيها أعداداً ضخمة من المسلمين.

٧٩- **تطلب من** البنك الإسلامي للتنمية أن يواصل تقديم المعونة الفنية بغية بناء القدرات في الدول الأعضاء.

٨٠- **تأخذ علماً** بالتقرير السنوي للمركز الإسلامي لتنمية التجارة لعام ٢٠٠٧حول "التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، كما لاحظت مع الارتياح أن نصيب الدول الأعضاء في التجارة العالمية وصل إلى ٨,٥% من حجم التجار العالمي وسجلت التجارة البينية بين دول المنظمة نتائج إيجابية حيث سجلت حصة التجارة البينية للمنظمة بالمقارنة بنسبة التجارة الكلية تطوراً إيجابياً بارتفاعها من ١٤,٥% في ٢٠٠٤ إلى ١٥,٥% في عام ٢٠٠٥.

٨١- **تطلب** من الدول الأعضاء أن تواظب على تزويد المركز الإسلامي لتنمية التجارة ببيانات عن إحصائيات التجارة والاستثمار ولوائحهما.

٨٢- **تعهد إلى** البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة متابعة موضوع التوسع في التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتقديم تقرير بشأنها إلى الكومسيك والمحافل الأخرى في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ثانيًا: اجتماعات ممثلي القطاع الخاص في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي (البند ٥-٢ من جدول الأعمال)

معلومات مرجعية

٨٣- عمدت الغرفة الإسلامية إلى توسيع مجال أنشطتها أمام القطاع الخاص واضعةً احتياجاته في الاعتبار. وعليه، تعقد الغرفة، بالإضافة إلى "اجتماعات القطاع الخاص"، منتديات وورش عمل لسيدات الأعمال في البلدان الإسلامية والوفود التجارية، كما تعمل على

تنظيم المعارض التجارية. ويعد الهدف من وراء هذه المؤتمرات والأنشطة خلق فرص لتكوين شبكات تهدف إلى تحقيق التفاعل المباشر بين الأفراد. علاوة على ذلك، فقد تم تحسين مهارات القطاع الخاص، من خلال عقد المؤتمرات وورش العمل هذه، من أجل مسايرة السوق العالمي، ويجري كذلك نقل التكنولوجيا، حسب الحاجة.

٨٤- قدمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة تقريرها حول أنشطتها المتعددة فيما يتعلق بالقطاع الخاص، وتقريرها الخاص بـ"ورشة العمل حول تسويق وتعبئة المنتجات الزراعية" و "المؤتمر الاقتصادي والثقافي والسياحي الإسلامي الدولي الثاني".

٨٥- أكد تقرير ورشة العمل على الحاجة الملحة لتنظيم سلسلة من ورش العمل الإقليمية/القومية للتدريب على بدء وإدارة المشروعات الصغيرة بنجاح والمحافظة عليها، وتعزيز القدرات في مجالات تنظيم المشروعات وتنمية الموارد البشرية وتنمية التجارة الدولية والتصدير وتكنولوجيا معالجة المنتجات الحيوانية وتسويق وتعبئة الأغذية الحلال والأسماك والمنتجات السمكية وإقامة صوب زراعية.

٨٦- أقر تقرير المؤتمر الاقتصادي والثقافي والسياحي الإسلامي الدولي الثاني الروابط الأساسية بين التجارة والاستثمار والسياحة والثقافة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وقد دعت التوصيات إلى الحاجة لاستعراض السياسات الحكومية لتطوير وتعزيز الأنشطة الاقتصادية والثقافية والسياحية باعتبارها حافزاً لتحقيق التقدم الاقتصادي في الدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٨٧- وأعلمت اللجنة أيضاً بما أحرز من تقدم في خطة عمل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والتي تعد آلية تستطيع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة من خلالها تنفيذ المهام الموكلة إليها من خلال برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

الأنشطة المستقبلية

٨٨- قدمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة قائمة بأنشطتها المستقبلية لعام ٢٠٠٨

- المنتدى الثالث لسيدات الأعمال في الدول الإسلامية في الدوحة، بدولة قطر، في الفترة من ١٣-١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، تحت الرعاية الكريمة لصحابة السمو الملكي الشيخة موزة بنت ناصر آل مسند، قرينة صاحب السمو أمير دولة قطر.
- المؤتمر الثالث للاستثمار والخصخصة المزمع عقده في طهران – إيران، في الفترة من ١٧-١٩ فبراير/شباط ٢٠٠٨.
- الاجتماع السادس لفريق العمل الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة من ٢٤-٢٦ مارس / آذار ٢٠٠٨ في لاهور.

- ورشة عمل حول "تعزيز تصنيع صادرات المنتجات السمكية ذات القيمة المضافة" في جمهورية بنين في مارس/آذار ٢٠٠٨.
- ورشة عمل حول "تصنيع القهوة" في أوغندا، مارس/آذار ٢٠٠٨.
- ورشة عمل عن "البلاط المصنع يدوياً" بمدينة لاهور، في باكستان، أبريل/نيسان ٢٠٠٨.
- ورشة عمل عن "المشروعات الصغيرة لتصنيع الأغذية" في إسلام أباد، باكستان، أبريل/نيسان ٢٠٠٨.
- ورشة عمل حول "التخزين" المزمع عقدها في البوسنة والهرسك، في مايو/آيار ٢٠٠٨.
- منتدى وورشة العمل التدريبية بشأن "التدريب على إدارة الحضانات في البلدان الإسلامية"، في أنقرة – جمهورية تركيا، أغسطس/آب ٢٠٠٨.
- ورشة عمل عن "تجهيز بذور الزيوت لصالح صغار المنتجين"، في المنطقة الأفريقية، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨.
- ورشة عمل التصنيع الزراعي تحت عنوان "الجوافة" المقرر عقدها في نيجيريا، في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨.
- المنتدى الرابع لسيدات الأعمال في دمشق – سوريا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨.
- ورشة عمل عن"القدرة التنافسية للصادرات" في لبنان، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨.
- اجتماع القطاع الخاص الثاني عشر للغرفة الإسلامية في ٢٠٠٨.
- المؤتمر الاقتصادي والثقافي والسياحي الإسلامي الدولي الثالث في ٢٠٠٨.

قـــرارات

٨٩- **تأخذ علماً** بالمجهودات المبذولة من جانب الغرفة الإسلامية بصفتها الممثل الرئيسي للقطاع الخاص في البلدان الإسلامية من خلال توسيع قاعدة الأنشطة التي تقوم بها لتحقيق مصلحة أكبر للقطاع الخاص من خلال أنشطتها الخاصة بالتمكين الاقتصادي، وتيسير التجارة، وبناء القدرات، وتضييق الفجوة المعلوماتية.

٩٠-**تأخذ علماً** ببرنامج العمل العشري الخاص بالغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ومشاريعه، مثل منظمة الزكاة العالمية، وصندوق الوقـــفـــيـــات، وبنك الأعمار، وشركة تطوير البنية التحتية و**تحث** كافة الدول الأعضاء والقطاع الخاص على تيسير تفعيل الآليات المحددة في الخطة المذكورة كما جاء في إعلان مكة وبرنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٩١-**تؤكد من جديد** على دعمها، وتدعو الدول الأعضاء إلى التعاون وتقديم الدعم اللازم للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بغية إصدار شهادات فيما يتعلق بالجودة والمعاملات الأخلاقية من أجل التصدي لتحديات العولمة.

٩٢- **تشيد** بالجهود التي تبذلها الغرفة الإسلامية للتجارة الصناعة لسد الفجوة المعلوماتية من أجل تيسير التجارة وتقديم المعلومات التجارية بإنشاء منبر إلكتروني على شبكة الإنترنت تحت اسم "شبكة معلومات سيدات أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي"، وتصميم نظام (SS-GATE) للتعاون بين دول الجنوب المعني لتبادل الأصول والأسهم والتكنولوجيا والموارد المالية فيما بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء بنك معلومات خاص بالغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

٩٣- **تأخذ علماً** بما تم إحرازه من تقدم في تنفيذ المشروع المعني بـــ "التدريب على إدارة الحضانات في الدول الإسلامية"، وترحب بتنظيم ورشة العمل التدريبية في أبريل/نيسان ٢٠٠٨، والمنتدى في ٢٠٠٩.

٩٤- **تدعو** كافة مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي، والغرف القومية لتقديم الدعم الكامل لمبادرات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة المتعلقة بتطوير القطاع الخاص وتشجيع أعضائها على حضور كافة المحافل التي تنظمها الغرفة لتعزيز التجارة البينية والاستثمار ودعم التعاون والتكامل الاقتصاديين بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

ثالثا: المعارض التجارية في البلدان الإسلامية

(البند ٥-٣ من جدول الأعمال)

٩٥- قدم المركز الإسلامي لتنمية التجارة تقريراً بشأن التقدم الذي تم إحرازه في الإعداد للأنشطة القادمة الخاصة بإقامة معارض تجارية.

أنشطة مستقبلية

٩٦- سوف ينظم المعرض التجاري الحادي عشر للدول الإسلامية في داكار، بجمهورية السنغال، بالتعاون مع المركز الدولي للتجارة الخارجية بالسنغال، في الفترة من ٢١-٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧. ويشير تقرير المركز إلى تأكد مشاركة ٣٢ دولة في المعرض حتى الآن.

٩٧-كما سوف ينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة المعرض الثاني للسياحة للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في بيروت، بالجمهورية اللبنانية، في ٢٠٠٨، والمعرض الثالث للسياحة للدول الأعضاء والذي سوف يعقد في مصر عام ٢٠٠٩.

٩٨-سوف يجري تنظيم المعرض الثاني للأعمال الزراعية للدول الأعضاء في إيران بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة.

٩٩- سوف ينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة معرضاً متخصصاً وورشة عمل للعرض والطلب عن "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" في دولة الإمارات العربية المتحدة (إمارة الشارقة).

القـــرارات

١٠٠- **تأخذ علماً** بإعتـــذار جمهورية العراق عن استضافة المعرض التجاري الثاني عشر للبلدان الإسلامية المزمع عقده مبدئياً في عام ٢٠٠٨.

١٠١- **ترحب** بعروض جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا باستضافة النسختين الثانية عشر والثالث عشر للمعرض التجاري للبلدان الإسلامية في ٢٠٠٨ و٢٠١١ على الترتيب.

١٠٢- **ترحب أيضاً** بعروض الجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية إيران الإسلامية باستضافة المعرض السياحي الثاني والثالث والرابع والخامس على التوالي، في أعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٠ و٢٠١٢ و٢٠١٤، **وتدعو** الدول الأعضاء بالمشاركة في المعارض السياحية مشاركة فعالة.

١٠٣- **تدعو** الجمهورية اللبنانية إلى تأكيد استضافتها للمعرض السياحي الثاني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قبل تاريخ ٣١ ديسمبر/كانون الثاني ٢٠٠٧ حتى يتمكن المركز الإسلامي لتنمية التجارة من تنظيم هذا المعرض في موعده، **وتطلب** من المركز الإسلامي لتنمية التجارة متابعة هذه المسألة.

١٠٤- **تطلب من** المركز الإسلامي لتنمية التجارة عقد معارض تجارية حسب القطاعات واستخدام الخبرات المهنية في هذه الأنشطة.

١٠٥- **تطلب من** المركز الإسلامي لتنمية التجارة إعداد تقارير دورية عن سير العمل في المعارض التجارية للبلدان الإسلامية، وكذلك عن المعارض السياحية الخاصة بالدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من المعارض المتخصصة ورفعها إلى دورات الكومسيك ومحافل منظمة المؤتمر ذات الصلة.

١٠٦- **تأخذ علماً** بأن المعرض التجاري ومنتدى الأعمال الخاص بالاتحاد الإسلامي لرجال الأعمال (موسياد) سوف يعقد بالتزامن مع الدورة الرابعة والعشرين للجنة الكومسيك **ويطالب** الدول الأعضاء بالإعلان عن هذا المؤتمر في بلادهم لتحقيق مشاركة أعرض من القطاع الخاص.

٤- تقرير لجنة المفاوضات التجارية الخاص بإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (البند ٦ من جدول الأعمال)

١٠٧- أطلعت أمانة لجنة المفاوضات التجارية الدورة على نتائج الجولة الثانية للمفاوضات الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

معلومات مرجعية

١٠٨- اختتمت الجولة الأولى للمفاوضات التجارية في جلستها الخاصة التي عقدت في إطار الدورة الحادية والعشرين للكومسيك. وقد شاركت الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية مشاركة فعالة في تلك الجولة. كما شاركت بصفة مراقب في الاجتماعات المذكورة

بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تمثل الدول الأعضاء في المنظمة فحسب؛ ألا وهي منظمة التعاون الاقتصادي، ومجلس التعاون الخليجي.

١٠٩- وفي ختام الجولة الأولى، انتهت لجنة المفاوضات التجارية من آلية خفض التعريفة الجمركية الواردة في بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاص بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) والذي يغطي أيضا الحواجز شبه الجمركية وغير الجمركية. ويقوم البريتاس بوضع أهداف محددة لخفض التعريفة الجمركية وفقا لجدول زمني.

١١٠- وافقت الكومسيك، في دورتها الحادية والعشرين، على البريتاس وطرحتها للتوقيع والمصادقة من قبل الدول الأعضاء. وحتى منتصف مايو/ آيار ٢٠٠٧، قامت عشر دول أعضاء بالتوقيع على البريتاس ألا وهي بنجلاديش، والكاميرون، ومصر، والأردن، وماليزيا، وباكستان، وسوريا، وتونس، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة؛ في حين قامت دولتان من الأعضاء بالتصديق عليه، وهما الأردن وماليزيا.

١١١- رحبت الكومسيك، في دورتها الحادية والعشرين بالقرار الصادرعن لجنة المفاوضات التجارية بشأن تدشين الجولة الثانية من المفاوضات التجارية في ٢٠٠٦. تستشرف كل من اتفاقية الإطار والبريتاس جولات متتابعة من المفاوضات التجارية من أجل تعميق وتوسيع نطاق نظام التجارة فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة.

١١٢- تدعو الخريطة الاسترشادية الخاصة بتنفيذ برنامج العمل العشري إلى ضمان تنفيذ البريتاس، وتدشين الجولة الثانية من المفاوضات التجارية تحت مظلة نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتشير الخريطة الاسترشادية إلى أن كلا من الكومسيك و الأمانة العامة للمنظمة ستعتمد التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف، كما تدعو الأمانة العامة للمنظمة إلى حشد الإرادة السياسية من أجل التوقيع والمصادقة على البريتاس.

١١٣- رحب الاجتماع الثالث والثلاثين لوزراء خارجية الدول الإسلامية بقرار الدورة الحادية والعشرين للكومسيك بتدشين الجولة الثانية للمفاوضات التجارية في ٢٠٠٦ وحثت الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية على توقيع (بريتاس) في أقرب وقت ممكن.

١١٤- كما أوصى الاجتماع الثالث والثلاثون أن يفتتح وزراء تجارة الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية الجولة الثانية للمفاوضات التجارية في اجتماع وزاري خاص للتعبير عن إرادتهم السياسية لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ولتعجيل عملية المصادقة على (بريتاس) ولرسم خريطة استرشادية للجولة الثانية.

١١٥- قام وزراء تجارة الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية بتدشين الجولة الثانية يوم ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦ في اسطنبول. وقد حدد الإعلان الوزاري، الذي تم اعتماده خلال هذا الاجتماع، التاريخ المستهدف للانتهاء من انشاء وتفعيل نظام الأفضليات التجارية ليكون في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

١١٦- أكدت الدورة الثانية والعشرين للكومسيك، والاجتماع الرابع والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية على أن كلا من اتفاقية الإطار الخاصة بنظام الأفضليات التجارية وبروتوكول خطة التعريفة التفضيلية (بريتاس) يمثلان الأساس في تحقيق النسبة المستهدفة للتجارة البينية للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي وهي ٢٠%، والتي حددها برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

١١٧- اختتمت الجولة الثانية من المفاوضات التجارية أعمالها بعد عقد أربعة اجتماعات للجنة المفاوضات التجارية في ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ في أنقرة.

١١٨- وأثناء الاجتماع الثاني لوزراء تجارة الدول الأعضاء في لجنة المفوضات التجارية المنعقد في ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، تم التوقيع على قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية من جانب خمس من الدول الأعضاء وهي جمهورية غينيا، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، والجمهورية التركية، ودولة الإمارات العربية المتحدة .

أنشطة مستقبلية

١١٩- سوف تستضيف الجمهورية التركية اجتماع لجنة المفاوضات التجارية في عام ٢٠٠٨.

قـــرارات

١٢٠- **تعتمد** قواعد المنشأ الخاصة الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

١٢١- **تعرب عن تقديرها** للجمهورية التركية لاستضافتها الجولة الثانية من المفاوضات التجارية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، كما تعرب عن تقديرها لمكتب تنسيق الكومسيك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لأدائهما دور أمانة لجنة المفاوضات التجارية على نحو متميز.

١٢٢- **ترحب** بالعرض المقدم من قبل الجمهورية التركية لاستضافة اجتماع لجنة المفاوضات التجارية في عام ٢٠٠٨، والذي سيدرس الاستعدادت الأخيرة للدول الأعضاء في لجنة المفاوضات قبل تنفيذ نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في المنظمة.

١٢٣- **ترحب** بدولة قطر، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان كأعضاء جدد في لجنة المفاوضات التجارية.

١٢٤- **تصدق** على إنشاء النظام المنشود للأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ووثائقه القانونية، ألا وهي اتفاقية الإطار والبريتاس، في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ باعتبارهم الأساس لتحقيق الهدف الرامي إلى وصول نسبة التجارة البينية في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ٢٠% كما ورد في برنامج العمل العشري.

١٢٥- **تحث** الدول الأعضاء على التوقيع والمصادقة على اتفاقية الإطار، والبريتاس، وقواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في أقرب وقت ممكن، بغية التعجيل بإنشاء نظام الأفضليات التجارية.

٥- المسائل المتعلقة بنشاطات منظمة التجارة العالمية (البند ٧ من جدول الأعمال)

١٢٦- رفع كل من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة التقارير الرقابية الخاصة بهما حول أنشطة منظمة التجارة العالمية.

معلومات مرجعية (البنك الإسلامي للتنمية)

١٢٧- تم تنظيم الدورة الثانية عشرة للسياسة التجارية باللغة العربية في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في الفترة من ١٥ يناير/ كانون الثاني حتى ٢ فبراير/ شباط ٢٠٠٧.

١٢٨- تم تنظيم الاجتماع الاستشاري للبعثات الدائمة للدول الأعضاء بالمنظمة والمنضمة إلى منظمة التجارة العالمية في جينف في ٥ فبراير/ شباط ٢٠٠٧.

١٢٩- قام البنك الإسلامي للتنمية بتنظيم ورشة عمل حول المواضيع المتعلقة بانضمام كومنولث الدول المستقلة إلى منظمة التجارة العالمية في الفترة من ١٣-١٥ مارس/ آذار ٢٠٠٧، في بيشكك، بجمهورية قيرغيزيا.

١٣٠- تم تنظيم ندوة حول "المفاوضات الخاصة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية" للدول العربية المختارة في الفترة من ١-٤ أبريل/نيسان ٢٠٠٧، في دمشق، سوريا.

١٣١- نظم البنك الإسلامي للتنمية، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ورشة عمل حول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا للدول العربية في الرياض، في الفترة من ٤-٦ يونيو/ حزيران ٢٠٠٧.

١٣٢- تم تنظيم الدورة الثالثة عشر للسياسة التجارية باللغة الفرنسية في ليبرفيل ،الجابون، في الفترة من ٤-٢٢ يونيو/ حزيران ٢٠٠٧.

١٣٣- تم تنظيم دورة مكثفة حول مهارات التفاوض التجاري للدول العربية في صنعاء، الجمهورية اليمنية، في الفترة من ١١-١٥ أغسطس/ آب ٢٠٠٧.

١٣٤- نظم البنك الإسلامي للتنمية ندوة حول قواعد منظمة التجارة العالمية في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٤-٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧.

١٣٥- تم تنظيم ندوة حول "المفاوضات المعنية بالزراعة" لكافة الدول الأعضاء بمقر البنك الإسلامي للتنمية في جدة، المملكة العربية السعودية، في الفترة من ٢٩-٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٧.

أنشطة مستقبلية

١٣٦- يعتزم البنك الإسلامي للتنمية تنظيم:

- ورشة عمل حول "مهارات التفاوض التجاري" من أجل فريق التفاوض المعني بإنضمام سوريا الى منظمة التجارة العالمية ، في دمشق من ٢٥-٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧.
- اجتماع استشاري للبعثات الدائمة لدول منظمة المؤتمر الإسلامي الكائنة في جنيف في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٧ وذلك لتبادل الآراء بشأن المرحلة الأخيرة من جولة الدوحة.
- الدورة الرابعة عشرة للسياسة التجارية باللغة الإنجليزية في ماليزيا، في الفترة من ٢٢ يناير إلى ٨ فبراير/ شباط ٢٠٠٨.

١٣٧- يعتزم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بتنظيم ما يلي :

- بالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية ندوة حول "المفاوضات التجارية متعددة الأطراف المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (تريبس)". في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.
- بالتنسيق مع المعهد التركي لبراءات الاختراع ندوة حول "المؤشرات الجغرافية" في أنقرة ٢٠٠٨.

القرارات

١٣٨- **تأخذ علمًا** باستئناف مفاوضات برنامج عمل الدوحة، **وتحث** الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بالمشاركة في تلك المفاوضات بفعالية وذلك لحماية المصالح الخاصة باقتصاداتها، ولاسيما تلك المصالح المتصلة بالزراعة بما في ذلك القطن، والمنتجات الصناعية، والخدمات.

١٣٩- **تحث** الدول الأعضاء ممن لهم بالفعل عضوية في منظمة التجارة العالمية على دعم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمنتديات ذات الصلة التي تنظمها.

١٤٠- **تدعو** البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة وغيرهما من المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى الاستمرار في تقديم المعونة الفنية إلى الدول الأعضاء في سياق المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

١٤١- **تناشد** كل من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لشحذ جهودهما وتنسيقها بغية تعزيز القدرات الإنسانية والمؤسسية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تيسير اندماجها الكامل في النظام التجاري متعدد الأطراف على أساس من المساواة والعدالة. وفي هذا الصدد، **تطلب من** كل من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة تنسيق مواقف الدول الأعضاء داخل إطار منظمة التجارة العالمية بهدف إرساء منهاج مشترك للمفاوضات.

١٤٢- **تعهد إلى** كل من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بمراقبة المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية ورفع تقرير بشأنها إلى الدورات السنوية للكومسيك وغيرها من المحافل المعنية.

٦- التعاون فيما بين بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (البند رقم ٨ من جدول الأعمال)

معلومات مرجعية

١٤٣- انعقد اجتماع المائدة المستديرة حول "تعزيز التعاون فيما بين بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" في اسطنبول في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ مارس/آذار ٢٠٠٥.

١٤٤- أخذت الدورة الحادية والعشرون للكومسيك علمًا بإنشاء منتدى تحت مسمى "منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، وكذا إنشاء لجنتي عمل، هما "اللجنة الفنية" و"لجنة تكنولوجيا المعلومات" كمحصلة لاجتماع المائدة المستديرة المذكور.

القـــرارات

١٤٥- **تطلب من** منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة جهوده للتوصل إلى النتائج المرجوة في اجتماعه المقبل في ٢٠٠٨.

١٤٦- **تطالب** الدول الأعضاء بموافاة بورصاتها بمعلومات حول "منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، بالإضافة إلى الترويج لهذا المنتدى ودعوة البورصات المذكورة للانضمام إليه وإلى اللجان.

١٤٧- **ترحب** بالعرض المقدم من قبل بورصة اسطنبول بالجمهورية التركية لاستضافة اجتماع المائدة المستديرة الثاني لـــ"منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" ، واجتماعات لجنة العمل خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨، وتطلب من الدول الأعضاء تشجيع بورصاتها على المشاركة بشكل فعال في هذا الاجتماع.

١٤٨- كما **ترحب** بالعرض المقدم من قبل بورصتي القاهرة والاسكندرية في جمهورية مصر العربية لاستضافة برنامج تدريب للعاملين يغطي أنشطة سوق رأس المال.

١٤٩- **تأخذ علماً** بالاستعدادات الحالية التي يجريها مركز أنقرة بإطلاق البرامج التدريبية الخاصة ببناء القدرات لصالح هيئات سوق المال والبنوك المركزية في الدول الأعضاء.

١٥٠- **تطلب** من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تقوم، بالاشتراك مع بورصة اسطنبول و مركز أنقرة و المركز الإسلامي لتنمية التجارة و البنك الإسلامي للتنمية، بمتابعة المستجدات الطارئة على هذا الموضوع ورفع تقرير بشأنها إلى الكومسيك في دورتها المقبلة.

٧- برنامج بناء القدرات للتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (البند ٩ من جدول الأعمال)

استعراض تنفيذ "خطة العمل الخاصة باستراتيجية تعزيزالتعاون فيما بين الدول الأعضاء المنتجة للقطن بمنظمة المؤتمر الإسلامي (٢٠٠٧ – ٢٠١١)"

معلومات مرجعية

١٥١- ظلت قضية التخفيف من حدة الفقر في البلدان الأقل نموا وذات الدخل المنخفض الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مدرجة على جدول أعمال العديد من مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية بهدف محو الفقر في تلك البلدان بنهاية العقد المقبل.

١٥٢- وكخطوة ملموسة في هذا الاتجاه، وضعت ماليزيا مؤخراً برنامجا لبناء القدرات في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي للحد من الفقر في البلدان الأقل نموا وذات الدخل المنخفض الأعضاء في المنظمة. وتم تدشين المرحلة الأولى من البرنامج، والمؤلفة من ثلاثة مشاريع استرشادية، في مارس/آذار ٢٠٠٥ بكوالالمبور، ورحبت بها الكومسيك في دورتها الحادية والعشرين. وكانت البلدان الأربعة المستفيدة من المرحلة الأولى من البرنامج هي: إندونيسيا، وبنغلاديش، وموريتانيا، وسيراليون.

١٥٣- دعا كل من المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الثالثة والثلاثين، والكومسيك في دورتها الحادية والعشرين الدول الأعضاء إلى تقديم كافة أشكال الدعم للبرنامج لما فيه من تقدم وتنمية لكافة البلدان الأعضاء.

١٥٤- أخذت الكومسيك في دورتها الحادية والعشرين علما ببرامج بناء القدرات الثمانية التي عرضتها ماليزيا لتنفيذها في الفترة من (٢٠٠٦-٢٠٠٨) في مجالات التجارة، والاستثمار، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتيسير التجارة، وتنمية قدرات المرأة في مجال إدارة الأعمال، والإنتاجية، والمعيارية، وحثت البلدان الأعضاء على المشاركة في هذه البرامج.

١٥٥- أكد مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الاستثنائية الثالثة على أهمية التعاون في مجالات التخفيف من حدة الفقر، وبناء القدرات، ومحو الأمية، واستئصال الأمراض والأوبئة مثل الإيدز والملاريا والسل، كما أكد على الحاجة إلى حشد الموارد اللازمة لتحقيق ذلك الهدف من

خلال تأسيس صندوق خاص داخل إطار البنك الإسلامي للتنمية، وكلفت مجلس محافظي البنك بتنفيذ ذلك.

١٥٦- يكلف برنامج العمل العشري البنك الإسلامي للتنمية بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بإجراء الاتصالات اللازمة مع منظمة الصحة العالمية والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة لوضع برنامج لمكافحة الأمراض والأوبئة يتم تمويله من الصندوق الخاص الذي من المقرر إنشاؤه داخل إطار البنك الإسلامي للتنمية.

١٥٧- يكلف برنامج العمل العشري مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية باتخاذ التدابير اللازمة لرفع رأسماله المصرح به والمكتتب فيه والمدفوع، وذلك من أجل تمكينه من تفعيل دوره في تقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ولتعزيز المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة التي أنشئت مؤخرا داخل إطار البنك الإسلامي للتنمية.

١٥٨- تم إلى الآن تنفيذ ثلاث فعاليات ضمن إطار منظمة المؤتمر الإسلامي تتعلق ببناء القدرات في مجال إنتاج القطن، وهي الاجتماع الأول لفريق الخبراء حول "تعزيز الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية للدول المنتجة للقطن الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، ٢٢-٢٣ مارس/آذار ٢٠٠٥، في جدة، ومنتدى "تنشيط التجارة والاستثمار في قطاع القطن بالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، ١٨-١٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٥، في واجادوجو، والاجتماع الثاني لفريق الخبراء حول "رفع الكفاءة الإنتاجية والتنافسية الدولية للدول المنتجة للقطن الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، ٢٨-٣٠ مارس/آذار ٢٠٠٦، في إزمير، تركيا.

١٥٩- اتفق الخبراء في اجتماعهم الثاني على وضع خطة العمل المنقحة حول التعاون بين بلدان المنظمة في مجال القطن، وقد تمت صياغتها في الاجتماع الأول لفريق الخبراء، لتصل إلى صياغتها النهائية في الاجتماع الثالث للفريق والذي عقد في الفترة من ٩ إلى ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦، في أنطاليا، تركيا، واعتمدتها الكومسيك في دورتها الثانية والعشرين. وأخيرا، صادق عليها المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الرابعة والثلاثين.

١٦٠- طلبت الكومسيك في دورتها الثانية والعشرين من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تقوم، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، بمراقبة الأمور المتعلقة ببرنامج بناء القدرات في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ورفع تقرير عنها للكومسيك في دوراتها السنوية، وكذلك للمنتديات المعنية الأخرى.

١٦١- انعقد منتدى استثمار القطن لمنظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول في الفترة من ١٢-١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧ بمشاركة عدد كبير من رجال الأعمال وممثلي القطاعات.

أنشطة مستقبلية

١٦٢- خطة العمل المحدد لها مدة خمس سنوات من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ سوف تقوم، في منتصف المدة، بمراجعة خطة العمل الخاصة بإستراتيجية تنمية التعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن في ٢٠٠٩.

القرارات

١٦٣- ترحب بعقد منتدى تحسين الاستثمار والتجارة في قطاع القطن فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنعقد في اسطنبول، بالجمهورية التركية، في الفترة من ١٢-١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ بمشاركة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ومركز أنقرة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، وتأخذ علماً بنتائجه ووصياته، وخاصة:

أ- حدد المنتدى مراكز التميز التالية في مجال البحوث المتعلقة بالقطن والمنسوجات لتمثيل الأقاليم الثلاثة على النحو التالي:

- أفريقيا: نيجيريا (معهد البحوث الزراعية، مركز أحمدو بلو الجامعي) والسنغال (على أن تحدد بواسطة الدولة في الوقت المناسب).
- آسيا: باكستان (على أن تحدد بواسطة الدولة في الوقت المناسب) وتركيا (معهد نزيللي لبحوث القطن).
- المنطقة العربية: مصر (معهد بحوث القطن) وسوريا (إدارة بحوث القطن).

ب- إنشاء لجنة توجيهية ولجنة مشروع لدراسة المقترحات الخاصة بالمشاريع إضافة إلى أي مقترحات أخرى يتم تنفيذها في نفس المجال، اتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ متى كان ذلك ضروريا وذا جدوى.

١٦٤- تدعو الدول الأعضاء لدعم خطة عمل القطن الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي وتعزيز التعاون في هذا القطاع الفرعي الهام.

١٦٥- تطلب من الدول الأعضاء المعنية تعيين نقاط الاتصال المعنية بتنفيذ خطة العمل وتحديد مديري موقع منتدى القطن الإلكتروني www.oic-cif.org .

١٦٦- تصادق على التوصيات الصادرة عن منتدى استثمار القطن.

١٦٧- تطلب من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تقوم، بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية، ومركز أنقرة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمركز الإسلامي

لتنمية التجارة بمراقبة تنفيذ خطة العمل ورفع تقرير بشأنها إلى الكومسيك في دوراتها السنوية وغيرها من منتديات منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية.

٨- "تبادل وجهات النظر حول "تمويل الائتمانات متناهية الصغر والتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء" (بند ١٠ من جدول الأعمال)

١٦٨- رفع مركز أنقرة تقريرًا إلى الدورة بشأن النتائج التي خلصت إليها ورشة العمل حول "تمويل الائتمانات متناهية الصغر والتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء" التي انعقدت في اسطنبول، تركيا في الفترة من ٩-١١ يوليو/ تموز ٢٠٠٧، تحت رعاية مركز أنقرة بالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

١٦٩- كما قدم مركز أنقرة وثيقة اختصاصات بشأن الآلية الجديدة لإعداد وتنفيذ جلسات تبادل الآراء، ونتائج الاستبيان الذي قامت بتوزيعه على الدول الأعضاء حول الموضوعات المقترحة لجلسات تبادل الأراء الخاصة بالكومسيك.

معلومات مرجعية

١٧٠- قررت الكومسيك في دورتها الثانية والعشرين أن يكون "تمويل الائتمانات متناهية الصغر والتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء" هو الموضوع الذي يتم بشأنه تبادل وجهات النظر في دورتها الثالثة والعشرين، كما طلبت من مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) تنظيم ورشة عمل بشأن هذا الموضوع بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمات الدولية الأخرى، وذلك قبل الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك، ورفع تقرير بذلك إلى الدورة.

١٧١- طلبت لجنة المتابعة للكومسيك في اجتماعها الثالث والعشرين من مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، بوصفها المؤسسة المنسقة لجلسات تبادل الآراء للكومسيك، استكشاف آراء الدول الأعضاء حول الموضوعات المطروحة لجلسات تبادل الآراء، والتي ستُعقد في أثناء دورات الكومسيك التالية، وذلك عن طريق اجراء استبيان خاص بآراء الدول الأعضاء، وتحليله.

١٧٢- كما طلبت لجنة المتابعة للكومسيك في اجتماعها الثالث والعشرين من مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، إعداد وثيقة اختصاص حول آلية جديدة لإعداد وتنفيذ جلسات تبادل الآراء، ورفعها إلى الدورة التالية للكومسيك من أجل الموافقة عليها.

١٧٣- قام مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) بتنظيم ورشة عمل حول "تمويل الائتمانات متناهية الصغر والتخفيف من حدة

الفقر في الدول الأعضاء" في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩-١١ يوليو/ تموز ٢٠٠٧، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والأمانة العامة للمنظمة، وبمشاركة وفود من مؤسسات التمويل متناهي الصغر، والمؤسسات ذات الصلة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها. وقد اعتمدت ورشة العمل عدة توصيات، وجمعت عددا من المقترحات بشأن مشروعات سيتم رفعها إلى للكومسيك في دورتها الثالثة والعشرين.

القرارات

١٧٤- **أخذت علمًا** بالتوصيات التي خرجت بها ورشة العمل المنعقدة حول "تمويل الائتمانات متناهية الصغر والتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء" وفيما يلي عرض موجز لبعض هذه التوصيات:

- وضع استراتيجية للتمويل متناهي الصغر، في البلدان الأعضاء المعنية بالأمر، وكذلك توفير بيئة مشجعة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، عن طريق – بين جملة أمور أخرى – قيام الحكومات بتولي الاستثمارات وبتوفير الظروف المواتية من أجل ضمان الوصول لعمليات التمويل متناهي الصغر، وتسهيل التشغيل الفعال لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، وذلك بغية تأمين سهولة الوصول إلى المناطق النائية، وخفض تكاليف التشغيل، وضمان نشر أفضل للتوعية.

- وضع إطار تشريعي يساعد على تنمية قطاع التمويل متناهي الصغر عن طريق، بين جملة أمور أخرى، وضع رؤية قومية بالتشاور مع العاملين في مجال التمويل متناهي الصغر، وإعداد نموذج قانون يرسم الخطوط العريضة للدول الأعضاء المعنية للاسترشاد بها، وفقا لظروف التشريعات المحلية الخاصة بهم، وأخذ الأبعاد المستقبلية في الاعتبار، وتنظيم سلسلة من ورش العمل التي تركّز تركيزا خاصا على الجوانب القانونية لقطاع التمويل متناهي الصغر.

- نشر التوعية بتطبيقات التمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء من أجل ضمان توسيع قاعدة الوصول وتحسين الدعم الفني بغية تنمية الموارد البشرية في مجال التمويل متناهي الصغر، وذلك عن طريق تنظيم برامج تدريبية حول الجوانب المفصلة للتمويل متناهي الصغر، بالتعاون مع المسئولين الحكوميين المشتغلين بهذا المجال.

- انشاء صناديق وطنية للدول الأعضاء بالمنظمة من أجل الضخ المبدئي لرؤوس الأموال في مؤسسات التمويل متناهي الصغر، على أن يقوم البنك الإسلامي للتنمية بدراسة أفضل السبل للتعامل مع هذا الأمر.

- تحسين عملية تكوين الشبكات بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء، وإيجاد حضانات لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، وتقديم برامج تمنح درجات علمية في هذا المجال في دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

١٧٥- **تشيد** بمبادرة مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) في جمع المشروعات المقترحة الخاصة "بتمويل الائتمانات متناهية الصغر والتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء"؛ موضوع الجلسة السابقة لتبادل الآراء، والمطروح كذلك للنقاش قبل وأثناء ورشة العمل. تتوافر التفاصيل الخاصة بهذه المشروعات المقترحة في تقرير ورشة العمل.

١٧٦- وفيما يلي موجز لهذه المشروعات المقترحة:

- **انشاء مركز للتمويل متناهي الصغر يتبع لمنظمة المؤتمر الإسلامي**، تكون مهمته كالتالي:

أ) رفع الوعي وزيادة الدعوة للتمويل متناهي الصغر، ولتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء، وتسهيل تنمية الموارد البشرية عن طريق التدريب المهني، وبناء القدرات، وتبادل الخبرات في هذا المجال.

ب) دعم التنمية للإطار القانوني وصياغة السياسة الخاصة بقطاع التمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء وإقامة روابط مع أسواق رأس المال من أجل انشاء صناديق للاستثمار.

- **انشاء شبكة للتمويل متناهي الصغر تتبع لمنظمة المؤتمر الإسلامي** تكون مهمتها تيسير نشر المعلومات بين الدول الأعضاء، وذلك عن طريق تنظيم برامج تدريبية للعاملين في مؤسسات التمويل متناهي الصغر، وترجمة المنشورات المتعلقة بهذا المجال إلى اللغات المحلية، وعقد برامج لتشجيع الأداء الابتكاري في قطاع التمويل متناهي الصغر.

- **انشاء شبكة لوكالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتبع لمنظمة المؤتمر الإسلامي** تكون مهمتها مراجعة، واختيار، وتنفيذ مبادرات التنفيذ الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل تنسيق تبادل خبراء التنمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وتوفير منبر لتبادل المعلومات؛ وتوفيرإمكانية تطوير التكنولوجيا؛ وتعزيز التجارة والمشروعات المشتركة فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ وتطوير سوق إلكترونية فعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء؛ وتنظيم معارض تجارية خاصة بهذه المؤسسات.

- **تطوير برامج لرفع الوعي المالي لدى الفقراء** (المنتفعين من القروض متناهية الصغر) والذي يُقدم مع خدمات التمويل متناهي الصغر، تقوم بتنفيذه مؤسسات التمويل متناهي الصغر، ومنظمات (آبكس)، والمؤسسات الحكومية.

- **تطوير برامج لتوفير المساعدة الفنية من أجل تنمية أعمال مؤسسات التمويل متناهي الصغر** لمساعدتهم على تحقيق الاستدامة من خلال مؤسسات قوية للتمويل متناهي الصغر يدعمها المانحون/المستثمرون، وكذلك الترابط التسويقي. يمكن تحقيق الاستدامة عن طريق الحصول على خدمات للدعم الفني/ الاستشاري في مجال إدارة الموارد البشرية، وتطوير المنتجات، واستراتيجيات التسويق، وإدارة الأزمات، وتدريب العاملين وتطويرهم ورصدهم ورفع تقاريرعنهم والإشراف عليهم.

- **تطوير برامج لتدريب مديري التمويل متناهي الصغر** وذلك في صورة دورات تدريبية عملية وقصيرة تقدم لمديري التمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء بالمنظمة لتنمية مهاراتهم وتحسين جودة الإدارة في قطاع التمويل متناهي الصغر. يقوم بتقديم هذه الدورات شركاء معهد بولدر للتمويل متناهي الصغر والفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقرا (CGAP) حول العالم. يمكن كذلك وضع برامج مشابهة لتلك التي تقدمها الدورات التدريبية من خلال مركز التمويل متناهي الصغر التابع للمنظمة والمقترح انشاؤه في النقاط السابقة، بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والشبكات الإقليمية في الدول الأعضاء بنظمة المؤتمر الإسلامي باللغات والأماكن المناسبة.

- **انشاء برامج تدريب للموظفين العاملين في مجال القروض متناهية الصغر على شبكة الإنترنت** يقوم بإعدادها مؤسسات التمويل متناهي الصغر، ومنظمات (آبكس) الوطنية والإقليمية. ومع نمو قطاع التمويل متناهي الصغر، سيزداد الطلب على العاملين في مجال تلك القروض والذين سيتعاملون مع العملاء الفقراء وجها لوجه. ومن أجل تدريب عدد كاف من الموظفين ليعملوا في مجال القروض، قد يثبت أن البرامج التدريبية على شبكة الإنترنت هي طريقة مثلى للوصول إلى العاملين في مجال القروض في بلدانهم دون الحاجة إلى تعطيل أعمالهم. ستركز هذه الدورات التدريبية على أفضل طرق يمكن من خلالها تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر.

- **بدء مشروعات ترجمة التمويل متناهي الصغر** تقوم بها مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول التي لايشيع فيها استخدام اللغة الانجليزية. وتوجد مادة علمية كافية حول هذا الموضوع تقوم بنشرها الهيئات الدولية مثل الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقرا (CGAP)، ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، ومشروع الميكروسيف لتشجيع الادخار، وغيرها من الهيئات. بيد أنه قد يعجز بعض العاملين في مؤسسات التمويل متناهي الصغر،

نتيجة للمشاكل المرتبطة باختلاف اللغة، عن فهم مثل تلك المواد العلمية. ولذلك فإنه من شأن ترجمة تلك المادة العلمية إلى اللغات المحلية للدول الأعضاء بالمنظمة أن تساعد مؤسسات التمويل متناهي الصغر على تدريب العاملين لديها في بلدانهم.

- **انشاء صناديق لتنمية القرى** كمؤسسة محلية للتمويل متناهي الصغر معتمدة على الذات. كما ستكون مدخرات كل قرية مصدرا للقروض فيها. ستيسر هذه الصناديق حشد المدخرات المحلية واستغلال الموارد البشرية المحلية. سيختار الأعضاء المالكون الخدمات المالية. وستستخدم الأرباح في تغطية التكاليف الإدارية. وتعد الضمانات الشخصية و/أو الجماعية، أو الضمانات المادية ضرورية للحد من المخاطر.

١٧٧- **تدعو** الدول الأعضاء إلى محاولة تنفيذ التوصيات ومشاريع الاقتراحات التي تطرحها ورش العمل عن طريق إظهار إرادة سياسية قوية والتزام عالي المستوى ومستمر.

١٧٨- **تأخذ علما** بنتائج الاستبيان الذي قدمه مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) إلى الدول الأعضاء حول الموضوعات التي طرحتها جلسات تبادل الآراء للكومسيك. وتقوم الدول الأعضاء في هذا الاستبيان بترتيب أولوياتها حول الموضوعات التالية:

الموضوع الأول: تحسين مناخ الاستثمار

الموضوع الثاني: تطبيقات الحكومة الإلكترونية

الموضوع الثالث: نماذج/تطبيقات خاصة بالتدريب المهني وانعكاساتها الاقتصادية

الموضوع الرابع: أثر سياسات سعر الصرف والتنسيق بين العملات على التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

١٧٩- **تدعو** الدول الأعضاء إلى سرعة الرد على الاستبيان الذي قدمه مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) حول الاختيار بين الموضوعات المطروحة لتعزيز الاجراءات ذات الصلة، والانتهاء إلى تحديد أفضل للمجالات التي تحتاجها وتطلبها الدول الأعضاء.

١٨٠- **تقرر** اختيار "تحسين مناخ الاستثمار" موضوعًا لجلسة تبادل وجهات النظر في الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك؛ **وتطلب** من البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع مركز أنقرة (باعتباره المؤسسة المنسقة لجلسات تبادل الآراء) بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات التابعة لها وغيرها من المنظمات الدولية المعنية تنظيم ورشة عمل حول هذا الموضوع، وذلك قبل انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك ورفع تقرير بشأنها إلى دورة الكومسيك المقبلة.

ما يستجد من أعمال (بند ١٢ من جدول الأعمال)

أ – تجديد أعضاء مكتب الكوميسك

١٨١- **توافق** على التكوين الجديد للجنة المتابعة، وهي كالتالي:

١- الجمهورية التركية	الرئيس (دائم)
٢- المملكة العربية السعودية	نائب الرئيس (دائم)
٣- دولة فلسطين	نائب رئيس (دائم)
٤- ماليزيا	رئيس القمة الحالية
٥- دولة الكويت	نائب الرئيس (ممثل للمنطقة العربية)
٦- جمهورية إيران الإسلامية	نائب رئيس (ممثل للمنطقة الأسيوية)
٧- جمهورية الكاميرون	نائب رئيس (ممثل المنطقة الأفريقية)
٨- جمهورية باكستان الإسلامية	مقرر
٩- دولة قطر	عضو المكتب السابق
١٠- جمهورية أندونيسيا	عضو المكتب السابق
١١- جمهورية سيراليون	عضو المكتب السابق

ب- اقتراح مقدم من مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) حول التعليم المهني والتدريب وبرنامج العمل للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

القرارات

١٨٢- تدعم المبادرة التي تقدم بها من مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) حول برنامج التعليم المهني بين الدول الأعضاء بالمنظمة ويكلفه بتشكيل مجموعة استشارية، كما ورد في المقترح، كي تعمل على إعداد الآليات اللازمة لتدشين وتمويل هذا البرنامج.

ج) موعد انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك

١٨٣- **تقـــرر** انعقاد الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة من ١٣-١٥ مايو/آيار ٢٠٠٨، والدورة الرابعة والعشرين للكومسيك من ٢١-٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ في اسطنبول.

١٨٤- **تدعو** الدول الأعضاء إلى موافاة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بتقارير قطرية تعكس خبراتهم بشأن موضوع تبادل الآراء وذلك قبل انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك بوقت كاف.

١٨٥- **تطلب** من لجنة المتابعة، في اجتماعها الرابع والعشرين، صياغة مشروع جدول الأعمال الخاص بالدورة الرابعة والعشرين للكومسيك، وتوصي بموضوعات بديلة يتم تبادل وجهات النظر بشأنها في أثناء دورات الكومسيك اللاحقة.

١٨٦- **تطلب** من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إبلاغ الدول الأعضاء بموعد انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك، والاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة وأن تقوم بتوزيع الوثائق ذات الصلة عليهم وذلك من خلال القنوات الدبلوماسية والمواقع الالكترونية والبريد الالكتروني.

١٨٧- **ترحب** بانشاء موقع الكومسيك على شبكة المعلومات العالمية بعنوان www.comcec.org، **وتطلب** من المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تقدم دراساتها قبل موعد انعقاد اجتماعات الكومسيك بوقت كاف حتى يتمكن مكتب تنسيق الكومسيك من جعل الموقع الإلكتروني أكثر فعالية.

١٨٨- **تطلب** من مكتب تنسيق الكومسيك العمل على وضع آلية لتبسيط جدول أعمال الكومسيك ورفع تقرير إلى الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة.

د) وضع معايير الأغذية الحلال لمنظمة المؤتمر الإسلامي

تقارير مرجعية

١٨٩- قامت الحكومة الماليزية في ٢٠٠٥، في مؤتمر القمة الإسلامي لوزراء الخارجية الثاني والثلاثين الذي عقد في صنعاء، بالجمهورية اليمنية، بالتقدم بمقترح لمعايير الأغذية الحلال. واليوم، وخاصة عند القيام بعمليات تجارة عالمية بين البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ظهرت الحاجة إلى وجود مفهوم مشترك يعرف الحلال من غيره. ويعد هدف وضع معايير الأغذية الحلال هو توفير معيار دولي لإصدار شهادات لمنتجات الأغذية الحلال من أجل الصالح العام للمجتمعات الإسلامية في جميع أرجاء العالم حتى في البلدان غير الإسلامية. ومن ناحية المستهلك، يوجد طلب متزايد على الأغذية الحلال في عملية التجارة العالمية والتي يجب أخذها في الاعتبار على أنها حق من حقوق المستهلك.

القرارات

١٩٠- **ترحب** بعرض الجمهورية التركية لاستضافة الاجتماع التاسع لفريق خبراء منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بتوحيد معايير الأغذية الحلال في مارس/آذار ٢٠٠٨، في الجمهورية التركية بهدف دراسة ووضع معايير الأغذية الحلال الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

شكر وتقدير

١٩١- **تعرب عن شكرها وتقديرها** للدول الأعضاء، ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي وجميع الشركاء المتعاونين الذين قاموا بأداء الأنشطة الوارد ذكرها في هذه القرارات أو الذين قدموا أية إسهامات في تلك الأنشطة.

المرفق
(١١)

الأصل : بالإنجليزية

القـــرار (٢)

بشأن المسائل المتعلقة بتقديم المساعدة الاقتصادية إلى بعض البلدان والشعوب

(اسطنبول، ١٤-١٧ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٧)

إن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المـــؤتمر الاســـلامي (الكومـــسيك)، المنعقدة في دورتها الثالثة والعشرين في اسطنبول من ١٤-١٧ نـــوفمبر / تـــشرين الثـــاني ٢٠٠٧،

تطلب من الدول الأعضاء إرسال تقارير مفصلة إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى حول المساعدات المقدمة للدول الأخرى الأعضاء فى المنظمة كى يتم تجميعها ورفعها إلـــى الدورات السنوية للكومسيك لمتابعة القرارات التى اعتمدت بموجب القرار (٢).

أ - تدابير اقتصادية لدعم دولة فلسطين

إذ تذكر بالقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية بشأن دعم الشعب الفلسطيني؛

وإذ تذكر أيضا بالقرارات السابقة التي اتخذتها اللجنة الدائمة في دوراتها السابقة وفي اجتماعاتها الوزارية واجتماعات اللجان الأخرى؛

وإذ تذكر أيضا بقرارات المؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية لدعم دولة فلسطين؛

وإذ تدين الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني واحتلال الأراضي الفلسطينية، منتهكة بذلك قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة والمعترف بها دولياً، وتطالب بوقف جميع أشكال العدوان وانتهاك المقدسات الإسلامية والمسيحية، وتطالب بالوقف الفوري للحصار المالي المفروض على السلطة الوطنية الفلسطينية،كما تطالب بالانسحاب الفوري لقوات الاحتلال الاسرائيلية من كافة الأراضي الفلسطينية، ووقف الاعتداءات على الشعب الفلسطيني، والإصرار على فرض إقامة الجدار العازل على الأراضي الفلسطينية، رغم المعارضة الدولية الشديدة لذلك؛

وإذ تلاحظ الدور الذي تضطلع به السلطة الوطنية الفلسطينية في كل مدنها وقراها ومخيماتها، بما فيها القدس الشرقية، من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني وإعادة بناء الاقتصاد الوطني؛

١- **تناشد** اللجنة الرباعية إرسال قوات لحفظ السلام لضمان تنفيذ خطة الخريطة الاسترشادية.

٢- **تعرب** عن تقديرها العميق للمساعدة المقدمة من بعض الدول الأعضاء والأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٣- **تشيد** بالجهود التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية في الأرض الفلسطينية، وفي مخيماتها من أجل إعادة بناء ما دمره الاحتلال الإسرائيلي، وبالصمود الفلسطيني في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية **وتحث** الدول الأعضاء والجهات الأخرى ذات الصلة بمضاعفة جهودها ومساعداتها لإعادة بناء الاقتصاد الوطني وتطويره ودعمه.

٤- **تعرب** عن تقديرها البالغ للمساعدات المقدمة من بعض الدول الأعضاء إلى الشعب الفلسطيني من أجل بناء اقتصاده الوطني. **تحث** الدول الأعضاء والأجهزة ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى الإسراع بتقديم المساعدات المطلوبة والمقررة لمساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني لبناء اقتصاده الوطني، والعمل على دعم مؤسساته الوطنية، خاصة بعد أن تعرضت البنية التحتية لهذه المؤسسات إلى التدمير الشامل من قِبَل قوات الاحتلال الاسرائيلي.

٥- **تؤكد مجدداً** القرارات السابقة التي تهدف إلى تقديم كل أشكال الدعم والعون والمساعدة الاقتصادية والفنية والمادية والمعنوية لدعم الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية وإعطاء الأفضلية للمنتجات الفلسطينية في الاستيراد والإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.

٦- **تحث** رجال الأعمال والمستثمرين في الدول الأعضاء على الإسهام في تنفيذ المشروعات الاقتصادية والصناعية والزراعية ومشاريع الإسكان في الأراضي الفلسطينية من أجل بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها الوطنية في تنفيذ برامجها الإنمائية في المرحلة القادمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

٧- **تهيب** بالدول الأعضاء توفير فرص عمل للأيدي العاملة الفلسطينية، نظراً للظروف القاسية التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي على الواقع المعيشي للشعب الفلسطيني. وذلك لدعم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني والقضاء على البطالة.

٨- **تحث** أيضاً الدول الأعضاء على عقد اتفاقات ثنائية مع منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية في المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية للنهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني.

٩- **تحث** جميع الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى المبادرة إلى تقديم معونات عاجلة سعياً إلى إقامة اقتصاد وطني فلسطيني قوي ومستقل.

١٠- **تطلب** من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة الجهود اللازمة لتنفيذ القرارات السابقة التي تم اعتمادها دعماً لدولة فلسطين، وتقديم تقرير سير العمل إلى الكومسيك في دورتها القادمة بشأن ما تم تنفيذه من هذه القرارات.

ب – مساعدة لبنان

إن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي، الكومسيك،

إذ تستذكر القرار رقم 13/10-EC(IS) – ق (ق.ا.) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي.

وإذ تستذكر القرار (3/34-E) الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

وإذ تستذكر كذلك الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، في صيف ٢٠٠٦ وما تسببت فيه من أضرار وخسائر في الأرواح والممتلكات، وانعكاسات ذلك على الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان.

وإذ تقدر الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية لتحقيق الأمن والاستقرار، وبسط سلطتها، بموجب القرار رقم (١٧٠١) لعام ٢٠٠٦ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإعادة الإعمار، وتوفير احتياجات المواطنين اللبنانيين في المناطق التي كانت واقعة تحت نير الاحتلال الإسرائيلي؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي يواجهها المواطنون اللبنانيون المقيمون في المناطق التي كانت تحتلها إسرائيل والمناطق المجاورة؛

وبعد أن اطلعت على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

١- **تعرب** عن تقديرها للدول الإسلامية والعربية للمساعدات المقدمة في إطار المؤتمر الدولي لدعم لبنان (باريس ٣) وتدعوها إلى مواصلة دعم جهود الحكومة اللبنانية في هذا الصدد.

٢- **تعرب** عن تقديرها للمساعدات المقدمة من الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٣- **تدين** الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان وآخرها خلال الصيف الفائت، وكذلك استمرار إسرائيل في الامتناع عن الانسحاب من أجزاء من الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا، إلى ما وراء الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً.

٤- **تدين** إسرائيل لرفضها تسليم خرائط شاملة للألغام الأرضية التي زرعتها في مناطق مختلفة من الجنوب والبقاع الغربي والتي تشكل خطراً بالغاً على حياة المدنيين، **وتدين أيضا** إسرائيل لاحتجاز معتقلين لبنانيين في سجونها.

٥- **تدعو** المجتمع الدولي إلى دعم قوات اليونيفيل لتحقيق مهمتها، **وتحث** إسرائيل على الالتزام الصارم بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ والقرارات الدولية ذات الصلة.

٦- **تؤكد** مساندة لبنان في حقه السيادي في ممارسة خياراته السياسية ضمن الأصول والمؤسسات الدستورية آخذة بعين الاعتبار حقه في إقامة علاقات مع الدول الشقيقة والصديقة على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال، ولمصالحه الوطنية، وحسن الجوار، والمساواة، والندّية.

٧- **تدين** الإعتداءات الإسرائيلية المتعمدة على المرافق العامة والبنية التحتية في لبنان وتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذا العدوان وتداعياته، كما أنها تحملها مسؤولية تعويض جمهورية لبنان والمواطنين اللبنانيين عن الخسائر الفادحة التي تكبدها الإقتصاد اللبناني.

٨- **تؤكد من جديد** توصياتها السابقة الخاصة بضرورة تقديم مساعدات مالية وإنسانية وعينية متنوعة إلى لبنان في ضوء احتياجاته في المجالات الاقتصادية والتقنية والتدريب. **وتكرر الدعوة** إلى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية للتحرك بشكل عاجل وفعال للمساهمة في إعادة إعمار ما

دمره الاحتلال الإسرائيلي والتجاوب مع الدعوة لعقد مؤتمر للدول المانحة لهذا الغرض.

٩- **تدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم تسهيلات إستثنائية لدخول الإنتاج اللبناني إلى أسواقها دون أية عوائق دعماً لاقتصاده الذي يعتبر الركيزة الأساسية لصموده وتصديه للعدوان الإسرائيلي.

١٠- **تطلب** من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة للكومسيك.

ج - مساعدات اقتصادية لجمهورية ألبـــــانيـــا

إذ تذكر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (18/10-EC)، والمؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية، والدورة الثانية والعشرين للكومسيك؛

١- **تعرب عن تقديرها العميق** للمساعدة المقدمة من بعض الدول الأعضاء ومن الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- **تعرب** عن مساندتها القوية لشعب ألبانيا الذي يواجه صعوبات اقتصادية كبرى في المرحلة الحالية لانتقاله إلى اقتصاد السوق.

٣- **تحث** الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية على تقديم مساعدة اقتصادية سخية إلى ألبانيا، حتى تتمكن حكومة ألبانيا من تنفيذ برنامجها الإنمائي بنجاح.

٤- **تطلب** من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة الكومسيك المقبلة.

د - مساعدة الاقتصادية لجمهورية كوت ديفوار

إذ تستذكر القرارات ذات الصلة التى أقرها المؤتمر الإسلامى الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الثانية والعشرين للكومسيك؛

وإذ تنظر على وجه الخصوص فى القرار القاضى بإنشاء صندوق خاص للمساعدة فى جهود إعادة تعمير فى كوت ديفوار؛

وإذ تنظر أيضاً إلى الدور الذى لعبته جمهورية كوت ديفوار فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى لإحلال السلام والأمن فى بعض الدول الأعضاء وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فى المنطقة دون الإقليمية؛

١ - **تعرب** عن دعمها وتضامنها مع كوت ديفوار، حكومةً وشعباً.

٢ - **تناشد** الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى والمجتمع الدولى لتوفير الدعم القوى مالياً واقتصادياً لجمهورية كوت ديفوار لتمكينها من التعامل مع الصعوبات الراهنة التى تواجهها.

٣- **تطلب** من الأمين العام اتخاذ الخطوات المناسبة لتنظيم مؤتمر للمانحين من أجل إعادة تعمير جمهورية كوت ديفوار.

٤- **تطلب** من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى أن يتخذ التدابير المناسبة لإنشاء هذا الصندوق الخاص على وجه السرعة للتمكن من نزع السلاح وتسريح الجنود من الجيش وإعادة إدماج المقاتلين السابقين فى النسيج الاجتماعى والاقتصادي، بالإضافة إلى بناء كوت ديفوار فى مرحلة ما بعد التعمير.

٥ - **تطلب** من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى تشكيل مجموعة اتصال بشأن كوت ديفوار فى أسرع وقت ممكن، كما ورد فى القرار المذكور آنفاً الصادر عن المؤتمر الإسلامى الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية.

٦- **كما تطلب** من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى أن يقوم بزيارة عاجلة إلى جمهورية كوت ديفوار، كما ورد فى القرار السابق الصادر عن المؤتمر الإسلامى الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية.

٧- **تطلب** من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي متابعة الأمر ورفع تقرير بشأنه أمام الاجتماع التالى للكومسيك.

هـ - تدابير اقتصادية لدعم أوغندا

إذ تذكر بالقرارات الصادرة في هذا الشأن عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (20/10-EC) والمؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية والدورتين الحادية والعشرين والثانية والعشرين للكومسيك؛

١- **تدعو** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية إلى تقديم المساعدات المالية والاقتصادية العاجلة إلى أوغندا لمساعدتها على مواجهة مشكلة اللاجئين ومايترتب عليها من تبعات، فضلاً عن تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢- **تحث** الدول الأعضاء، والمؤسسات والمنظمات الإسلامية على تقديم المساعدات العاجلة لشعب أوغندا الشمالية.

٣- **تذكر** الأمين العام **وتطلب منه** الاتصال بحكومة أوغندا لمتابعة هذه المسألة بشكل عاجل.

و – تدابير اقتصادية لدعم دولة أفغانستان الإسلامية

إذ تذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (19/10-EC) والمؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية، والدورة الثانية والعشرين للكومسيك؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار مشاركة الدول الأعضاء والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمر المانحين المنعقد في الفترة من ٢١-٢٢ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٢ في طوكيو، وفي مارس / آذار ٢٠٠٤ في برلين؛

وإذ تلاحظ أن ما يقرب من ٧٠% إلى ٨٠% من بنيتها التحتية الاقتصادية والاجتماعية قد دمرت خلال الحرب التي دارت على مدى عقدين؛

١- **تقـــر** بأن دولة أفغانستان الإسلامية كانت على حافة مأساة إنسانية خطيرة، وبأن الكارثة الإنسانية المحدقة بها تستدعى اتخاذ تدابير إغاثة فورية وعاجلة.

٢- **تحث** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية على تقديم مساعدات عاجلة وأساسية إلى شعب دولة أفغانستان الإسلامية.

٣- **تشيد** بالدول الأعضاء التي قدمت مساعدات إلى شعب دولة أفغانستان الإسلامية.

٤- **تعرب عن تقديرها العميق** لقرار الدورة التاسعة الاستثنائية للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية بإنشاء صندوق لمساعدة الشعب الأفغاني، وتوصي لإسراع بإنشاء هذا الصندوق.

٥- **تعرب عن تقديرها** للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لما قدمته من مساهمة سخية لصندوق منظمة المؤتمر الإسلامي الذي أنشئ مؤخراً لصالح اللاجئين الأفغان لمساعدتهم على العودة إلى بلادهم من بلدان مجاورة وبلدان أخرى.

٦- **تطلب** من الأمين العام أن يتابع هذا الموضوع ويقدم تقريرا بشأنه إلى الدورة القادمة للكومسيك.

ز – تدابير اقتصادية لدعم جمهورية الصـــومـــال

إذ تذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (15/10-EC) والمؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الثانية والعشرين للكومسيك؛

١- **تعرب عن تقديرها** للمساعدة المقدمة من بعض الدول الأعضاء ومن الأجهزة ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- **تهيب** بالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تبادر إلى تقديم العون المادي وغيره من أشكال العون إلى الصومال بشكل عاجل.

٣- **تشيد** بالدول الأعضاء التي قدمت العون والمساعدات إلى شعب الصومال.

٤- **تطلب** من الأمين العام أن يتابع هذا الموضوع ويقدم تقريراً بشأنه إلى الدورة القادمة للكومسيك.

ح – مساعدات اقتصادية لدعم جمهورية قيرغيزيا

إذ تذكر بالقرار الصادر في هذا الشأن عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (22/10-EC) والمؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الثانية والعشرين للكومسيك؛

وإذ تعرب عن تفهمها للوضع القائم في جمهورية قيرغيزيا، بعد أن نالت استقلالها وسيادتها؛

وإذ تأخذ في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية المتعلقة بفترة الانتقال إلى اقتصاد السوق الحرة؛

١- **تعرب عن تقديرها العميق** للمساعدة المقدمة من بعض الدول الأعضاء ومن الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- **تناشد** جميع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الإسلامية تقديم مساعدات سخية لجمهورية قيرغيزيا من أجل التغلب على الصعاب الاقتصادية التي تواجهها، سواء على أساس ثنائي أو من خلال منظمات متعددة الأطراف أو إقليمية، لتمكينها من تنفيذ برنامجها الاقتصادي.

٣- **تناشد أيضاً** البنك الإسلامي للتنمية زيادة مساعدته المالية والفنية إلى جمهورية قيرغيزيا.

٤- **تطلب** من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة للكومسيك.

ط ــ تدابير اقتصادية لدعم جمهورية أذربيجان

إذ تذكّر بالقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (21/10-EC) والمؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الثانية والعشرين للكومسيك بشأن الدعم والمساعدة لجمهورية أذربيجان؛

وإذ تشير إلى القرارات الصادرة بهذا الشأن عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

١- **تدين بشدة** العدوان المستمر على جمهورية أذربيجان من جانب جمهورية أرمينيا، والذي أدى إلى احتلال خُمس أراضيها وإلى تحويل مليون مواطن أذربيجاني إلى لاجئين ومشردين.

٢- **تؤكد مجدداً** تأييدها لسيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها، **وتعرب عن** تضامن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تضامناً كاملاً مع حكومة أذربيجان وشعبها في هذه المرحلة الخطيرة والحرجة من تاريخها.

٣- **تقر** بضرورة أن تقوم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بتعزيز تضامنها الملموس مع حكومة أذربيجان وشعبها.

٤- **تعرب عن ترحيبها** وتقديرها للمساعدات التي تقدمها الدول الأعضاء والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

٥- **تناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية أن توفر لحكومة أذربيجان المساعدات الاقتصادية والإنسانية التي تحتاجها احتياجاً ماساً بغية تخفيف وطأة المعاناة عن شعب أذربيجان.

٦- **تدعو** المنظمات الدولية إلى الاستمرار في منح المساعدات الإنسانية والاقتصادية لجمهورية أذربيجان.

٧- **تطلب** من الأمين العام متابعة الموضوع وتقديم تقرير عنه إلى الدورة التالية للكومسيك.

ي - تدابير اقتصادية لدعم البوسنة والهرسك

إذ تسترشد بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي التي تؤكد على وحدة الهدف والمصير لشعوب الأمة الإسلامية وتعهدها بتعزيز السلم والأمن الدوليين؛

وإذ تذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن المنظمة، والمعبرة عن تضامن أعضائها الكامل مع حكومة البوسنة والهرسك وشعبها؛

وإذ تأخذ في اعتبارها أيضا القرارات الصادرة عن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورتيه الاستثنائيتين المعقودتين في اسطنبول وجدة بشأن الوضع في البوسنة والهرسك، واللتين أعقبهما الاجتماع الوزاري الخاص الذي عقد في إسلام آباد، والمؤتمرات الإسلامية من المؤتمر الحادي والعشرين إلى الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية ومؤتمر القمة العاشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، (14/10-EC) والدورة الثانية والعشرين للكومسيك؛

وإذ تعرب عن تقديرها للعمل الذي قامت به مجموعة حشد المساعدات للبوسنة والهرسك، التي أنشئت في عام ١٩٩٥ خلال الاجتماع الذي عقدته منظمة المؤتمر الاسلامي، في كوالالمبور لمجموعة الاتصال المؤلفة من وزراء الخارجية ووزراء الدفاع، سعياً إلى تقديم مساعدات إنسانية واقتصادية لمشروعات بعينها لإعادة التعمير والبناء في البوسنة والهرسك؛

١- **تعرب عن تقديرها العميق** للمساعدة المقدمة من الدول الأعضاء ومن الأجهزة ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما تؤكد أيضاً أهمية مواصلة الأنشطة التي يقوم بها فريق تعبئة المساعدات المعني بالبوسنة والتابع للمنظمة، **وتأخذ علماً مع التقدير** بالبرنامج الخاص للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لمساعدة القطاع الخاص في البوسنة والهرسك.

٢- **ترحب** بما قدمته الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من مساهمات خلال مؤتمر المانحين من أجل إعمار البوسنه والهرسك الذي انعقد في بروكسل في إبريل/ نيسان ١٩٩٦، الذي كان يهدف إلى تشجيع الدول الأعضاء في المنظمة على مواصلة جهودها من خلال تقديم الإسهامات المالية لإتمام عملية عودة اللاجئين طبقاً لقرار مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الدوحة في مايو/ آيار ٢٠٠١، **وتعرب** عن الرضا عن الجهود التي تبذلها لجنة إعمار البوسنه والهرسك التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الشأن.

٣- **تناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية وغيرها من المانحين تقديم تبرعات سخية ووضع برامج معونة مالية، للتعجيل بتنفيذ برنامج البنك الإسلامي للتنمية الذي يهدف إلى تقديم مساعدات إنسانية إلى جمهورية البوسنة والهرسك حكومة وشعباً، بغية المساهمة في إعادة تعمير البلاد.

٤- **تعرب عن تقديرها** للمساعدة المقدمة من الدول الأعضاء في المنظمة وللجهود الحميدة التي تبذلها الهيئات الإسلامية وغيرها من الهيئات الإنسانية الأخرى في سبيل إغاثة ومساعدة ضحايا الحرب في البوسنة والهرسك.

٥- **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يبادر إلى اتخاذ تدابير فعالة لإعادة إعمار البوسنة والهرسك.

٦- **تطالب بإلحاح** بصون وحماية سيادة البوسنه والهرسك وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي داخل حدودها المعترف بها دولياً، **وتساند** حكومة البوسنه والهرسك من أجل مواصلة العمل انطلاقاً من هذا الأساس الراسخ، سعياً لإيجاد حل عادل ودائم يكون حافزاً

لاستعادة شعبها للثقة حتى يمكنه مواصلة الحياة كمجتمع متعدد الأعراق والثقافات والديانات.

٧- **تطلب** من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي هي في نفس الوقت أعضاء في مجلس تنفيذ السلام للبوسنة والهرسك ولجنة التنسيق التابعة له أن تعمل على توجيه أكبر قدر ممكن من المساعدات الدولية من أجل إعمار البوسنه والهرسك.

٨- **تطلب** من الأمين العام أن يتابع هذا الموضوع وأن يقدم تقريرا عنه للدورة المقبلة للكومسيك.

ك – تقديم المساعدات لجمهورية غينـــيا

إذ تذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر (16/10-EC)، والمؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الثانية والعشرين للكومسيك؛

وإذ تضع في اعتبارها الدور الذي تنهض به جمهورية غينيا في إطار منظمة المؤتمر الاسلامي، سعياً إلى إقرار السلام وضمان الاستقرار في بعض الدول الأعضاء ضحايا الصراعات المسلحة.

وإذ تأخذ في الحسبان الأعداد الغفيرة من اللاجئين التي تتدفق إلى جمهورية غينيا من ليبيريا وسيراليون، الأمر الذي يمثل عبئاً شديد الوطأة على اقتصاد جمهورية غينيا؛

وإذ يساورها القلق العميق إزاء الاعتداءات المتكررة التي تتعرض لها جمهورية غينيا على امتداد حدودها مع سيراليون وليبيريا والتي أسفرت عن خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات وأدت إلى عمليات نزوح سكانية واسعة النطاق داخل أراضي غينيا ذاتها؛

وإذ تأخذ في الاعتبار الإعلان الصادر في ١٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠ عن مجلس الأمن والذي أدان فيه هذه الاعتداءات؛

وإذ تأخذ في الاعتبار البيان الختامي الصادر في ١٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠ عن الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر الاسلامي، وهو البيان الذي أدان فيه الوزراء هذه الاعتداءات وأعربوا عن تضامنهم مع جمهورية غينيا؛

وإذ تأخذ في الحسبان حاجة جمهورية غينيا لاعادة تعمير البلاد وكفالة سبل العيش للسكان المشردين، وعودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية؛

إذ تلاحظ مع الارتياح أن بعثة مشتركة من منظمة المؤتمر الإسلامي / البنك الإسلامي للتنمية قد تفقدت المناطق التي أضيرت من جراء هجمات المتمردين، بهدف تقدير حجم الخسائر والدمار اللذين نجما عن هذه الهجمات وإعداد برنامج للإعمار؛

١- **تعرب** عن تأييدها وتضامنها مع شعب غينيا وحكومتها؛

٢- **تدعو** المجتمع الدولي والبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى تقديم مساعدات مالية ومادية كبيرة إلى جمهورية غينيا، لتمكينها من مواجهة الأوضاع الصعبة الناشئة عما تتعرض له من اعتداءات وعن وجود مئات الألوف من اللاجئين، معظمهم من المسلمين، على أراضيها.

٣- **تناشد** البنك الإسلامي للتنمية زيادة ما يقدمه من مساعدات سواء كانت في صورة دعم مالي أو قروض بشروط ميسرة إلى جمهورية غينيا، لتمكينها من إقامة البنى التحتية الاجتماعية اللازمة لصالح السكان المشردين واللاجئين، ومن العمل على الحد من التدهور الصحي الناجم عن وجود هذه الأعداد الغفيرة من البشر.

٤- **ترجو** الأمين العام متابعة هذه المسألة وتقديم تقرير بشأنها إلى الدورة المقبلة للكومسيك.

ل – تقديم المساعدات إلى جمهورية سيراليون

إذ تذكر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر (17/10-EC)، والمؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الثانية والعشرين للكومسيك؛

١- **تناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، التي كانت سيراليون دوماً عضواً فاعلا من أعضائها، أن تبادر إلى تقديم مساعدات مالية ومادية كبيرة إلى هذا البلد الذي يعاني من ويلات الحرب والذي عانى شعبه من أبشع أعمال العنف، وذلك بغية تمكين شعبها من إعادة بناء البنية الأساسية والقيام بعملية إعادة التأهيل والاعمار التي تحتاج اليها حاجة ماسة وكذلك إعادة توطين حوالي مليون ونصف المليون من المواطنين العائدين والمشردين.

٢- **تناشد** الدول الأعضاء الذين لم يتكرموا بتقديم مساعداتهم لصندوق التمويل التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل إعادة التأهيل والإعمار الاقتصادي لسيراليون، أن يتفضلوا بالقيام بذلك، من أجل دفع جهود إعادة الإعمار التي تتبناها حاليا حكومة جمهورية سيراليون.

٣- **تطلب** من الأمين العام بذل مساعيه الحميدة للإسراع بالعملية المعتمدة الخاصة بالمشاريع التي تم تحديدها من أجل سيراليون.

٤- **تطلب** من الأمين العام متابعة هذا الموضوع، وتقديم تقرير عنه إلى الدورة القادمة للكومسيك.

م - تقديم المساعدات إلى شعب جامو وكشـــمـــير

وإذ تذكر بالقرار ذي الصلة الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (23/10-EC) والمؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية، والدورة الثانية والعشرين للكومسيك.

إذ تلاحظ أن شعب جامو وكشمير في المناطق التي تحتلها الهند من كشمير لم يزل يعاني من جراء استمرار الفظائع والقمع، اللذين تفاقما بصورة شديدة مما ترتب عليه مصاعب اقتصادية؛

وإذ ترحب بتعيين معالي السفير عزت كامل مفتي ممثلاً خاصاً للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لإقليم جامو وكشمير، **وإذ تأمل** أن ييسر هذا التعيين أيضاً عملية تنفيذ القرارات الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يخص التعاون الاقتصادي المعني بمساعدة شعب جامو وكشمير.

١- **تـــقـــر** بالحاجة إلى تقديم مساعدات اقتصادية فورية من أجل رفع المعاناة عن المشردين الكشميريين الأبرياء.

٢- **تـــناشد** جميع الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية وبخاصة صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية تقديم مساعدات فورية للشعب الكشميري الذي يتعرض للمعاناة.

٣- **تناشد أيضا** كافة الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية تقديم منح دراسية للطلبة الكشميريين في مختلف الجامعات والمؤسسات التعليمية في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٤- **تطلب** من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة المقبلة للكومسيك.

ن - تقديم مساعدات اقتصادية إلى الجمهوريـــة اليمنـــية

إذ تذكر بالقرارات ذات الصلة السابقة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر (24/10-EC)، والمؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الثانية والعشرين للكومسيك؛

وإذ تأخذ في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الجمهورية اليمنية الناجمة عن

الأعباء المترتبة على إعادة توحيد اليمن، والخسائر الكبيرة التي سببتها محاولة الانفصال الفاشلة في يونيو/ حزيران ١٩٩٤، وكذلك السيول المدمرة التي اجتاحت الجمهورية اليمنية في عام ١٩٩٦؛

وتقديرا منها للجهود التي تبذلها، والنجاحات التي حققتها الحكومة اليمنية في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبرنامج مكافحة الفقر؛

وإذ تأخذ في الاعتبار الأعباء الثقيلة التي تتحملها الحكومة اليمنية لإيواء مجموعات اللاجئين من الدول الإفريقية المجاورة لها؛

وإذ تذكر بأن اليمن إحدى الدول الأقل نمواً؛

١- **تعرب** عن تقديرها لجهود الحكومة اليمنية في سبيل تجاوز الصعوبات الاقتصادية وتنفيذ برنامج الإصلاح الإداري والمالي الشامل وما حققته من نجاح في ذلك الصدد.

٢- **تعرب عن تقديرها أيضا** للمساعدة المقدمة من بعض الدول الأعضاء، ومن الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٣- **تجدد الدعوة** للدول الأعضاء وسائر المنظمات الدولية والإقليمية لتقديم كافة أنواع المساعدات الاقتصادية للحكومة اليمنية لدعم جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج الإصلاح الإداري والمالي الشامل وتجاوز الدمار الذي خلفته الفيضانات التي اجتاحت اليمن في هذا العام، والتخفيف من الأعباء الثقيلة التي نتجت عن إيواء أعداد غفيرة من اللاجئين من الدول الإفريقية المجاورة له.

٤- **تطلب** من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير عنه إلى الدورة المقبلة للكومسيك.

س - تقديم مساعدات اقتصادية إلى طاجيكســـــتان

إذ تذكّــر بالقرارات الصادرة في هذا الشأن عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (27/10-EC) الصادر عن المؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الثانية والعشرين للكومسيك؛

وإذ تأخذ في الاعتبار المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك التزام الدول الاعضاء بتعزيز السلم والأمن الدوليين؛

وإذ تشعر بقلق عميق من الأوضاع الحرجة التي تعانيها طاجيكستان من جراء الحرب الأهلية الدموية الدائرة فيها منذ ست سنوات، والتي أدت إلى مصرع وإصابة وتشريد آلاف من

السكان فضلاً عن تدمير البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية؛

وإذ تأخذ علما بعودة نحو مائتي ألف من اللاجئين الطاجيك إلى وطنهم، الأمر الذي يستلزم تقديم دعم مالي وتقني كبير لهم؛

وإذ تذكّـر بتقرير برنامج الأغذية العالمي الذي جاء به أن ما يقدر بـــ ٢٥ في المائة من سكان طاجيكستان يحتاجون احتياجا ماسا إلى معونة غذائية؛

وإذ تلاحظ بقلق التفشي الملحوظ لأمراض معدية من بينها السل والإسهال التي يروح ضحيتها على الأخص الرضع والأطفال والنساء؛

١- **تعرب عن تقديرها البالغ** لما قدمته بعض الدول الأعضاء من مساعدات.

٢- **تناشد** جميع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الإسلامية إلى الإسهام بسخاء في محاولات التغلب على الصعوبات الاقتصادية التي تواجه طاجيكستان، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال المنظمات متعددة الأطراف والإقليمية لتمكين طاجيكستان من تنفيذ برامجها الإصلاحية.

٣- **تحث** البنك الإسلامي للتنمية على زيادة مساعدته المالية والتقنية إلى طاجيكستان.

٤- **تطلب** من الأمين العام أن يتابع هذا الموضوع وأن يقدم تقريراً بشأنه الى الكومسيك في دورتها التالية.

ع – المساعدة الاقتصادية لغينيا بيســـــاو

إذ تذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر والمؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية، والدورة الثانية والعشرين للكومسيك؛

وإذ تلاحظ الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي وقعت مؤخراً في غينيا بيساو، وما نجم عنها من آثار اقتصادية متمثلة في خسائر كبيرة في الحاصلات الزراعية ومنتجات التصدير، وما أدت إليه من تشريد لأعداد غفيرة من السكان، وتدمير مادي للمرافق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية مثل المدارس والمستوصفات والمستشفيات والأسواق والأحياء السكنية، وغيرها؛

١- **تحث** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على تقديم الغوث العاجل لغينيا بيساو بما يسهل إعادة دمج السكان في المشاركة في الحياة الاقتصادية.

٢- **تناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تشارك في تمويل برنامج إعادة الاعمار والإنعاش الاقتصادي في غينيا بيساو.

٣- **تطلب** من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في هذا الشأن الى الدورة المقبلة للكومسيك.

ف – تقديم مساعدات إلى الدول المتضررة من الجفاف والكوارث الطبيعيـــــة

إذ تذكر بالقرارات الصادرة في هذا الشأن عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (10/10-EC) والمؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الثانية والعشرين للكومسيك؛

وإذ تلاحظ بقلق الوضع الخطير الناتج عن الجفاف والكوارث الطبيعية، وآثارها الضارة على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البنى التحتية الزراعية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الخدمات والمرافق العامة؛

وإذ تلاحظ بارتياح جهود بعض الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية، التي قدمت وما زالت تقدم مساعدات فنية ومالية وكذلك عون غذائي للدول الأعضاء المتضررة من الجفاف والكوارث الطبيعية؛

وإذ تدرك تمام الإدراك أن الدول الأعضاء المنكوبة التي ينتمي معظمها إلى فئة الدول الأقل نمواً لا يسعها أن تتحمل وحدها العبء المتزايد لحملات مكافحة الجفاف والتصحر، وكذلك تنفيذ المشاريع الرئيسية ذات الصلة؛

١- **تعرب عن امتنانها** للدول الأعضاء التي منحت ولاتزال تمنح المساعدة وتوفر العون الغذائي للدول الأعضاء المتضررة بالجفاف والكوارث الطبيعية.

٢- **تعرب أيضاً عن امتنانها** للبنك الإسلامي للتنمية لاستمراره في مساعدة الدول الأعضاء المتضررة من الجفاف والكوارث الطبيعية وتشجعه على مواصلة تقديم مساعدته في هذا الميدان.

٣- **تناشد** أيضاً المجتمع الدولي بتقديم مساعدات للدول الأعضاء المنكوبة بالجفاف والكوارث الطبيعية.

٤- **تدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي إلى تقديم مساعدة عاجلة للدول الإسلامية الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية للتنمية وحملة مكافحة الجفاف (إيجاد) وفي اللجنة الحكومية الدولية الدائمة لمكافحة الجفاف في منطقة السهل الإفريقي (سيلس)، وذلك لتمكينها من التغلب على الأوضاع الصعبة التي تتهددها منذ أمد طويل.

٥- **تحيط علماً مع التقدير** باجتماع البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإقليمية والوطنية الذي دعت إليه دولة الكويت بمقر البنك الإسلامي للتنمية في يونيو/ حزيران ١٩٩٨ للنظر في الآليات المناسبة لتمويل البرامج الجديدة.

٦- **ترحب** بالمساهمة التي قدمتها دولة الكويت بقيمة ثلاثين مليون دولار أمريكي في شكل قروض إنمائية ميسرة، وكذلك بمساهمة البنك الإسلامي للتنمية بقيمة عشرين مليون دولار أمريكي لصالح البرنامج الجديد.

٧- **تعرب عن تقديرها أيضا** للمملكة العربية السعودية لشروعها في تنفيذ برنامجها الجديد لمكافحة الجفاف والتصحر في بلدان السهل الإفريقي.

٨- **وتعرب** عن تقديرها أيضاً للجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى لما تقدمه من دعم ومعونات للدول الإسلامية لتحسين بنيتها التحتية، وتخفيف حدة الفقر والجفاف والكوارث الطبيعية وتحسين الأوضاع الصحية والاجتماعية والثقافية من خلال المنح والقروض الميسرة والمساعدات العينية.

٩- **تطلب** من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير عنه إلى الدورة المقبلة للكومسيك.

ص – تقديم مساعدات لدول الساحل الأفـريقـــي المتضررة من التصحر والجفاف وغزو الجراد

إذ أخذت علما بالقرار رقم (27/7-IS)، الصادر عن القمة الإسلامية السابعة بشأن التضامن الإسلامي مع شعوب الساحل الأفريقي؛

إذ تذكر بالقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، والمؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الثانية والعشرين للكومسيك؛

وإذ تضع في الاعتبار ضرورة التعجيل بتنفيذ برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي/ اللجنة الحكومية المشتركة لمكافحة الجفاف في الساحل الأفريقي/ البنك الإسلامي للتنمية لفائدة شعوب الساحل الأفريقي، الذي قد ينهار إن لم ينفذ في أسرع وقت ممكن؛

١- **تعرب** عن تقديرها العميق للمساعدة المقدمة من بعض الدول الأعضاء والأجهزة ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- **تهيب** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية إلى منح مساعدات خاصة وعاجلة لتمكين دول الساحل الأفريقي من مواجهة الوضع الحرج الناتج عن نقص الحبوب، وتضرر المراعي نتيجة لقلة الأمطار واجتياح أسراب الجراد المهاجر.

٣- **تعرب** عن تقديرها للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وللجنة الحكومية المشتركة لمكافحة الجفاف في الساحل الأفريقي (سيلس) وللبنك الإسلامي للتنمية على الجهود التي بذلوها من أجل إعداد واستكمال برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي/ سيلس/ البنك الإسلامي للتنمية لصالح شعوب الساحل الأفريقي.

٤- **تؤكد مجددا** ضرورة إيلاء الاهتمام الكامل واللازم للتنفيذ السريع للبرنامج الخاص المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي/ السيلس/ البنك الإسلامي للتنمية لصالح شعوب الساحل الأفريقي.

٥- **توجه نداء** ملحاً إلى الدول الأعضاء لتقديم مساهمات سخية وجوهرية لتمويل البرنامج المشترك لمنظمة المؤتمر الإسلامي/ السيلس/ البنك الإسلامي للتنمية لفائدة شعوب الساحل الأفريقي، وذلك تحقيقاً لتجسيد تضامن العالم الإسلامي مع هذه الشعوب وتخفيف معاناتهم والمساهمة في تأمين تنمية متواصلة في منطقة الساحل الأفريقي.

٦- **تأخذ علماً**، مع التقدير، بانعقاد اجتماع الدول المانحة والمؤسسات التمويلية القطرية منها والإقليمية، والذي عقدته دولة الكويت خلال شهر يونية/ حزيران ١٩٩٨ لبحث الآليات المناسبة لتمويل البرنامج الجديد.

٧- **ترحب** بمساهمة دولة الكويت بمبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي في صورة قروض إنمائية ميسرة، وكذلك مساهمة البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي للبرنامج الجديد.

٨- **تلاحظ أيضاً**، مع التقدير، بدء المملكة العربية السعودية في تنفيذ المرحلة الثالثة من برنامجها لصالح دول الساحل الأفريقي لمكافحة الجفاف والتصحر.

٩- **تحث** الدول الأعضاء على الإعلان عن مساهماتها في البرنامج الجديد لدول الساحل الأفريقي.

١٠- **تطلب** من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي متابعة الموضوع، وتقديم تقرير إلى الدورة المقبلة للكومسيك.

ق – المساعدة الاقتصادية لجمهورية موزمبيق

إذ لاحظت مع الارتياح بأن الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في موزمبيق في يومي ١-٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٤، قد تمت بسلام، واتسمت بالشفافية، مما هيأ

الظروف المواتية لدعم العملية الديمقراطية والمضي قدماً في تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية؛

وإذ أعربت عن تقديرها للجهود التي بذلتها حكومة موزمبيق في تنفيذ برنامج للقضاء على الفقر والتنمية والاقتصادية؛

١- **تناشد** البنك الإسلامي للتنمية وجميع المؤسسات الإسلامية والمجتمع الدولي بصفة عامة الاستمرار في تقديم مساعدتهم، لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية للموزمبيق.

٢- **تحث** البلدان المتقدمة على إسقاط الدين الخارجي المستحق على موزمبيق في ضوء الجهود التي تبذلها حالياً للقضاء على الفقر.

٣- **تدعو** جميع الدول الأعضاء إلى الاستمرار في تقديم الدعم اللازم لتنفيذ برنامج إعادة إعمار موزمبيق.

٤- **تعبر عن عميق تقديرها** للمساعدة المقدمة من بعض الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٥- **تحث** المجتمع الدولي على تقديم المساعدة اللازمة لوضع آليات قومية وشبه إقليمية وإقليمية دولية لمنع الكوارث والاستعداد لها وإدارتها بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر.

٦- **تطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة للكومسيك.

ر – تقديم مساعدات اقتصادية إلى جمهورية السودان

إذ تذكر بالقرارات السابقة لمؤتمر القمة الإسلامي، واجتماعات وزراء الخارجية، في دوراتهم السابقة بشأن دعم السودان؛

١- **تعرب** عن القلق العميق لما يعانيه السودان من آثار الحرب المدمرة الدائرة فيه، وتدفق اللاجئين والنازحين من جراء النزاعات والكوارث الطبيعية والجفاف والتصحر والفيضانات .

٢ – **تشيد** بالتطورات الايجابية التي حدثت في جمهورية السودان، والتي أدت إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل في يناير ٢٠٠٥ ، كما ترحب بتكوين حكومة الوحدة الوطنية وبتوقيع اتفاق أبوجا للسلام في دارفور وتهيب ببقية الفصائل التي لم تنضم بعد لاتفاقية السلام للاسراع بذلك، **كما ترحب** بتوقيع اتفاق أسمرة لإنهاء المشكلة في شرق السودان وتؤكد مساعدتها للسودان لبناء السلام والتنمية من أجل وحدة السودان وإستقراره.

٣ – **تشيد** بتجاوب البنك الاسلامي مع برنامج المساعدات العاجلة الذي بدأ تنفيذه، **وتناشد** بقية الدول والمؤسسات تقديم المساعدات العاجلة لدعم البرنامج لإزالة آثار الحرب والجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية، وآثارها على البنية التحتية والهياكل الاجتماعية والاقتصادية.

٤ – **تطلب** من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه الى الكومسيك بدورتها القادمة.

ش – مشروع قرار بشأن تقديم مساعدة اقتصادية عاجلة إلى تشاد

إذ تذكر بالقرارات الصادرة عن المؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية (3/34-E(G)) والدورة الثانية والعشرين للكومسيك.

وإذ تنظر إلى الوجود المكثف للاجئين على أراضي تشاد من ناحية وإلى استمرار صعوبة الأوضاع التي يعيش فيها المشردون من سكان تشاد من ناحية أخرى؛

وإذ تأخذ في الاعتبار مبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وأهدافه وتعهد الدول الأعضاء بتدعيم السلم والأمن الدوليين؛

١- **تدعو** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية إلى تقديم المساعدات المالية والاقتصادية العاجلة إلى تشـــاد لمساعدتها في مواجهة المشاكل المتعددة للمشردين واللاجئين الموجودين على أراضيها وفي تنفيذ برامجها الاجتماعية والاقتصادية.

٢- **تناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الإنسانية تقديم المساعدة المناسبة لسكان شرق تشاد.

٣- **تطلب** إلى الأمين العام التأكد من تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأن هذه المسألة إلى دورة الكومسيك القادمة.

ت- تقديم مساعدات اقتصادية إلى جمهورية جيبوتي

إذ تذكر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر والمؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثيين لوزراء الخارجية والدورة الثانية والعشرين للكومسيك؛

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء الفيضانات الأخيرة في جيبوتي والتي تسببت في خسائر فادحة في الماشية وكذلك ألحقت الضرر البالغ بالطرق والمنشآت الصحية مما تسبب في انتشار وبائي الكوليرا والملاريا؛

١- **تناشد** الدول الأعضاء تقديم المساعدات المالية الكافية والدعم المادي لجمهورية جيبوتي لتعزيز السلام وإعادة تعمير البلاد وتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي الخاص بها؛

٢- **تدعو** الدول الأعضاء إلى مساعدة جمهورية جيبوتي في صراعها مع العواقب الوخيمة للجفاف الأخير الذي تعرضت له على المستويين الاجتماعي والاقتصادي؛

٣- **تطلب** إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأن هذه المسألة إلى دورة الكومسيك القادمة.

==========

==========

المرفق
(١٢)

الأصل: بالإنجليزية

تقـــريـــر الاجتماع الحادي عشر للجنة الدورة للكومسيك
(اسطنبول، ١٣ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٧)

١- عقد الاجتماع الحادي عشر للجنة الدورة في ١٣ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٧، قبل انعقاد الدورة الثالثة والعشرين الكومسيك.

٢- وقد ترأس الاجتماع سعادة السيد فروح تيغلي، رئيس مكتب تنسيق الكومسيك.

٣- حضر الاجتماع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك، بالاضافة الى المؤسسات التالية التابعة للمنظمة:

- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الاسلامية (مركز أنقرة)
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
- البنك الإسلامي للتنمية
- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
- الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا

كما حضر الاجتماع بعض المؤسسات التركية صاحبة مشروعات التعاون المقترحة ضمن خطة عمل الكومسيك.

٤- فيما يتعلق بمشروع جدول الأعمال الخاص باللجنة الدورية، أخذ الكلمة ممثل الفرقة الإسلامية للتجارة والصناعة مقترحاً النظر في العروض الجديدة المقدمة من قبل سعادة الشيخ صالح كامل، رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة تحت بند "ما يستجد من أعمال". وقد اعتمدت اللجنة هذا العرض.

وافق الاجتماع على بنود جدول الأعمال التالية لاخذها بعين الإعتبار:

١- استعراض مشروعات التعاون المقترحة ضمن خطة عمل الكومسيك.

٢- استعراض مشروع اختصاصات قوة العمل، الذي تم إنشاؤه لدراسة سبل زيادة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي لتصل إلى ٢٠% بحلول عام ٢٠١٥.

- العروض المقدمة من قبل مكتب تنسيق الكومسيك والبنك الإسلامي للتنمية.

٣- ما يستجد من أعمال.

تحت البند ١ من جدول الأعمال:

٤ – قدم مكتب تنسيق الكومسيك عرضاً حول آخر المستجدات فيما يتعلق بعروض المشروعات. وبعد ذلك، قام أصحاب عروض المشروعات المقترحة ومنسقوها بعرض آخر المستجدات فيما يتعلق بمشروعاتهم.

٥ – اتخذت اللجنة التوصيات التالية بشأن المشروعات الآتية :

- بالنسبة لمشروع "التعاون الفني بين مكاتب براءات الاختراع في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، قام ممثلو كل من المعهد التركي لبراءات الاختراع والغرفة الإسلامية لتنمية التجارة بتقديم آخر المستجدات بشأن هذا المشروع التي حدثت منذ انعقاد آخر اجتماع للجنة الدورية. وقد أبلغ الممثلون اللجنة بأن كل من المعهد التركي لبراءات الاختراع، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بالإشتراك مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية قام بتنظيم "المؤتمر الأول بشأن التعاون الفني بين مكاتب الملكية الصناعية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" في الفترة من ١١-١٣ يوليو / تموز في الدار البيضاء بالمملكة المغربية.

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا المؤتمر في اعتماد برامج العمل الخاصة باللجنتين الفرعيتين اللتين تم انشاؤهما خلال المؤتمر الأول على أساس الإجابات الواردة في الاستبيان الذي أرسله المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مارس / آذار ٢٠٠٧.

وقد حضر الاجتماع ٣٠ دولة من الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

قد اختتم المؤتمر بإقرار خطط الأعمال الخاصة باللجنتين الفرعيتين المعنيتين بـــ "بناء القدرات المؤسسية" و"تكنولوجيا المعلومات"، وطلب المؤتمر إلى مدير عام المركز الإسلامي لتنمية التجارة ورئيس المعهد التركي لبراءات الاختراع تولي بعثة خاصة إلى جدة، بالمملكة العربية السعودية للاجتماع مع معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومعالي الدكتور محمد أحمد علي رئيس البنك الإسلامي للتنمية، من أجل عرض خطط العمل التي أقرها المؤتمر، والسعي للحصول على الدعم المالي والمعنوي. وسوف تنظم بعث أخرى وترسل إلى جينيف لعرض خطط العمل على معالي الدكتور كمال إدريس، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وقد رحبت اللجنة بما أحرز من تقدم في هذا المشروع.

- بالنسبة لمشروع "التدريب على إدارة الحضانات بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" قام ممثل كل من مؤسسة KOSGEB، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة (منسق المشروع) بإبلاغ اللجنة أنهما كانا على الاتصال فيما يتعلق بما احرز من تطور في المشروع. ورحبت اللجنة بعرض مؤسسة KOSGEB، بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والبنك الإسلامي للتنمية، إقامة ورشة عمل في أبريل/ نيسان ٢٠٠٨، واستضافة منتدى حول إدارة الحضانات في عام ٢٠٠٩.

- بالنسبة لمشروع "التعاون في مجال التطور التقني : شركة طيران تربوفان الإقليمية للطيران متوسط المدى" الذي تمتلكه مؤسسة توساش لصناعات الطيران، أعربت اللجنة عن تقديرها،

ورحبت بما أعلنه ممثل البنك الإسلامي للتنمية، من أن التمويل الكامل لدراسة الجدوى الخاصة بالمشروع قيد البحث والدراسة.

- بالنسبة لمشروع "تطبيقات نظام رسم الخرائط القائم على التصوير منخفض التكلفة لمراقبة التغيرات الطبيعية والأنثروبوجينية التي تحدث بسواحل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، أحاط ممثل الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا اللجنة علما أنه سوف يجتمع كل من أصحاب المشروعات ومنسقيها لمناقشة تفاصيل المشروع وسوف يعملون على إبلاغ مكتب تنسيق الكومسيك بنتائج الاجتماع.

- وتماشيا مع التوصية ذات الصلة الصادرة عن لجنة المتابعة الثالثة والعشرين للكومسيك، أوصت اللجنة بحذف المشروع المعنون "أسواق الذهب العالمية وأفاق التعاون بين البلدان الإسلامية" من القائمة. أما بالنسبة للمشروعين السادس والسابع المعنونين على التوالي "إنشاء شركات إقليمية متخصصة في تنظيم المعارض التجارية"، و"إنشاء قاعات عرض دائمة"، قررت اللجنة حذف هذه المشروعات من القائمة نظرا لأن الأول يقوم على تنفيذه القطاع العام أو القطاع الخاص، في حين ينفذ المركز الإسلامي لتنمية التجارة المشروع الثاني.

- بالنسبة لمشروع "مركز الرصد والتحكم عبر القمر الصناعي (ساتكماك)، ومشروع القمر الصناعي Low Earth Orbit ، اللذين اقترحهما اتحاد تشغيل كابلات التليفزيون ووسائل الاتصال عبر القمر الصناعي (ترك سات) ، أبلغ ممثل (ترك سات) اللجنة بضرورة تعليق هذه المشروعات، إلا أنه يمكن ادراج اقتراح مشروع آخر (لترك سات) في قائمة المشروع للمزيد من الدراسة.

- وبالنسبة للمشروع المسمى "إنشاء شبكة حدائق ومحميات عابرة للحدود في غرب افريقيا"، وبناء على طلب تسع دول / أطراف في المشروع (بنين، غينيا، غينيا بيساو، مالي،

موريتانيا، النيجر، السنغال، سيراليون)، فإن بنود دراسة الجدوى لهذا المشروع قد تم رفعها إلى البنك الإسلامي للتنمية بغية تمويلها.

وقد قام وزير السياحة والحرف اليدوية في جمهورية غينيا بزيارة البنك الإسلامي للتنمية في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٦، وذلك بوصفه صاحب هذا المشروع. كللت هذه الزيارة بالنجاح، وطلب البنك الإسلامي للتنمية من كل دولة طرف في المشروع أن تقدم طلباً منفصلاً للتمويل عن طريق محافظ البنك في إطار مجلس محافظي البنك. وقامت خمس دول حتى الآن بتقديم تلك الطلبات.

- بالنسبة لمشروع "التعاون الفني في مجال المحافظة على التراث" الذي اقترحته المملكة الأردنية الهاشمية، ستقوم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالاتصال مع الأردن ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا- منسق المشروع) وإحاطة اللجنة علماً بالمستجدات فيما يتعلق بهذا المشروع في أقرب وقت ممكن.

٧- بعد العروض الخاصة بكل المشروعات، أعربت للجنة عن ارتياحها إزاء ما تم إحرازه من تقدم فيما يخص المشروعات رقم ١، و٢، و٧. أما فيما يتعلق بسائر المشروعات، طلبت اللجنة من الدول الأعضاء عن طريق كبار المسئولين بتلك الدول أن تتبنى نهجا أكثر استباقية، ودعت جهات الاتصال بها إلى الاتصال بأصحاب المشروع ومنسقيه في أقرب وقت ممكن بغية تنفيذ تلك المشروعات. كما سعت اللجنة أيضا إلى الحصول على موافقة كبار المسئولين لإلغاء المشروعات التي لم تعرب أي من الدول عن اهتمامها بها.

البند الثاني من جدول الأعمال:

٨- أطلع ممثلو مكتب تنسيق الكومسيك والبنك الإسلامي للتنمية اللجنة على اختصاصات قوة العمل الذي انشئ لدراسة السبل والطرق لزيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في

منظمة المؤتمرالإسلامي والوصول بها إلى نسبة ٢٠% من إجمالي حجم تجارة تلك الدول بحلول عام ٢٠١٥.

٩- رحبت اللجنة بإعلان البنك الإسلامي للتنمية استعداده لاستضافة اجتماع فريق الخبراء في جدة في عام ٢٠٠٨ بغرض معالجة كافة القضايا، وذلك قبل الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة للكومسيك، وبمشاركة الدول الأعضاء التي تتمتع بخبرات مناسبة، ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة، والمؤسسات الدولية.

البند الثالث من جدول الأعمال:

١٠- أحاط ممثل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة اللجنة علما باقتراحات المشروعات الجديدة الخاصة بانشاء صندوقين؛ الأول للبحث والتكنولوجيا، والثاني للاستثمار. كما أحيطت اللجنة علما بأن الدراسة المفصلة بهذين الصندوقين ستقدم لها فور استكمالها. ورحبت اللجنة بفكرة انشاء الصندوقين، ووافقت على الإدلاء برأيها فور توفر المزيد من المعلومات.

١١- اختتمت اللجنة أعمالها بتوجيه كلمات الشكر.

قـــائمـــة بعـــروض المشـــروعات

رقم	مقترحات/ أفكار المشروعات	الدولة/ المؤسسة صاحبة الاقتراح	البلد المعني	المنسق
١	التعاون الفني فيما بين مكاتب براءات الاختراع في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	تركيا	كازاخستان، سوريا، المغرب، بنجلاديش، باكستان واليمن	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
٢	التدريب على إدارة الحضانات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	تركيا	-	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
٣	التعاون في مجال التطور التقني: شركة طيران تربوفان الاقليمية للطيران متوسط المدى	تركيا	كازاخستان	-
٤	"تطبيقات نظام رسم الخرائط القائم على التصوير منخفض التكلفة، لمراقبة التغيرات الطبيعية والأنثروبوجينية التي تحدث لسواحل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"	تركيا	بنجلاديش/تركيا	الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا
٥	مركز للتحكم في الأقمار الصناعية ومراقبتها	تركيا	تركيا	
٦	القمر الصناعي Low Earth Orbit	تركيا	تركيا	
٧	إنشاء شبكة حدائق ومحميات عابرة للحدود في غرب أفريقيا	غينيا	جامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، السنغال، سيراليون	المركز الإسلامي لتنمية التجارة/ مركز أنقرة
٨	التعاون الفني في مجال المحافظة على التراث	الأردن		مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية

المرفق
(١٣)

الأصل: بالفرنسية

بسم الله الرحمن الرحيم

الخطاب الختامي لمعالي البروفيسور / أكمل الدين احسان أوغلو
الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أمام
الدورة الثالثة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)
اسطنبول، الجمهورية التركية
١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧

معالي الدكتور / ناظم أكرَن،
نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة،
أصحاب المعالي الوزراء،
المندوبون الموقرون،
السيدات والسادة،

إسمحوا لي بالنيابة عن الأمين العام ، الذي لم يتمكن من إلقاء هذه الكلمة اليوم، أن أعرب عن بالغ تقديري إزاء التنظيم الشامل للدورة الثالثة والعشرين للكومسيك. ونود أيضا أن نعرب عن خالص الشكر والامتنان البالغ لفخامة الرئيس/ عبد الله جول، رئيس الجمهورية التركية لمساندته الدائمة لأنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي ، وكذا للحكومة التي قامت ببذل قصارى جهدها من أجل التغلب على كافة المصاعب التي واجهت منظمي هذه الدورة.

وكذلك نود باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، وجميع أجهزتها الفرعية ومؤسساتها المتخصصة والمنبثقة عنها أن نتقدم بالشكر إلى جميع السادة الوزراء الذين أبدوا رغبتهم في المشاركة في هذا الاجتماع. ويطيب لنا أن نشيد بكل الجهود المبذولة التي كان من شأنها إنجاح هذه الدورة، والتي بالفعل تترجم التطلعات الواردة في جدول الأعمال.

وتتقدم المنظمة أيضا بالشكر والعرفان إلى جميع المندوبين، وكذا إلى جميع العاملين بالسكرتارية والمترجمين والمنسقين .

إنه لمن دواعي فخرنا أن نجتمع معا في هذه الدورات من أجل التشاور وتبادل الأراء، وذلك من أجل تحقيق الرفاهية للأمة. وعلى نهج المتحدثين السابقين ، نود أيضا أن نعبر عن شكرنا للبروفيسور محمد يونس، الحائز على جائزة نوبل للسلام، لكلمته التي ألقاها، وتناول من خلالها موضوع التمويل متناهي الصغر. لقد أستحوذ على أنتباه الحضور بأفكاره البسيطة والثورية والعملية في نفس الوقت، عندما قام بتحديد منهجية الإقراض التي تساعد على القضاء على الفقر. إن وجود مثل هذه الشخصيات البارزة بيننا سيساعدنا على تقوية أساليب المداولة داخل اجتماعات الكومسيك.

كما نشعر بالفخر إذ استطعنا خلال هذه الدورة أن نخطو خطى عظيمة الأهمية في طريق الاتفاق على قواعد المنشأ. فلقد تم توقيع هذا الاتفاق من قبل بعض الدول خلال الجلسة الختامية للجولة الثانية للجنة المفاوضات التجارية، وندعو الدول التي لم توقع، أو لم تصادق بعد على هذا الاتفاق، أن تسارع بالتوقيع والتصديق عليه كي يدخل حيز التنفيذ في الوقت المحدد لذلك.

أصحاب السعادة ،
المندوبون الموقرون،
السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا وفخرنا أن نشيد بالنجاح الذي تحقق في هذه الدورة، وكذا بالتوصيات والنتائج التي توصلت إليها، والتي نسترشد بها من أجل إيجاد مناخ ملائم للتنمية الإقتصادية للعالم الإسلامي، وتعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

نود أيضا أن نتوجه بعظيم الشكر والإمتنان للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) للعمل الدؤوب الذي اضطلعت به على مدى الأعوام الأخيرة الماضية وللجهود التي بذلتها من أجل إنجاح هذه الدورة التي تم الإعداد لها وتنظيمها بدقة متناهية. وإننا لنرحب أيضا بروح التعاون مع المؤسسات المتخصصة والمنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي التي مكنتنا من التوصل إلى هذه النتائج المرضية للجميع.

وختاما اسمحوا لي أن أتقدم بخالص الشكر لحكومة الجمهورية التركية على ما قدمته من كرم الضيافة وحسن الوفادة للوفود المشاركة، مؤكدا على دعم منظمة المؤتمر الإسلامي لكل الجهود المبذولة،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق
(١٤)

الأصل: بالتركية

البيان الختامي
لصاحب المعالي السيد كورشاد توزمن
وزير الدولة في الجمهورية التركية
إسطنبول ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧

أصحاب المعالي الوزراء،
المندوبون الموقرون،

لقد أتممنا بنجاح فعاليات الدورة الثالثة والعشرين للجنة الكومسيك بعد برنامج عمل مكثف.

وتناولنا في هذا الاجتماع مسائل غاية في الأهمية مثل قضية إنشاء نظام الأفضليات التجارية بين البلدان الإسلامية، وتعزيز التعاون بين أسواق المال، وإطلاق برنامج تخفيف الفقر، وتطوير نظام القروض متناهية الصغر، ووضع معايير الغذاء الحلال، وهي قضايا من شأنها أن تسهم إسهاماً كبيراً في تعبئة القدرات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد شهد الاقتصاد العالمي ازدياداً مطرداً على مدى السنوات القليلة الماضية، فقد نمت التجارة العالمية خلال العقد الماضي بمعدل ٦%. ومن المتوقع أن يزيد هذا التوجه زيادة سريعة العام المقبل. ولعل من أهم المستجدات الأخرى ظهور أقاليم وبلدان ناشئة جديدة على مسرح التجارة العالمية. ومع ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام، يصبح نصيب هذه الدول النامية من التجارة العالمية في نمو.

كما بدأ نصيب الدول الأعضاء من التجارة العالمية في الازدياد، ولكن بإيقاع بطئ. ويمكن أن نعزز هذا الاتجاه من خلال تطبيق نظام الأفضليات التجارية وتنسيق قواعد التجارة.
ومالم نسلك هذا السبيل، فلن يتسنى لنا الحصول على نصيب أكبر من التجارة العالمية أو الوصول إلى أهدافنا المحددة المشتركة.

يعد ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام السبب الرئيسي وراء زيادة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي قُدرت بنسبة ١٣,٥% في عام ٢٠٠٣، ووصلت إلى نسبة ١٥,٥% في عام ٢٠٠٥. ولن تتحقق لنا هذه الزيادة في نصيبنا من التجارة العالمية أو في التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بالمنظمة إلى نسبة الـ ٢٠% إلا عن طريق دخول اتفاقية نظام الأفضليات التجارية حيز التنفيذ بحلول عام ٢٠٠٩.

وتحقيقا لهذا الغرض، قطعنا شوطا طويلا في الأعمال الأخيرة للجنة المفاوضات التجارية. فقد انتهينا من بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاص بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمرالإسلامي واتفاقية قواعد المنشأ، بل إننا على وشك تنفيذ نظام الأفضليات التجارية خاصة بعد ما قامت به الدول اليوم من توقيع عليه. وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بالتهنئة لكل من ماليزيا، وغينيا، والكاميرون لتوقيعهم الاتفاقيات آنفة الذكر. كما نتوقع أن تقوم كافة الدول الأعضاء بالتوقيع على الاتفاقيات الخاصة بنظام الأفضليات التجارية، والمصادقة عليها.

إن إدخال اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حيز التنفيذ بحلول عام ٢٠٠٩، يؤذن بدخول عهد جديد، وأننا لنعتبر هذا العهد نقطة تحول في عمليات التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة. ففي هذا الإطار، يشكل إنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي القاعدة الأساسية لإدراك هدفنا، ألا وهو إقامة منطقة تجارة حرة تغطي أرجاء العالم الإسلامي. ومن ثم، سوف نتمكن من تنسيق قواعد التجارة وإرساء نظام تجاري مشترك يراعي الفروق بين أنواع التعريفة، ولسوف ندرك أن الأمور سوف تكون أكثر يسراً منذ ذاك الحين فصاعداً.

ولعل أحد القضايا الهامة الأخرى التي تناولناها كانت وضع معيار مشترك للأغذية الحلال بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ولقد شهدنا مؤخراً تطورات متسارعة فيما يتعلق بتجارة المنتجات من خلال هذا المنظور. ولا يزال الطلب يتزايد من الجاليات الإسلامية التي تعيش في البلدان غير الإسلامية على المنتجات التي تخضع للأحكام الإسلامية. ومن القضايا التي تسترعي انتباهنا صعود شركات متعددة الجنسيات تكثف من مشاريعها لزيادة نصيبها في السوق.

ومن ثم، علينا أن نضطلع بمسئولية مراقبة الأنشطة التجارية من خلال وضع معيار الأغذية الحلال تحت رعاية منظمة المؤتمرالإسلامي. وينبغي أن نضع نصب أعيننا هدفا واحدا مشتركا ألا وهو وضع معيار مشترك، وشعار مشترك، ونظام اعتماد موحد وكذا الإسراع بتنمية التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال وضع نظام للرصد. نتوقع أن تستكمل أعمال فريق الخبراء الذي تم تكوينه تحقيقا لهذا الغرض، في عام واحد.

أصحاب المعالي الوزراء
المندوبون الموقرون

نود أن نتقدم بالشكر والتقدير إلى البنك الإسلامي للتنمية لما أداه من أعمال لتحقيق أهدافنا المرتبطة بالتجارة. وقد أسهم البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ ٢٧ مليار دولار بهدف تمويل التجارة على مدار الثلاثين عاماً الماضية. وقد بلغ حجم مساهمات البنك ٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٦.

وما من شك أن البنك الإسلامي للتنمية قد أنشأ المؤسسة الإسلامية بغرض تمويل التجارة التي ستزيد من خلالها مساهمات البنك الإسلامي بهدف تمويل التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء. ومن المتوقع أن تلعب هذه المؤسسة دوراً هاماً من خلال تضافر جهودها مع المؤسسات النشطة في مجال ائتمان الصادرات، وتقديم برامج متوسطة وطويلة الأجل لتمويل التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء.

وعليه، فإني أود أن أشارككم المعلومات الخاصة بالتجارة بين تركيا والبلدان الشقيقة في منظمة المؤتمر الإسلامي على مدار الأعوام الخمس الماضية، حيث نعمل على دعم تنمية التجارة بين تركيا والدول الأعضاء عن طريق تنفيذ استرتيجات، وذلك باتخاذ تدابير وتنفيذ برامج محددة منذ عام ٢٠٠٢. وخلال هذه الفترة، نسعى لتنفيذ هذه الاستراتيجيات بالتعاون مع سائر الدول الأعضاء.

لقد زاد حجم التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في المنظمة والتي كانت تقدر بـ ١١ مليار دولار عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ما يزيد عن ٣٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦. وحسب تقديراتنا، سيزيد حجم التجارة الخارجية ليصل إلى ما يقرب من ٤٤ مليار دولار أمريكي هذا العام. وفي قطاع المقاولات التركي، قام المقاولون الأتراك بتنفيذ مشروعات

تجارية بالخارج تصل قيمتها إلى ١٩ مليار دولار أمريكي. وتأتي ٢٢ شركة تركية على قائمة أكبر ٢٢٥ شركة مقاولات على مستوى العالم. وقد قامت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بتنفيذ ما يقرب من ٧٥% من المشروعات التجارية المكلفة بها الشركات التركية. ووصل حجم الأعمال التجارية التي قامت بها الشركات التجارية مع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي منذ بداية عام ٢٠٠٧ حتى تاريخه ١٤,٥ مليار دولار أمريكي.

وكما هو معلوم لدينا جميعا، فإن أحد الطرق للحصول على نصيب أكبر من المنفعة العالمية الدولية هو تحسين الظروف المالية. و من الملحوظ أن البلدان التي ترسخ بنيتها التحتية القانونية والاقتصادية، لا سيما من أجل الاستثمارات الخارجية، تزيد إلى قيمة مجهوداتها التنموية. إن مهمتنا الأساسية هي تعزيز فرص الاستثمار في أنشطتنا متعددة الأطراف، وكفالة استقرار استثمارات القطاع الخاص، وإيلاء الأولوية إلى الجودة والتصنيف.

إن تعزيز بناء القدرات في الوقت الراهن يمثل أحد أهم الموضوعات التي نتناولها في هذا المجال. وبعيدا عن العوائق القانونية والإدارية الحالية، ينبغي أن تتحرر شعوبنا من حلقة الفقر المفرغة فيما يتعلق بالتعليم، والصحة، والدخل. وإنني لعلم يقين من أننا يجب أن نولي أهمية بالغة لتنفيذ خطط العمل الخاصة بمجالات السياحة والقطن وماشابهها من مجالات. وتعد هذه الخطط الخاصة بهذه القطاعات، والمدرجة على جدول أعمال الكومسيك، مصممة لمكافحة الفقر.

بالإضافة إلى ذلك، فإني أعتبر إنشاء صندوق للتخفيف من حدة الفقر، تحت مظلة البنك الإسلامي للتنمية، انجازا كبيرا، وأود أن أتقدم بالتهاني إلى البنك الإسلامي للتنمية والبلدان الأعضاء لما قدموه من مساهمات في هذا الصندوق.

وإني لعلى يقين أن برنامج "تنفيذ نظام الائتمانات متناهية الصغر في محاربة الفقر" بوصفه أحد البنود التي تناولتها اجتماعات الكومسيك هذا العام يمثل انفراجة هامة لما يقرب من ٤٠٠ مليون مواطن في البلدان الأعضاء الشقيقة في منظمة المؤتمر الذين يعيشون على شفير فقر مدقع. إن الجهود التي نبذلها تقوم جميعها على أساس الفلسفة القائلة بأن "رفاهية الشعوب تضمن بقاء الدول". فالدولة القوية يحب أن يكون لها شعب قوي. فمن أهم الأمور اللازمة لإعادة تشكيل العالم على أساس الإخاء والسلام أن يكون مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي مؤلفاً من أفراد منتجين ومعتمدين على أنفسهم.

أصحاب المعالي الوزراء،
المندوبون الموقرون،
في ختام كلمتي لا يفوتني أن أعرب عن عميق شكري وتقديري لكافة المندوبين وممثلي الوفود المشاركة، والسادة مندوبي الصحافة، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمرالإسلامي، ومركز أنقرة، والبنك الإسلامي للتنمية، ومركزي الدار البيضاء وكاراتشي، والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي على إسهاماتهم القيمة في نجاح هذه الدورة.

كما أود أن أتوجه بالشكر للعاملين بمكتب تنسيق الكومسيك، وكل من شارك بالعمل في تنظيم هذه الفعاليات، وأخص بالشكر المترجمين التحريين والفوريين الذين ساهموا بتفانيهم ودقة عملهم في إنجاح هذا المؤتمر. وإني لآمل أن تكونوا قد استمتعتم بطيب الإقامة في اسطنبول، وأتمنى لكم عوداً حميداً لبلادكم، آملاً أن نكون قد نجحنا في توثيق التعاون بيننا.
ولكم مني جزيل الشكر،